

سلسلة الدراسات التركية رقم (١) معهد الدراسات الافريقية والآسيوية جامعة الخرطوم

تاريخ الدولة العثمانية ملامح من العلاقات السودانية التركية

تحرير يوسف فضل حسن جامعة الخرطوم

3 . . 79

الناشرون: **دار جامعة الخرطوم للنشر**

تلفون : ۷۸۱۸۰٦ - ۸۲ فاکس ۸۳-۷۸۰۵۸ ص . ب ۳۲۱ اخرطوم (السودان) E-mail:k.u.press@sudanmail.net

 حقوق الطبع محفوظة لكرسي الدراسات التركية معهد الدراسات الافريقية و الأسيوية جامعة الخرطوم

صمم الغلاف : محمد الأمين عمر ، اعتماداً على صورة فوتغرافية للكتور توفتني أخذت من قصر الشناوي عدينة سواكن -أرشيف معهد الدراسات الإفريقية و الآسيوية

in from Librar Universi 7 Aciden Libtory 3 137.32. yousif-953 . 09624 يوسف فضل ح 12-8CE ى س . ت تاريخ الدولة العثمانية: ملامح من العلاقات السودانية التركية/ يوسف فضل حسن - ط ا - الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، 2004م 269 ص. ؛ إيض: 24 سم: رقم الايناع: 842/ 2004 ردمك : 1-05-12-99942 1. الأمبراطورية العثمانية - تاريخ ~ مؤتمرات وندوات 2 . تركيا - تاريخ - العصر الحديث - مؤتمرات وندوات 3. السودان- العلاقات - تركيا - مؤتمرات وندوات 4. السودان - العلاقات - تركيا - مؤتمرات وندوات . أ. العنوان

الطابعون: مطبعة جامعة الخرطوم

المحتويات

	مقدمة
V	
1.	كلمة رئيس المؤتمر
	الدولة العثمانية أصلها، نشأتها وانتشارها:
10	يوسف فضل حسن
٤٥	تعقيب: الفاتح الزين
	دور العثمانيين في افريقيا وفي السودان على وجه الخصوص:
٤٩	محمد إبراهيم أبوسليم
٧١	تعقيب: فيصل محمد موسى
	سواكن ومصوع في عهد الحكم التركي المصري
VV	عوض عبد الهادي
11	تعقيب: الأمين عبد الكريم
	الحكم التركي - المصري في السودان، الأثر الثقافي:
11	عون الشريف قاسم وإخلاص مكاويه
	مقدمة تاريخية للعلاقة بين السودان وتركيا:
17	إشراقه عباسه ٢٥
	ملخصات الأوراق الانجليزية والتعقيبات

قائمة مقدمي الأوراق العلمية

البروفسير يوسف فضل حسن

(رثيس المؤتمر)

البروفسير محمد إبراهيم أبرسليم

البروفسير عون الشريف قاسم

أستاذ اللغة العربية ووزير الشئون الدينية والأوقاف

أستاذ الآثار، جامعة كمبردج.

البروفسير جاك ثوبي Jacques Thobies

البروفسير تركيا أتاوف Turkkaya Ataöv أستاذ التاريخ، جامعة انقرا

البروفسير عوض عبدالهادي العطا

الدكتور جون الكسائدر

الدكتور على أوبا Ali Engin Oba

الأستاذة إخلاص مكاري

الأستاذة إشراقة عباس عيدالله

استاد التاريخ، كلية الأداب، جامعة أم درمان الإسلامية.

أستاذ التاريخ، رئيس كرسى الدراسات التركية، معهد

النراسات الافريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم.

المُؤرخ والمدير السابق لدار الوبّائق القومية، الخرطوم.

جامعة كمبردج

سفير جمهورية تركيا بالخرطوم.

خبيرة الوثائق، دار الوثائق القومية، المُرطوم،

صحفية، وكالة السودان للأنباء - المرطوع،

قائمة المعقبين

الدكتور بدر الدبن عثمان البيتي قسم الدراسات الافريقية ،الأسيوية، معهد الدراسات

الافريقية والأسيوية، جامعة الشرطوم،

قسم الدراسات الافريقية، الأسيرية، معهد الدراسات

الافريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم.

قسم التاريخ، كلية الأداب، جامعة النيلين- الخرطوم.

قسم التاريخ، كلية الأداب، جامعة الخرطوم.

قسم التاريخ، كلية الأداب، جامعة الخرطوم.

الدكتور قيصر موسى الزين

الدكتور فيصل محمد موسي

الدكتور الفاتح الزين

الأستاذ الأمان عبدالكريم

مقدمية

يضم هذا الكتاب حصيلة الأوراق التي قدمت، وبعض المناقشات التي دارت حولها، في أعمال الندوة العلمية التي عقدت بجامعة الخرطوم في الرابع من ديسمبر ١٩٩٩م، مناسبة العيد المتوي السابع للدولة العثمانية، وذلك بالتعاون بين الجامعة والسفارة التركية بالخرطوم. وقد أقيمت هذه الندوة بمبادرة كريمة من البروقسير الزبير بشير طه مدير الجامعة يومئذ وسعادة الدكتور علي أوبا سفير جمهورية تركيا بالخرطوم فلهما الشكر على رعايتهما لأعمال الندوة التي كللت بالنجاح.

والدولة العثمانية التي امتدت منذ عام ١٢٩٩م لزهاء سبعمائة عام، كانت أطول الإمبراطوريات التركية عمراً، وأكبرها رقعة واتساعاً، فقد تمددت في آفاق ثلاث قارات، في مركز العالم القديم وقلب الحضارات، وبلغت قدراً كبيراً من المنعة والقوة، حتى تبوأت المكانة السامية في مصاف الدول الغربية العظمى، وقد ظلت خلال ستة قرون تدافع عن حمى وشوكة الإسلام خاصة إزاء الغرب المسيحي، وحكمت خلال تاريخها الطويل شعوبا وأعراقاً متباينة، وتعايشت في داخلها ثقافات متعددة، ويشمل تاريخها سجل تعايش الديانات المتعددة ورعايتها لهم. إن التاريخ العثماني الغزير يحمل في أحشائه قصة العلاقات بين مختلف الشعوب التي دخلت في إطار الدولة بما فيها من حروب ومعاهدات ومؤسسات اجتماعية وسياسية وعسكرية. ولا غرو فقد خلفت هذه الدولة، في البلاد والشعوب التي كانت تحت نفوذها تراثاً وبصمات واضحة لا تخفى على أحد، تتجلى في والشعوب التي كانت تحت نفوذها تراثاً وبصمات واضحة لا تخفى على أحد، تتجلى في كافة الجوائب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبلادنا لم تكن بمنأى عن الأثر العثماني التركي. خاصة وأن الوجود العثماني فيها يمتد إلى أوائل القرن السادس عشر، حيث كان العثمانيون على صلة بالسودان في

سواكن والبحر الأحمر، وامتد وجودهم في ذلك الزمان إلى أرض النوبة حتى الشلال الثالث وتزاوجوا مع النوبة المحليين، كما أن الحكم التركي- المصري (١٨٢١-١٨٨١م) يمثل حلقة مهمة في تاريخ السودان. الأمر الذي يتطلب دراسات مكملة ومستفيضة لتقصي وسبر غور الآثار والوثائق والتغييرات التي خلفها هذا الحكم.

وإن المرء ليشعر بالفخر والفرح الغامر لاكتمال أول خطوة في هذا الطريق، وتتمثل في تأسيس وقيام وحدة الدراسات التركية، بمعهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، بجامعة الخرطوم. وقد ثمت هذه الخطوة بمبادرة مقدرة من جامعة الخرطوم، ويتشجيع كريم من سعادة السيد سفير جمهورية تركيا بالخرطوم لإنشاء كرسي الدراسات التركية، وقد باشرت الوحدة رسالتها المنوطة بها فبادرت بإنشاء مكتبة علمية زودتها بأحدث المراجع العلمية لدعم برامجها المتعلقة بالبحث والدراسات المقارنة، وتهدف إلى تبادل الزيارات العلمية بين أساتذة جامعة الخرطوم ورصفائهم في الجامعات التركية. ولعل إقامة هذه الندوة هو أول الفيض، للمضي قُدماً في دراسة العلاقات السودانية التركية وأن المستقبل ييشر بتطور هذه الدراسات في مختلف المجالات وخاصة التاريخ والثقافة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتصوف واللغات. وسيرعان ما بدأت هذه الوحدة تؤتي أكلها بدءاً بقيام الندوة العلمية على شرف سبعمائة عام على الدولة التركية، كما بدأ طلاب الملم يتقاطرون على الوحدة ويؤمون شطرها، وحالياً فإن هناك طالبة تجري بحثها لنيل درجة عليا في الملاقات السودانية التركية. ومن المؤمل أن تُسهم هذه الوحدة عبر الأبحاث والدراسات والحلقات الدراسية والمؤتمرات في تعميق العلاقات السودانية التركية وتوطيدها والدفع بها إلى آفاق أرحب في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ݣُالت أعمال الندوة بالنجاح من حيث المحاور وطبيعة الأوراق والمداولات التي اتسمت بالممق والشمولية. فقد تناول المحور الأول تاريخ وأصول ونشأة وتطور الدولة العثمانية وتوسمها والدور الإسلامي الذي قامت به طوال سنة قرون. وعالج هذا المحور أيضاً امتداد الدولة العثمانية في البحر الأحمر ونفوذها خاصة في مينائي سواكن ومصوع. كما تناول هذا المحور دور التجربة المثمانية في التاريخ

والعلاقات الفرنسية التركية وتجربة التحديث. وغطى المحور الثاني عبر ثلاثة بحوث أثر تركيا إدارياً وثقافياً على السودان. وسلط المحور الثالث الضوء على العلاقات التركية الإفريقية بالتركيز على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين تركيا والسودان.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نتوجه بجزيل الشكر لنفر كريم من العلماء والأساتذة الأجلاء الذين تكرموا بإعداد الأوراق وإلقائها وللذين تكرموا بالتعقيب وإثراء النقاش، والشكر أجزله للبروفسير الزبير بشير طه وسعادة السفير التركي بالخرطوم على دعمهما المقدر لإنجاح الندوة، والشكر للدكتور حسن عابدين الوكيل الأول لوزارة الخارجية لتكرمه بمخاطبة الجلسة الافتتاحية، والشكر موصول للأساتذة الأجلاء الذين ترأسوا الجلسات، ولأعضاء لجنة التسيير والسكرتارية الفنية على الجهد الذي بذلوه لانجاح أعمال الندوة وإعدادها بصورة علمية للنشر وأخص منهم الدكتور جعفر طه حمزة والأستاذ وداعة محمد الحسن، والأستاذة كلثوم فضل الله، ونحن إذ نقدم أولى إصدارات هذه الوحدة نتمنى أن يستمر هذا الجهد حتى تعم الفائدة لأكبر قدر من القراء، والشكر أجزله للسيد مدير جامعة الخرطوم، البروفسير عبدالملك محمد عبدالرحمن لتفضله بدعم نشر هذا الكتاب.

والله من وراء القصد مرشداً وهادياً.

يوسف فضل حسن المحرر

الدول التي أسسها شعب تركي، نشأت على تخوم دار الإسلام في آسيا الصغرى، وكانت فكرة الجهاد في سبيل الله غاية وجودها، وعلة بقائها، والغالبة على نشاطها، وقدر لنواتها الأولى أن تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً، على ساحل البحر، وأن تتوسع على حساب بيزنطة في الأناضول. وفي عام حساب بيزنطة في الأناضول. وفي عام 1207م، تم لها فتح القسطنطينية، الهدف الذي استعصى على جيوش المسلمين منذ عهد معاوية بن ابي سفيان.

وبعد نحو قرن من الزمان بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني، وامتد نفوذها من مشارف فينًا، إلى مضيق باب المندب، ومن بلاد القوقاز، عبر شمال إفريقيا، إلى قرب جبل طارق، ولا غرو أن وصفها جان سوفاجيه المؤرخ الفرنسي بأنها ظلت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر دولة من أعظم دول الغرب وأقواها، وكان جيشها النظامي من أحسن الجيوش تدريباً، وكانت مدفعيتها أفضل مدفعية تملكها دولة، وكان أسطولها يسيطر على البحر الأبيض المتوسط كله. ووصفها برنارد لويس، "المؤرخ البريطاني": بأنها كانت منذ تأسيسها وحتى سقوطها، دولة تكرس قواها في سبيل تقدم الإسلام، وحمايته ضد أي اعتداء خارجي. وقد ظل العثمانيون طوال ستة قرون تقريباً في حروب مستمرة ضد الغرب المسيحي، أولاً: لمحاولة فرض حكم إسلامي على جزء كبير من أوروبا، وهي محاولة رافقها النجاح، وثانياً: لشن خرب دفاعية تأخيرية مديدة، تقف في وجه الهجوم المعاكس الذي قام به الغرب.

الحضور الكريم

نعتفل بالعيد المتوي السابع لقيام الدولة العثمانية لدورها الكبير في تاريخ البشرية، ولمآثرها العظيمة في تاريخ الإسلام والانتصار له. ونعتفل لنتبصر نتائج تجريبها في الإصلاح والتحديث. فقد كانت أولى الدول الإسلامية التي عزت أفول نجمها في ميدان الحرب وما صاحبه من ضعف عام في مؤسسات الدولة إلى عدم أخذها بأساليب التقدم التي اختارتها أوروبا. فبدأت بالإصلاحات العسكرية، دون أن تدري أن فتح الباب أمام أحد مظاهر الحضارة الغربية، ستتبعه مظاهر آخرى. تردد العثمانيون حيناً من

الدهر، ولكنهم أخذوا بكل مظاهر التعديث،

وقد امتد ثيار ضعيف من حركة التحديث هذه. إلى سودان وادي النيل، عند غزو الوالي العثماني محمد علي باشا له مطلع العقد الثالث من القرن الناسع عشر، وكان ذلك بداية التواصل التركي السوداني. وقد تمثل الأثر التركي في السودان في النظم الإدارية، التي ما زالت بعض سماتها باقية، في المسميات العسكرية، وفي العمارة، خاصة في سواكن وفي بعض القالاع على وادي النيل الأوسط، وفي المأكل والملبس خاصة زي العلماء، وفي ما تسرب من كلمات تركية مثل: عفارم، محولجي، سنجك، أسكلة، دندرمة، كباب، قاش، اوضه، وشهدت فترة الحرب العالمية تحالفاً هاماً بين الدولة العثمانية وعاهل سلطنة الفور على دينار، لعله السبب الأساسي في انهاء استقلال تلك السلطنة .

وتتعرض أوراق الندوة التسع لرصد وتحليل بعض ما نوهت به. ويمكن تقسيمها -هذه الأوراق- إلى ثلاثة محاور. يتكون أولها، من ثلاث ورقات، "أصل الدولة العثمانية نشأتها وانتشارها". أما الورقة الثانية فتركز على امتداد نفوذها على البحر الأحمر خاصة على مينائي سواكن ومصوع. وتثمن الورقة الثالثة من هذا المحور دور التجربة العثمانية في التاريخ. ويعالج المحور الثاني في ثلاثة بحوث أن أثر تركيا إدارياً وثقافياً وآثارياً في السودان ما خلفته من حضور ألله ويلقي المحور الثالث الضوء على مستقبل العلاقات الاقتصادية التركية السودانية أن وأملامح من العلاقات التركية الإفريقية ألصلة بين الشعبين التركي والسوداني.

ولعل ما يبشر بمستقبل زاهر لهذه العلاقات وجود فرص كبيرة للبحث العلمي في مجال التاريخ والثقافة والتصوف وعلم الاجتماع. ومن دواعي السرور هذه الخطوة الطموحة التي ابتدرتها جامعة الخرطوم بتشجيع ندي من سعادة السيد سفير جمهورية تركيا في الخرطوم بإنشاء كرسي للدراسات التركية. وستعنى هذه الوحدة بتنشيط البحث والدراسات المقارنة، وتبادل الزيارات بين أساتذة جامعة الخرطوم ومثيلاتها من الجامعات التركية، وإنشاء مكتبة علمية لدعم هذه البرامج، ولعل من ثمرة هذا

التعطيط الطموح قيام هده الندوة التي شرفت بعصوركم الكريه

السادة الضيوف الكرام

السادة العلماء،

في الختام يسعدني أن ارحب على وحه الخصوص بالأسائدة العلماء الاهاصل الدين قدموا للمشاركة في هذه الندوة البروفسير تركيا اتوف، من جمهورية تركيا، والبروفسير جاك توبي من جمهورية هرنس، والبروفسير جون الاكساندر من الملكة لمتحدة. كما أرحب بزملائي مقدمي البحوث من داخل السودان وأحص منهم سعادة الدكتور علي اون والسادة المعقبين ورؤساء لحلسات لإسهاماتهم المقدرة هي الإعداد والتحليل والمشاركة هي هذه الندوة، والشكر موصول لسعادة لسفير الأستاد الدكتور حسن عائدس الذي ما فتن يثري أعمال هذا المعهد محاصراً ومساهماً في ندواته وعضواً في لجنة الإعداد لعدد خاص من محلة السودان في رسائل ومدونات الذي يؤرح الإنجازات السودان حلال القرل انعشرين، والشكر أحزله للبروفسير الربير بشير طه، الاهتمامة المتصل بموصوع هذه الندوة وتدليل ما اعترى قيامها من صعاب، كما الا يمونني أن آشيد بالدعم الذي شدمته الندوة جمهورية فرنسا في الخرطوم.

وأحيراً وليس آحراً يسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفان لزملائي أعصاء لحنة الإعداد لهذه الندوة لصادق عولهم هي لتحضير لهذا اللقاء وأخص منهم بالشكر والتقدير بروفسير الطيب زين العابدين رئيس كرسي الدراسات التركية لسابق. والسكرتارية وأعضاء لجنة التسيير البروفسير حسن مكي، الدكتور عوض السيد الكرسي وكل من أسهم من الرملاء والعاملين بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، وقاعة الشارقة لحسن الاستقبال ولتهيئة هذا المناخ الجميل ولأحهزة الإعلام المسموعة والمرتبة والمقروءة ولكل الجنود المجهولين الذين يعملون في صمت، ولكم منى جميعاً ومن جامعة الخرطوم حالص الشكر وعظيم الامتنان.

وكان أساس مقدرتهم هذه كثرة عددهم، وتفوق فرسانهم هي رمي السهام، ولعل تدفق مفول جنكيز حان عبر سهول آسيا الوسطى، ثم الثيال هولاكو ومن بعده تيمور خير مثال على تلك الهجمات الدورية، وقد أدى الدمار المآساوي الذي أحدثته جحاهل الغزو المفولي الذي تعرضت له أجزاء كبيرة من الشرق إلى دفع قبائل من الأتراك الرحل إلى الفرار صوب الجنوب والقرب حيث استقر الأواخر منهم في آسيا الصغرى.(١٠)

منذ عهد الخليفة المعتصم استمار النفوذ التركي سائداً، إلا من نكسات عارصة، حتى طهور الأثراك السلاجقة في الشرق الأوسط: فصار الجنود الأتراك العنصر الديناميكي النشط في الساحة، حماة للخلافة من الفاق، حاملين راية الإسلام في الثفور، وباسطين لها في "دار الحرب" (١١))

الأثراكالسلاجقة

من الراجح أن السلاجقة جزء من قبائل الأوغوز الذين وفدوا من سهول آسيا الوسطى، وأقاموا بصفة مؤقتة في الصحاري الواقعة شرقي بحر قزوين، وكان مقدمهم في القرن العاشر، ومنذ ذلك الوقت بدأ الإسلام في الانتشار في تلك المناطق الحدودية؛ وفي ما وراء النهر، اعتنق الأتراك الإسلام وغلب على تدينهم روح البساطة والتوهج الصادق، وحسن التوجه: إسلام المجاهدين الأوائل، ويروى أن دقاق جد السلاجقة كان تابعاً للخزر وتمكن ابنه سلجوق (٩٦٠-١٠١٩)، الذي تزعم الأوغوز السلمين لمدة طويلة القيام بدور هام في سياسة المنطقة، وتمكن ابناه جغري بك وطغرل بك من بسط نفوذ السلاجقة على أجزاء واسعة من فارس، ففي مارس ١٤٠٠م أسسا الدولة السلجوقية واتخذا نيسابور عاصمة لها ونودي بطغرل بك سلطاناً عليها (١١٠) وقد وجدت الخلافة العباسية في السلاجقة الذين تبعوا مذهب أهل السنة، خير معين ومنقذ من تسلط بني بويه الشبعة. ولما دخل طغرل بك بغداد عام ١٠٥٥م استجابة لاستغاثة الخليفة العباسي القائم بأمر الله (١٠٠١-١٠٧٤م)، وتأكدت صمايته للخلافة جعلهم اكثر إحساسا الشرق والمغرب (١٠) ويبدو أن التزام السلاجقة بحماية الخلافة جعلهم أكثر إحساسا

بالمستولية للدفاع عن الإسلام والدود عن أرضه من هجمات الإمبر طورية الميزلطية التي تحولت جيوشها منذ عام ٩٣٩م من الدفاع إلى الهجوم، فعند عام ٩٣٩م كانت المنطقة الشمالية من سوريا قد وقعت تحت سيطرة الروم الدين واصلوا سياستهم التوسعية حتى عام ١٠٧١م حيث منوا بهريمة بكراء في ملادكرد على يد الأتراك السلاجةة.

آدى تمكن الاترك السلاجقة من أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط وهرض وصابتهم على الخلاقة العباسية إلى تبدل سياستهم نحو الامبراطورية البيزنطية. فمي منتصف القرن الحادي عشر الميلادي أنرل السلاجقة هريمة ماحقة بالروم هي وادي باسلينر بارمينيه، واستولوا على منطقة من شرق الأناضول. ولما أل الأمر إلى السلطان الب أرسلان (-١٠٦٢-١٠٧١م) عرم على جهاد الروم، وفي عام ١٠٧١م اشتبك بالامبراطور رومانوس الرابع (١٠١٧م) لذي طمع في استرداد ما انتزعه السلاجقة منه في شرقي الأناضول. وفي ملاذكرد أنرل السلطان الب أرسلان هزيمة ساحقة بالجيش البيزنطي، ومنذ ذلك التاريخ استأنف السلاجقة، تسندهم جماعات المجاهدين (الفزاة)، توسعهم في آسها الصغرى.(١٤)

أوقعت هذه الهزيمة الرعب في قلوب الأباطرة البيزنطيين الذين استفائوا بالعالم المسيحي في أوروبا لنجدتهم من الخطر الإسلامي، وقد أدت صيحات الاستفائة المتكررة إلى قدوم أولى حملات الحروب الصليبية إلى الشرق عام ١٩٨٨م.

الفزاة سلاجقة الرومو البيزنطيون

وفي عهد السلطان ملك شاه (۱۰۷۲-۱۰۹۰م) اتسعت دولة السلاجقة الأتراك الكبرى فشملت المنطقة الواقعة بين بحر مرمرة وبلاد الصين. ولكن سرعان ما تصدعت إلى خمسة أقسام. يربط بينها رباط واو. ويهمنا من هذه الفروع سلاجقة الروم الذين أسست دولتهم عام ۱۷۷۷م. وكانت أطول دول السلاجقة أجلاً. وجاء سقوطها على يد إمارة عثمان عام ۱۳۰۱م. ولكن إخضاع آسيا الصغرى لم يكن كله من إنجاز جيوس

السلاجقة الأتراك، بل من عمل "غزاة الحدود"،

ادت الحروب المستمرة بين المسلمين (منذ قيام الخلافة الراشعة) والإمبراطورية البيزنطية إلى نشأة تنظيمات فتالية خاصة على تخوم الحدود بين القوتين. وكان مقاتلو الجبهتين في حالة استعداد دائم لتفادي هجمات الطرف الآخر وللقيام بحملات مباغنة على الجبهة الأخرى والتغلغل في ديارها. وكانت الفنائم تؤسس الدعامة الأساسية لحياتهم الاقتصادية. ومع أن حياة التغوم القتالية قد اجتذبت أنماطاً من البشر من كل فج بعيد، فإن صلاتهم بجيرانهم سكان المدن النجارية ومناطق الظهير لم تخل من توترات سياسية ودينية حادة. وقد غلب على تلك الكيانات الحدودية النزعات الاستقلالية. وكانوا يقاومون أي تدخل إداري من الحكومة كما يمقنون فرض أي ضرائب، بل يطالبون الحكومة ببدل العطاء وتقديم الدعم الحربي، وفي مناطق الحدود وجد الفارون بمعتقداتهم التي لا تنفق مع مذهب الدولة الرسمي، الحماية والملاذ الآمن، ومع دوام حالة الحرب بين مقاتلي الثفور من الطرفين فإن تبادل الأسرى واستقبال الهاربين وغيرهم كان مما يعزز التبادل الثقافي.(١٠)

على الجبهة الشرقية للخلافة، في خراسان وما وراء النهر، ظهرت ثاني أهم جبهة لقاتلي الثغور في القرن التاسع الميلادي، وفي تلك الجبهة اعتنق السلاجقة، وسائر قبائل الأوغوز الإسلام، على يد المجاهدين من الدعاة المتجولين والمتصوفة الذين وهبوا حياتهم كاملة لداعي الإسلام، وقد اجتذبت هذه الثغور المقاتلين من العناصر التي لم تسنطع التكيف مع نمط الحياة الغالب على المجتمع الإسلامي: اجتذبت حركة الفزاة "الماطلين والساخطين الميائين للقتال معن كانوا يسعون لمقاتلة الزائفين وأعداء الدين" (١١) ومع أن الغنائم كانت توفر لهم ضروباً من الحياة فإن دافعهم الأول كان روحياً، تحدوهم روح الجهاد في سبيل الله، إعلاءً لكلمته وإقامة لشرعه، وفي ذلك الوقت كان العنصر التركي غالباً على محاربي الثغور مثلما هيمن على الجيوش النظامية للدولة.

من تخوم خراسان وما وراء النهر تدفقت مجموعات من فيائل الأوغوز التي تشبعت

يروح الحدود الجهادية وحركة الفزاة صبوب الشمال الغريي والحثوب اتجهت جماعات منها تحو مراكر اتخلافة العباسية حيث الخرطوا في حيوشها كما أسلفنا. وكان من هؤلاء السلاجقة الذين غلبوا على الخلافة حتى سادوها، كما سادوا كل المنطقة بإقامة دولة السلاجقة الكبرى، التي أشرنا إليها من قبل، وقد احتذبت هذه الدولة وهي نقود الحارب ضند الروم حساعات من المصاربين الأثاراك المشابعين بروح الحهاد والحساس الديني، الواضدين من تفور الإسلام الشرقية. وعلى مثل هذه الجماعات اعتمد السلاجقة في ملاذكرد وفي بعض توسعهم في شرقي الأباضول. وتمثيباً مع سياسة الاستقرار والبناء التي سار عليها سلاجقة الروم. فقد أقطعوا المحاريين. من مؤيديهم، الأراضي. واتخدوا من الطابع الإسلامي التقليدي الذي ساد الحلافة العباسية نموذجاً لدولتهم. همن المدن الإسلامية كبغداد ودمشق تدفق الفقهاء والكتاب والإداريون والتحار والصناع والحرفيون إلى قونية. حاضرة سالاجقة الأناضول. حاملين معهم تعاليم الإسلام ونظم الحكم، وخير ما أنتجته الحضارة الإسلامية من علم وفكر وأدب وفن. إلى قونية ومثيلاتها، نقل سلاجقة الأناضول أنماطاً من حياة البلاط العباسي وما يحيط به من مظاهر الأبهة والعظمة الشرقية وغرسوها في المجتمع وكان هذا مما بعُد الشقة بينهم وبين جماعات الغزاة المجاهدين الذين توغلوا في الأناضول في بداية القرن الحادي عشر (۱۷)

من الراجع أن تخوم الأناضول الشرقية قد عرفت الغزاة منذ زمان بعيد. ومن المؤكد أن مطلع القرن الحادي عشر شهد تزايداً في هجمات الغزاة ضد الأراضي البيزنطية. والشتد ساعد الغزاة وزادوا قوة ومنّعة بعد الهجرة "الأوغوزية" التي قادها السلاحقة، وكان من بين المهاجرين مجموعات من المحاربين الوافدين من الثغور الشرقية، والقبائل التركمانية المستقلة، وكانت هذه المجموعات المقاتلة بعيدة عن سيطرة السلاجقة المباشرة، بل تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال، ومن ثمّ كانت تنزع للحاق بالغزاة الذين تعددت غزواتهم وصاروا أكثر جسارة ضد البيزنطيين. فقبل وقت طويل من نشوب معركة ملاذكرد (٢٧١م) تمكن الغزاة من التوغل إلى وسط الأناضول ونهب مدن مثل

سبسطيه، وقيصريه وأيكونيوم (قونية)، ويدل نهب هذه المدن، والانتصار المدوي الذي حققه السبلاجقة في ملاذكرد على حالة الضعف التي تردت فيها الإمبراطورية البيزنطية. وتدريجياً انهار نظام الدفاع البيزنطي على الحدود الشرقية.(١٨)

مهد استقرار الفزاة المجاهدين على ذلك الحدود إلى انتشار أسلوب حياتهم وغلبة ثقافتهم على المجتمع الأصلي، وصار هذا الثمازج الثقافي السمة الغالبة على معظم الجزء التركي من أسيا الصغرى. فقد انضمت جماعات من سكان الأناضول، وخاصة من الأرمن منهم، إلى محاربي الحدود. وعليه بمكن القول إن غزو آسيا الصغرى قد تم دون مشاركة السلاجقة. ولكن السلاجقة بما لهم من نفوذ غالب على "الشرق الأوسط"، كما بينًا، تمكنوا بقيادة سليمان بن قتلمش وابنه قلج ارسلان وخلفائهم من بسط نفوذهم على المنطقة الواقعة حول حاضرتهم قونية وصرفوا النظر عن السيطرة على دولة السلاجقة الكبرى. ومنذ ذلك الحين عرفت إمارتهم باسم سلاجقة الروم، وقد أسست على نسق الإمارات الإسلامية في سوريا والجزيرة في هيكلها الإداري وثقافتها ومظاهر الرفاهية الغالبة عليها.

أدى وضع قونية الجديد إلى تغيير سياسة السلاجةة تحو آسيا الصغرى بالسعي إلى فرض سيادتهم عليها، ومن ثم منافسة إمارة دانشمند، ذات الجنور الراسخة في "نظام الغزاة، والتي كانت تسعى بزعامة أثراك آسيا الصغرى، نحو نفس الهدف، كان صراع سلاجقة الروم وإمارة الدانشمند نزاعاً بين نسقين مختلفين في نقافتهما وتوجههما السياسي، وقد اعترضت لهذا الصراع تدخلات متعددة من بيزنطة، ومملكة أرمينية الصغرى، والإمارات المسلمة القائمة على حدود الأناضول الشرقية، ومن آمراء سوريا والجزيرة، وفي نحو عام ١٨٠٠م انتهى الصراع لعبالح سلاجقة الروم، الذين كانوا قد سندوا ضرية قاضية لبيزنطة في مصركة ميريوكفالون عام ١٧٧١م – أكبر نصر بعد معركة ملاذكرد، ومنذ ذلك الحين انتهت المواجهات العسكرية الكبيرة بين الطرفين وساد نوع من التوازن على الحدود، وبهذا النصر المؤزر أنهى السلطان قلج ارسلان الوهم الذي كان يراود الأباطرة البيزنطيين لاسترداد ما فقدوه من ممتلكات قبل قرن من الزمان (١١٥)

وقد ترتب على ذلك أن الحدود بين القوتين صارت بمثابة قطعة طويلة من الأرض غير مأهولة أو معلوكة no-man's land يحميها، على النسق التقليدي، الاكريتاي Akrital من الجهة الإسلامية، وقد امتدت حتى بحر إيجه. ومع أن الجهة البيزنطية والغزاة من الجهة الإسلامية، وقد امتدت حتى بحر إيجه. ومع أن "الغزاة" قد اضطروا للتقهقر تحت الضغط البيزنطي، فإن تخومهم ظلت تجتذب مجموعات جديدة من الغزاة والتركمان، وأدى ذلك كله إلى نشأة إمارات صغيرة، وإلى أتساع رقعة تغور الحدود، وفي عهد السلطان علاء الدين كيقوباد (١٢١٩-٢٢١م) بلغت سلطنة سلاجقة الروم قعة مجدها، كما قوى السلطان علاء الدين صلاته بالدائشمند وغيرهم من الغزاة، وسعى إلى كبح نشاطهم على الإمبراطورية البيزنطية، وتوجيه نشاطهم نحو ارمينيه الصغرى، وطرابزون، وجورجيا، ولكن تدفق التركمان على وتوجيه نشاطهم نحو ارمينيه الصفرى، وطرابزون، وجورجيا، ولكن تدفق التركمان على الراح في غير الموقف تغييراً تاماً (٢٠٠)

الغزو المفولي ونشأة إمارات الفزاة

تسبب الغزو المغولي الذي تعرض له الشرق كله في إحداث فوضى عارمة أدت إلى تدفق قبائل التركمان وعصابات من الجيوش المنحلة وأتباع الطوائف الدينية من المتصوفة ومشايخ الطرق الصوفية، والمتشددين من العلماء وغيرها صوب سلطنة قونية التي عمد قادتها إلى توجيه العناصر المقاتلة منهم إلى أراضي المرعى على مناطق الحدود. ومما قوى من دور العناصر المناوئة لسلاجقة الروم الثورة الدينية الاجتماعية التي قادها أحد الشركمان، ويدعي بابا إسحق، أو بابا رسول، الذي ادعى النيوة وأعلن بزوغ فجر جديد. ووجد تأييداً كبيراً بين التركمان والعناصر المقهورة في مرعش وكهتا واديامان واماسيا كما هزم السلاجقة في البستان وملاطية. ورغم الشدة التي قمعت بها هذه الثورة، فإنها لقيت تأييداً كبيراً في مناطق الثغور، وقد أفضت آثارها إلى تعميق الخلاف وحرمان السلطنة من دعم جُل المناصر المقاتلة من الأتراك.

وفي عام ٣٤٣ أم ولمى جيش السلاجقة، المدعوم بقوات بيزنطة ومرتزقة نورمانديين، الأدبار بقيادة سلطانه في معركة كوشداغ من كثيبة مغولية. ومن ثمّ معارت قونية دولة

تابعة للمغول الذين جعلوا من السلاجقة أداة لاستغلال بلاد الأناضول وجبي الضرائب منها باسمهم.

إمار اشالغزاة في الأناضول

صبحب التصدع الذي أصباب سيلاجقة الأناضول في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ظهور إمارات أو بيلكات Beyliks ذات طابع شبه مستقل في التخوم الغربية لآسيا الفريية الصغرى. وكانت هذه الإمارات على الأراضي التي أخضعها الغزاة في جهادهم ضد الامبراطورية البيزنطية فهي تخوم غزاة دون منازع ، par excellence .

وكانت تخوم الغزاة الغربية، وهي من تخوم المجاهدين الثلاثة التي اشتهرت في بلاد الأناضول في عهد سلاجقة الروم، تقع أولاها هي الجنوب مواجهة لقليقيا المعفرى وتتمركز حول علائية، وانطائيا، وكان نشاطها موجها نحو مملكتي أرمينيه الصغرى وقيرص، وثانيتها في الشمال على حدود الإمبراطورية البيزنطية، المتاخمة لطرابزون والمئدة على ساحل البحر الأسود وفيها تألفت تخوم الغزاة المسلمين من جزئين؛ شرقي حول سيميري، وسامسون وبافرا، وغربي حول كاستامنو Kaslamonu وسنوب، وثائنتهما، وهي التخوم الغربية ولعلها أكثرها أهمية في هذه المرحلة، وتنتشر من منطقة كاستامنو حتى خليج ماكرى في الجنوب،

ويبدو أن المناطق الشالات كانت تخصيع لنوع من الإشاراف المركزي من حكومة السلاجقة يعثله حكام عرفوا بأمراء الحدود (بيليكات) Beyliks، ويتوارثون هذه المهمة أباً عن جد. وفي عام ١٣٦١م عهد بهذه المهمة لأحد أحفاد الوزير السلجوقي فخر الدين علي. وكما ألمحنا من قبل، فإن السلطة في هذه التخوم تسنتد إلى زعماء الغزاة، وما يخضع لهم من قبائل تركمانية، صارت بمرور الزمن عبارة عن وحدات اجتماعية فضاضة. وقد نتج ذلك كله من تفكك الروابط القبلية، والاختلاط بالمواطنين في المجتمعات الريفية. وغائباً ما تحمل هذه الإمارات أسماء الغزاة مثل، صاروخائلي،

وعثمانلي. ومن ثمّ صار رعيمها أميراً ومؤسساً لأسرة حاكمة، وكان الذي يربط زعماً. التخوم أو "البيلكات" هذه. بممثل الدولة السلجوقية الولاء الشخصي، إذ كان الزعماء يتمتعون بسلطة تامة على أتباعهم.(٢١)

وبحلول مطلع القرن الرابع عشر كانت إمارات الغزاة قد أحكمت فبضنها على تخوم غربي الأناضول، وانطلقت لتكمل ما بدأه المجاهدون الأوائل. ويبدو أن إمارة منتشه Menteshe الوافعة في الركن القصي من حنوب غربي أسيا الصغري أعدم هذه الإمارات وأهمها في مبدأ الأمر. وكما أوضح بول فتك، فإن هذه الإمارات ذات أصول بحرية. وبالتماون مع سكان الساحل الوطنيين المعتمدين على النشباط البحري ولجوا مجال القرصنة البحرية. ومما أعانهم على هذا التوجه تسريح الإمبراطور اندرونيكوص الثاني Andronicus II للأسطول البيزنطي لأسباب اقتصادية عام ١٢٨٤م. وبسبب المطالة التي تغشت بيتهم اضطر عدد من جنود البحرية البيازنطية للانخراط في صفوف الأعداء -من الفزاة- قراصنة البحر corsairs ومن ثمَّ صدار النشاط البحري للفزاة -القراصنة- أو مجاهدي البر والبحر مشابهاً لنشاطهم على التخوم الأرمنية. وازدادت إمارة منتشه قوة ومنعة بما تدفق عليها من أنراك حتى تمكنوا من احتلال جزيرة رودس، ولكن سرعان ما تمكن فرسان القديس يوحنا من طردهم عنها في عام ١٣١٠م. ويتوطيد أقدامهم في رودس شلّوا حركة قراصنة منتشه من القيام بأي حملات على الساحل أو على جزر بحر إيجه. ومن ثمّ خسرت زعامتها إمارة ابدين الواقعة إلى الشمال منها، والتي كانت قد احتلت منطقة الظهير المتاخمة لإزميار وعلى السواحل المحيطة بها. وتحت قيادة زعيمهما غازي عمر بيك استجمع أغزاة وقراصنة منتشه قواهم وهاجموا سواحل اليونان ومقدونيا وتراقيا Thrace وخلال توغلهم ذلك خدموا جنودأ إضافيين بين القوى المحلية المصطرعة وعادوا محملين بالفنائم، وبهذا أحرزت إمارة ايدين قصب السبق على إمارة عشمان في الإغارة على البلقان. وقد دُمج أسطول أيدين بشقيه الرسمي والقرصني في الأسطول المثماني عند إنشائه.

وإلى الشمال من ايدين ازدهرت إمارتا صاروخان وقرهسي في سهل طروادة Trojan

على حافة الدردنيل، وفي الجنوب، حول اضالية. اشتهرت إمارة تكه Tekke وفي الداخل وجد عدد من البحر الأسود نشأت إمارتا سنوب والقرصان غازي شلبي، وفي الداخل وجد عدد من الإمارات مثل جاندار، وحامد وكذلك إمارتا جرمين Germain وكرمان Karaman ذواتا الحجم الكبير، وقد تعركزت الأولى حول تخوم فريقيا Phrygia التركي البيزنطي، ومنذ القرن الثاني عشر ثبعت عاصمتهم كوتاهية إلى دولة السلاجقة، التي اسهم أمراء جرمين بدور رائد فيها، إلا أنهم لم يعملوا لقب غازي، وكان ذلك اللقب من نصيب زعماء إمارات الغزاة الواقعة إلى الغرب، والتي كانوا رغم استقلالهم عنها ببدون نحوها شيئاً من الولاء. إلا إمارة عثمان الواقعة إلى الشمال من جرمين ظم تخضع لنفوذهم، بل بادلتهم عداء بعداء عندما سعت جرمين للسيطرة عليها.

أمًا إسارة كرمان فقد قامت في منطقة الطورس بكل فعاليات الغزاة وقد تأثرت بعركة بابا إسحاق ،ولكن عند زوال دولة السلاجقة، استولوا على ممتلكاتها، وجعلوا من قونية حاضرة لهم، ومن ثمّ سعوا لفرض السيطرة على إمارات الأناضول الأخرى.(٢٢)

إمارقعثمان

في هذه المنطقة الحدودية الواقعة بين الإمبراطورية البيرنطية ودولة السلاجقة (التي تعرضنا في اقتضاب لنهايتها) ازدهرت بعض إمارات الغزاة ذات المقومات وفرص التوسع المنماثلة في المناطق الساحلية على حساب البيارنطيين أو الجازر التي يسيطر عليها الإيطاليون .

وقد تهيا لإمارة عثمان، التي نشأت في نحو عام ١٢٩٩م، ولم تكن أقوى تلك الإمارات. فرص توسع غير محدود أمَّن لها التقوق على رصيفاتها حتى سارت دولة عالمية .

ثورد الروايات التاريخية التي حفظت ذكريات عن الأصل البدوي التركماني لمؤسس إمارة عثمان، إن والده هو أرطفرل Ertoghrul؛ وقيل إن أرطفرل قد تمكن من توطيد نفوذه هو وعشيرته في سوكوت . Sogut وثبين شجرة نسب أرطفرل ووالده سليمان شاه

التماءهما إلى قبيلة فاي Qayı ، تحد فروع قبيلة الأوغوز التركية . [7] وبعا أن هده الروايات لا تخلو من عنصر أسطوري فكان قبولها موضع خلاف بين مؤرخي الدولة العثمانية ، مثل م. فؤاد كوبريلي المانة المسمي من أن عثمان هو زخيم عشيرة صغيرة من قبيلة لرأي مؤرخي الدولة العثمانية الرسمي من أن عثمان هو زخيم عشيرة صغيرة من قبيلة قاى . ولكنه يرجح أن تلك النواة القبلية قد أسهمت بدور ضائيل في تكوين الدولة العثمانية التي لم يكن لها خصائص قبلية حتى عند ابتداء أمرها . ويتفق فؤاد كوبريلي في هذا الرأي مع يول فالملك . [3] كان فتك . كما يوضح اعتمادنا عليه في الصفحات الماضية . أول من دلل على ارتباط قيام الدولة العثمانية بتنظيم الفزاة، وإن كان قد أنكر أصلهم القبلي، فالفكرة الرئيسية في أطروحة فتك أن العامل الأساسي والمحرك الأول في أرث إمارة عثمان السياسي منذ ظهورهما هو الحهاد ضد جيرائهم النصاري . وإن هذا الكفاح لم تخب جذونه قط وظل ذا أهمية أساسية للدولة العثمانية . [3]

وحقيقة الأمر ليس هناك ما يمنع الجمع بين الانتساب القبلي وتنظيم غزاة الحدود على أقل تقدير في المرحلة الإنشائية لإمارة عثمان. كما أن تفرق العنصر التركماني بين الغزاة وكثرتهم عبداً هي الأناضول في تلك المرحلة مما يرجع عامل الانتماء القبلي.

ومهما يكن من أمر فإن عثمان "الأمير "مؤسس الدولة العثمانية كان أحد غراة الروم Ghaziyan-i Rum . يحيط به غيره من الغزاة أو (alp) باللغة التركية، بالإضافة إلى بعض أتباع جماعة الأخية (٢١) Akhis (٢١) التي تأخذ بمبادئ الفتوة والفتيان. وكان حموه الشيخ ادبالي Edebal على صلة وثيقة بجماعة من الصوفية عرفوا باسم عبدلانى الروم الشيخ ادبالي Abdalan-i التي تتميل بالطريقة البكتاشية (٢٢) وكان لهذه التنظيمات دور كبير في حركة الغزاة، وكان هؤلاء الغزاة بشكلون العمود الفقري للدولة الناشئة في هدفها ومادتها الفزاة، وبين المؤرخ التركي عاشق باشا زاده أن قوات الدولة العثمانية كانت تتكون في قرونها الأولى من الغزاة التركي عاشق باشا زاده أن قوات الدولة العثمانية كانت تتكون في قرونها الأولى من الغزاة akhıyan-i Rum والعبدلاني -Ab قرونها الأولى من الغزاة Bajiyan-i Rum. (٢٨)

النصر وصارت إمبراطورية حتى أخضع تنظيم الغزاة الدي قام بدور رائد هي الفتوحات للسلطة المركزية، وسرحت الطوائف الأخرى تدريجياً، وكان سلاطين الدولة العثمانية مثل أمراء الأناصول الآخرين، يحملون لقب غازي بين ألقابهم، إلا أن ثاني أمراء الدولة العثمانية عرف بالسلطان بن سلطان، سلطان الغزاة، غازي بن الغازي، شجاع الجولة، بهلوان جهان Pchlevan-1 Jihan، أورحان بن عثمان (٢٩)

لما بدأ عثمان وأتباعه من الغزاة بطوائفهم المختلفة الإغارة على البيزنطيين، كانت بعض إمارات الغزاة قد توقفت عن الغزو، ورغم أن توغل عثمان كان بطيئاً فقد تمكن من السيطرة على المنطقة الممتدة من إسكيشهير Eskishehir حتى سهول إزنيق المسلطورة على المنطقة الممتدة من إسكيشهير فلما أخذ في حصار إزنيك يعث الامبراطور وبورصه في مطلع القرن الثامن الهجري، فلما أخذ في حصار إزنيك يعث الامبراطور البيزنطي عام ١٣٠١م بجيش قوامه ألفا مقاتل لخلاصها من الخطر العثماني .ولكن عثمان كمن للجيش وقضى عليه، ومنذ ذلك التاريخ اشتهر عثمان وتتابعت انتصارات إمارته، وفي عام ١٣٢١م: نقل إليه ابنه أورخان (١٣٢١–١٣٥٩م) فتح بورصه التي أصبحت عاصمة للإمارة.(٢٠)

وواصل أورخان الجهاد فقتح ازئيق في عام ١٣٣١م وأزمير في ١٣٣٧م وفي نفس العام أرسل إلى تراقيا، في بلاد اليونان أولى غاراته. وفي عام ١٣٤٥م ضم إليه إمارة فرهسي ذات الإمكانيات البحرية الواسعة. ويذلك وجد أورخان نفسه قيالة الساحل الأوربي، ومن ثمّ تمكن بواسطة أسطول قرة سي ومجاهديها من تكثيف حملاته على ساحل تراقيا. وكان لزواج أورخان من بنت الإمبراطور جون (السادس) كونتاليوزنوص -Conta وتحالفه معه (إبان الحرب الأهلية البيزنطية) دعماً لبرامجه التوسعية، وفي عام ١٣٥٧م استولى الفزاة على قاليوبولي Gallipoli إثر حدوث زلزال عنيف واتخذوا منها قاعدة للتوسع العثمائي اللامحدود،

وتوج هذا الجهاد على يد مراد الأول (بن أورخان باحتلاله إدرنة Adrainople التي صارت حاضرة للعثمانيين. وأوقعت تلك الانتصارات الفزع في قلوب الأوربيين فخرج

من الهجمة المتمانية، تيمور ليقضي على منافسه. وبعد أن سحق بايزيد في معركة انفرة عام ١٤٠٢م أعاد تيمور نلك الإمارات إلى سابق عهدها ووضعها تحت حمايته، ولم يمس باقي المتلكات العثمانية، وغادر الاناضول. ودخلت الدولة العثمانية فترة فوضى وحرب أهلية بين أبناء بايزيد الأربعة، انتهت بتوحيدها عام ١٤١٣م على بد محمد الأول.

ويرى فتك أن الظروف التي أحاطت بهزيمة أنقرة وما تلاها ذات دلالة عظيمة . ففي أثناء المعركة هجرت كتاثب محلية الجيش العثماني وانضمت إلى جيش العدو، كما أن إعادة إمارات الفزاة مستقلة إلى حكامها الفزاة، يدلان على أن هيكل الإمبراطورية التي حلم بها بايزيد لم يكتمل بعد، وقد فشل في إدراك أن التوجه الحقيقي الذي يجب أن تسير عليه الدولة العثمانية، هو السير على نهج "الفزاة "والمجاهدين وتقاليد المجتمع الإسلامي الأصيل وئيس التنكر لها، ولعل ما يؤخذ على بايزيد الأول وقوعه تحت نفوذ العلماء الذين كثر عددهم في بلاطه وحثهم له على التوسع في دار الإسلام، دون اعتبار الصيفة الإسلامية الغالبة على تلك المناطق.(٣٠)

إعادةبناءالدولة

بدأ محمد الأول، بعد انتصاره على إخوته سياسة توفيقية مع أمراء الأناضول والروملي، مؤثراً السلامة مع الدولة البيزنطية. وغلب على تنفيذه لحركة الغزاة شئ من التأني والخطو المتوازن حتى يتجنب خطر تدخل صليبي أو مفولي يقسد عليه بغاء دولته. وحقيقة الأمر لم يبدأ العثمانيون سياسة هجومية في آسبا الصفرى وأوروبا إلا في عهد السلطان محمد الثاني.(٢٤)

بعد فترة سلام قصيرة بدأت العمليات العسكرية في أوروبا، وذلك عندما سعت أوروبا بقيادة المجر لاسترداد ما فقدته فاضطر السلطان مراد بن محمد (١٤٢١–١٤٥١م) ليعقد صلحاً ويتنازل عن الصرب وجزء من بلاد الأفلاق عام ١٤٤٤م، ولما نقض الحلفاء المهد في نقس العام، ألحق بهم السلطان هزيمة ساحقة في وارنه، وأخرى في قوصبوه -Koso

ملوك البوسنة، والمجر والصرب للتصدي للفزاة العثمانيين الذين تمكنوا منهم وسحقوهم على ضفاف نهر ماريتزا في عام ١٣٧١م. وقد كفلت هذه الانتصارات للعثمانيين السيطرة على الجزء الأكبر من المجر، وجعلت من بلاد الصرب والبيزنطيين دولاً تابعة . وقد هزم الصرب وحلفاؤهم مرة ثانية في سهل قوصوه Kosovo عام ١٣٨٩م وبذلك تأكد بقاء النقوذ العثماني في البلقان .

وقد شهد عهد مراد الثاني انتشاراً وتمكيناً للحكم العثماني في الأناضول: ففي عام ١٣٥٤م سيطر العثمانيون على أنقرة المدينة الاقتصادية والسياسية الهامة في منطقة النفوذ السلجوقي – المغوثي السابق. ونجع مراد في تقليص تفوذ إمارة كرمان، إلا أن نهايتها، ونهاية إمارات حامد ومنتشه، وصاروخان، وجرميان كانت على يد ابنه بايزيد يلدريم – الصاعقة (١٣٨٩–١٤٠٢م) (٢١)

بايزيد الأول وتيمور

وابتدر بايزيد الأول حربه في البلقان بإخضاع الأفلاق (ولاشيا)، عام ١٣٩٢م وفرض الجزية على أميرها. وفي عام ١٣٩٣م أكمل احتلال بلغاريا وشيد قلاع نهر الدانوب وحرسها بحاميات عثمانية، وهجّر عدداً من المسلمين إلى البلقان. وأدت سرعة الفتوحات العثمانية إلى تدخل البابا وقيام جيش صليبي بقيادة سقيسموند، ملك المجر ولكنهم منوا بهزيمة منكرة عند نبكوبولس عام ١٣٩٣م. ثم شرع بايزيد الأول في فتح بلاد البوئان. وفي ظروف تحديه للعالم المسيحي قاطبة التمس من "الخليفة العباسي" في القاهرة أن يمنعه لقب سلطان الروم ليضفي شرعية لسيطرته على بلاد الأناضول (٢٦)

وفي ذلك الوقت كان تيمور، التركي الأصل، قد سيطر على الجزء الأكبر من المالم الإسلامي، وتبنى حق ورثة جنك زخان في السيطرة على الأناضول، وإخضاع بايزيد نفسه، الذي كان يعده تيمور أحد أمراء التخوم. كما شجمت استجارة أمراء الأناضول

٧٥ في عام ١٤٤٨م. وترك العثمانيون إدارة معتلكاتهم البلقائية للحكام القدامى الذين تعهدوا بدفع جزية سنوية وتقديم دعم عسكري. أما في الأناضول فدات مرحلة ثانية من دمج الإمارات يتأن ودون إراقة دماء عدا كرمان، ولحة العثمانيون عموما إلى سياسة حكيمة قوامها منح أبناء أمراء الأناضول وظائف عسكرية رفيعة في أوروبا.

ومن إنجازات مراد الثاني تصديه لقضية إدارة املاك الدولة في البلقان -و.تش تحقق غزوها نتيجة حملات عسكرية خططت لها الدولة. فرضعت اراصي العاربا والصرب وغربي البلقان تحت إشراف الحكومة، وكان دور الغراة في تلك العمليات ضيلاً، إلا أن غزو شرقي تراقيا والبانيا والبوسنه قد أدجزه الغراة، الدين مارسوا بشر الإسلام بين مواطنيها، أما الأراضي الواقعة بين مناطق الغزاة فقد حافظ سكانها على مسيعيتهم، ومع أن هذا الوضع كان يدر دخلاً طيباً للدولة إلا أنه حرمها من الاستعادة من النصاري في إدارة مؤسسات الدولة وتجنيدهم في جيوشها، ووحد مراد التاني الحل من طريق الدوشرمة Dovshime ويعني الجباية الدورية لأطفال النصاري للتدريب الشغل من طريق الدولة على اعتناق الإسلام، ويخضعون لتدريب عسكري صارم ولتعلم اللغة ويجبر هؤلاء الأولاد على اعتناق الإسلام، ويخضعون لتدريب عسكري صارم ولتعلم اللغة التركية، وعبر مؤسسة الدوشرمة حققت الدولة بعض اهداف حركة الغراة من نشر الإركية، أساسية في الدولة وعبرها جندت الدولة أعظم ساستها وقوادها العسكريين.

محمدالفاتح نمؤسس الإمبر اطورية

عندما آل الأمر لمحسد الثاني (١٤٥١-١٤٨٠م) بدأ في الاستعداد لوضع حدد الإمبراطورية البيزنطية، التي لم يبق منها إلا حاضرتها وبعض الجزر، وفي اجتماعه الذي قرر فيه إخضاع القسطنطينية أعلن محمد الثاني: أن الغزو (في سبيل الله) واجبنا الأساس كما كان هدف آبائنا، إن القسطنطينية تقع وسط أملاكنا، تحمي اعداء دولتنا وتحرضهم ضدنا ليصبح غزو هذه المدينة ضرورة لازمة لتأمين مستقبل الدولة العثمانية

وتحقيق سلامتها(٣٧) وبعد حصار دام خمسة وأربعين يوماً، استعمل فيه المثمانيون الأسلحة التارية، المشتملة على مدفعين عملاقين، سقطت القسطنطينية في يوم ٢٩ مايو ١٤٥٣م. وكان صدى ذلك الحدث عظيماً بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء وقد خلع هذا الفتح المؤزر على السلطان محمد الثاني لقب الفاتح.(٣٨)

ويمتبر محمد الفاتح المؤسس الحقيقي للإمبراطورية العثمانية, ذات التقاليد الإسلامية الفائمة على حركة الغزاة. وتؤكد إنجازات معمد الفاتح وأسلافه السلاطين أنهم غزاة جديرون بلقب الغازي. ولكن محمد الفاتح باستيلائه على القسطنطينية أضفى على نفسه القابأ ثلاثة: خان، وغازي، وقيصر؛ وكلها تعكس الإرث العثماني المتمثل في التقاليد التركية، الإسلامية والبيزنطية.

في مبدأ الأمر سعى محمد الفاتح إلى تقوية الحكومة المركزية وجاء مسعاه في أطر أريسة. أولاً: شرع في وضع بلاد البلقان تحت الحكم العثماني المباشر بالقضاء على استقلالها، وحقق ذلك بعد سلسلة من الحملات العسكرية، وأكمل فبضئه على الأناضول بفزو طرابزون وما تبقى من أملاك الأسرة الكرمانية، ولذلك وجدت الدولة نفسها مواجهة لدولة الماليك المصرية على حدودها الجنوبية الشرقية (٢٩)

ثانياً: بما أن المرف التركي يمنع تعيين وريث شرعي محدد يرث العرش، فلكل أبناء السلطان الحق في بلوغ دست السلطة. وقد تنافس أبناء بايزيد الأول الأربعة على العرش أن قبل. وتحسباً لما يتبع موت السلطان من نزاع مرير فكان أول ما فعله محمد الثاني عند اعتلاته المرش أن أمر بخنق أخيه الطفل، وقنن ذلك "بقانون نامه" -وهو إجراء غريب عن الفقه الإسلامي - ويستمد شرعيته من أعراف تنظيم الحكم عند الترك. ويذكر القانون أنه من الملائم السلطان عند اعتلائه العرش أن يقتل إخوته في النرك. ويذكر القانون أنه من الملائم السلطان عند اعتلائه العرش أن يقتل إخوته في منبيل مصلحة الدولة وأمنها (13) ويجعل هذا القانون السلطة كلاً لا يتجزأ ويمنع أي تنازل يقدح في ذلك. ورغم أن نزاعاً قد نشب بين ابني محمد الثاني، وبين أبناء بايزيد الثاني وابني سليمان الأول فإن مبدأ وحدة الدولة لم يضح به مطلقاً (13) ورغم الهرات

التي صاحبت اعتلاء المرش وما صحبها من تناصر بين بعض آبناء السلاطين ومن ثورات الإنكشارية فإن الاستقرار كان السمة الغالبة على الدولة وقد حظيت بعشرة سلاطين ذوي مستوى قيادي رفيع أسهموا جميعاً في تثبيت أركان الدولة وتطويرها، وقبل أن يتبوءوا السلطة، كانوا جميعاً قد نالوا خبرة إدارية بتولي حكم إحدى الولايات.

ثالثاً تمكن السلطان عبر مؤسسة الإنكشارية، المعاد تنظيمها، من تقوية سيطرته على الولايات، فعند اعتلائه العرش قمع بضراوة جنود الإنكشارية وطرد بعصهم من الخدمة وكون وحدات جديدة. انتقاها من عبيده(٢٤) التابعين للقصير. وكانت وحدات الإنكشارية قد أعيد تشكيلها، لتكون تحت خدمة السلطان المباشرة. وتخضع لأوامره، وعن طريقهم كانت كلمة السلطان غالبة على أي شخص في داخل الدولة أو على تخومها، وفي الولايات كان الإنكشارية يمتلون سلطة السلطان دون سواهم، وكانت فرق الإنكشارية الحديثة في حالة تدريب مستمر وذات مهارة حربية عالية في استعمال الينادق والحراب والأقواس والسهام، وهم نواة الجيش العثماني.

رابعاً: كان نفوذ محمد الفاتح في سيطرته على الدولة أعظم من نفوذ من سبتوه من السلاطين ومع اعتماده على رئيس وزراء (الصدر الأعظم) في تدبير الدولة فقد احتفظ السلطان لتفسه بالكلمة الأخيرة في القضايا المهمة. وبعد فتح القسطنطينية اختار محمد الثاني وزراءه من بعن عبيده، وينطبق ذلك على كثير من شاغلي الوظائف العليا (²²) وكان العلماء وهم رجال القضاء والقانون في الدولة يشكلون قطاعاً هاماً في إدارة الدولة، وكان على رأسهم، في عهد محمد الثاني، فاضيا العسكر المختصان إدارة الدولة، وكان على رأسهم، في عهد محمد الثاني، فاضيا العسكر المختصان بالأناضول والرومالي. وحين ظهرت وظيفة المفتي أو شيخ الإسلام أصبح أعلى شائاً منها. وكان العلماء، ومنهم سائر طبقات القضاة والمعلمين ومديري الأوقاف هم محور المؤسسة الدينية، وقد وجد العلماء اهتماماً كبيراً من الدولة العثمانية تمثل في تدريبهم على النسق السني الذي غلب على المدارس وفي فرص الوظائف التي وفرتها لهم (²¹) ويظهر الالتزام العثماني بالشريعة جلياً في دائرة القضاء وفي محاولة السلاطين إعطاء

الشريعة درجة كبرى من الفعالية، ويمكن القول إنهم سعوا مخلصين في تطبيق الشريعة بجعلها غانون الدولة الفعال على طول البلاد وعرضها فقد كان القاضي المثماني هو محور السلطة في بطاق دائرة نفوذه وتعرف هذه الدائرة بالقضاء(12) Kaza.

كان النزام السلطان محمد الثاني بالشريعة كاملاً. وكانت المراسيم التي يصدرها على شكل قانون نامه تأتي في مرتبة أدنى من الشريعة وغالباً ما تخضع في بعض مراحل تقنينها إلى تدقيق المفتي وأعوانه. فكان شيخ الإسلام، ويبدو أن اللقب قد أطلقه أولاً محمد الثاني، على مفتي إستانبول، هو المرجع الأول في المسائل الشرعية، وهو الجهة التي يحق لها تقسير القرآن، بحيث يحرم على أي سلطة أخرى سواء كانت تشريعية أم تنفيذية، أن تنفذ قراراً نافذ المفعول دون مواعقته، وذلك بفتوى يؤكد بها أن هذا القرار أو ذاك لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. (١١) كانت مراسيم محمد الثاني بمثابة القانون العرفي الذي يستمد شرعينه من تقليد تركي قديم يعطي الحكام ذلك الحق. وبما أن بعض المراسيم لا تتطابق دائماً مع نصوص الشريعة الغراء وأحكامها، كان تبرير إجازتها بأن صدورها لازم لمصلحة الدولة والعباد، وعبر "قوانين نامه" هذه أرسى محمد الفاتع السمات الأساسية – سياسياً واجتماعياً وإدارياً – التي سارت عليها الدولة مؤسسات الدولة كافة (١٤)

اتفذ محمد الفاتح من القسطنطينية، لتأيد مجدها وتوسط موقعها بين أملاكه، حاضرة لبلاده، وأضفى عليها كثيراً من المعالم الإسلامية. فشيد المساجد، واتخذ من كنيسة أياصوفها مسجداً جامعاً، وبنى المدارس والمكتبات، والتكايا والمؤسسات الخيرية . وتقاطر عليها العلماء والفقهاء من كل صوب وحدب حتى غدت أبرز حواضر العالم الإسلامي وقطب حضارته، واستهل محمد الفاتح فيها نهضة عمرانية وفنية ما زالت رموزها ماثلة للعيان. كما شجع الذميين من النصارى واليهود على الإقامة والإسهام في عمارتها وافرد لهم أحياء خاصة بهم. وكانت روح التسامح الإسلامي هي الغالبة.

وباختصار فإن العثمانيين قد أسهموا بنعط حضاري جديد، ففوق النمسك بالقيم الإسلامية، والتميز الحضاري والنهضة العمرانية التي ابتدرها السلطان محمد الفاتح ورعاها ابنه سليمان القانوني فقد أسهم الحكم العثماني بإضافات حضارية ممتازة، قوامها تعايش الأعراق المختلفة والأديان المتباينة، وكانت إستانبول مركز هذه الحضارة وقلبها النابض،

عقب موت السلطان محمد الفاتح قاد الإنكشارية ثورة دامية وشبت حرب أهلية خطيرة بين ولديه جم وبايزيد (الثاني)، وعم البلاد عدم رضى عام بسبب السياسات التي اتبعها والده نحوهم. وقد نزع بايزيد إلى التراجع من سياسة والده المتحررة خاصة في مجال الفنون التشكيلية، ورقع تحت تأثير الفقهاء الذين أحضرهم من اماسيا، وكان شديد الالتزام بتعاليم الشريعة. كما سعى لكسب ود جماعات الغزاة، بتوجيه طاقاتهم نحو مقاطعة مولدافيا في البلقان، وقد أكسبته إنتصاراته في تلك الجبهة الاحترام الذي يميزه عن أخيه جم.

التوسع على الجيهة الشرقية ويالاد المرب

وبعد فترة سلام نسبي في آسيا الصغرى والبلقان بدأ الصراع مجدداً في البانيا وموريا، وإن كان ذا طابع محلي. ولكن تطورات الأحداث دفعت العثمانيين لنقل حلية الصراع إلى جيرانهم على الحدود الشرقية والجنوبية أولاً، وضد البرتقال في البحر الأحمر والمحيط الهندى ثانياً.

جاء الخطر الشرقي من إيران التي تحولت إلى المذهب الشيعي تحت الشاء إسماعيل الصفوي خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر، وأخذ الصفويون يبثون دعاتهم الشيعة في أواسط تركمان الأناضول، كما احتلوا العراق. والراجع أن الصراع العثماني الصفوي هو المسئول عن تولي سليم الأول السلطة (١٥١٢-١٥٧٠م)، بعد خلع والده، بعون من القوات الإنكشارية وبعد أن أمن سليم الأول جبهته الأوروبية بعدد من الاتفاقيات، ومثلها مع مماليك مصر حكام الشام في عام ١٥١٢م، خرج الجيش العثماني لملاقاة

الصفوية وحفقوا بفضل أسلحتهم النارية نصراً عظيماً، في معركة شالدران الفاصلة في يوم ٢٣ أغسطس ١٥١٤م. وقد أمنت تلك الحرب للمثمانيين سيطرة دائمة على كردستان وديار بكر، وأخرى وقتية على ازرييجان.

ورغم فداحة الخطر الصفوي فإن سليماً رأى أن يؤمن حدوده الجنوبية الواقعة تحت قبضة مماليك مصر. وهي حملة عسكرية واحدة حقق نصراً حاسماً عليهم في مرج دابق في يوم ٢٤ أغ سطس ٢٥١١م، ودخل القاهرة في يناير ١٥١٧م. وفي تلك الأثناء وفد ابن شريف مكة، الشريف بركات معاناً تبعيته للسلطان سليم، فأقره السلطان على ما هو عليه، وعهد إليه بإدارة الحرمين الشريفين مكة والمدينة، والحجاز، ويعد زمن وجيز اكملت الدولة العثمانية سيطرتها على اليمن. وعلى اثر انتصاره في مرج دابق، خلع سليم الثاني على نفسه لقب خادم الحرمين الذي كان يحمله سلاطين مصر. وقد تحققت له تلك الزعامة بفضل ضمه للشام ومصر والحجاز وعزز ذلك مكانة الدولة المثمانية في زعامة العالم السني(١٤٠ في وقت لاحق دحل جل المالم العربي في دائرة النوذ العثماني، وذلك عندما امتدت يد العثمانيين إلى العراق، وشمال إفريقها، بمعاونة القراصنة المسلمين مثل خير الدين باربروس، وامتد النفوذ العثماني إلى الجزء الشمائي من بلاد النوية، كما سيطروا على سواكن ومصوع وزيلع إلى حد ما، وعلى العموم تفاوتت قبضة العثمانيين على أملاكهم من موضع لآخر.

فرضت هذه المكانة السامقة التي حقفها العثمانيون مسئوليات جساماً. أولها وأهمها الدفاع عن دار الإسلام، خاصة بعد أن اعتدى البرتقاليون على الموانى الإسلامية في ساحل افريقيا الشرقية وفي المحيط الهندي، وعندما تعقب الإسبان مسلمي الاندلس بعد سقوط، غرناطة.

ويمثل عهد السلطان سليم مرحلة هامة في تاريخ الدولة المثمانية فقد تضاعف حجم الدولة، ولكن كان جل ذلك في ديار المسلمين، ورغم أن التوسع كان في المشرق فإن اتساع الرقعة المثمانية كان موحياً باليأس المميت لأوروبا، كان سليم على بيئة من أن زحف جده صحمد الفاتح قد أوقف عند جزيرة رودس، الحارس الصليبي للبحر الأبيض المتوسط وعند بلغراد بوابة أوروبا الوسطى، ولتخطي تلك الموابع شرع في إنشاء أسطول كبير في ترسانة استانبول، ومن ثم صارت مواصلة "الفرو "في تخوم الفرب تعتمد على الاستيلاء على قلعتي النصرانية: رودس وبلغراد، مات سليم الأول قبل حدوث مواجهة مع أعداثه، وكان ذلك من نصيب ابنه سليمان (١٥٢٠–١٥٦٦م) الذي كان عليه أن يثبت جودة معدنه، كعادة أسلافه، على جبهة الغزاة.

سليمان القانوني: العصر الذهبي

ومن حسن حظ سليمان أن أوروبا كانت منقسمة إلى معسكرين يقود أولهما شارل الخامس عاهل الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفرانسيس الأول ملك فرنسا. ولما كانا قد دخلا في حرب دامية في مارس ١٥٢١م، لم يكن في مقدور أوروبا أن تتحد ضد الخطر العثماني. وفي أغسطس من نفس العام احتل سليمان بلغراد، وفي ديسمبر منها غنم رودس. ولم تحرك أوروبا ساكناً، بل أعلنت البندقية ولاءها اسليمان، وفي عام ١٥٢٦ م غزت الدولة العثمانية مهلكة المجر وحققت عليها نصراً مدوياً في معركة موهاكس، ثم استولت على كل من بودابست. وفي عام ١٥٢٩م زحف سليمان على رأس جيش كبير لحصار فينا، لكنه لم يستطع اقتعامها، ثم حاول ثانية، النتهى اللقاء بين سليمان وشارل الخامس بصلح عام ١٥٣٣م، وأخيرا تمكن العثمانيون من هزيمة النمساويين وضموا المجر كلها إلى أملاكهم. ولكن ما حققه سليمان من انتصارات وتوسع على سائر الجبهات زاد من التزامات الدولة الهجومية و الدفاعية. كما شهد عهده انضراجا كبيرا في العلاقات الدبلوماسية بين المثمانيين ودول غرب أوروبا خاصة انفراجا كبيرا في العلاقات الدبلوماسية بين المثمانيين ودول غرب أوروبا خاصة البندقية، وفرنسا وإنجلترا، وبلغ التواصل مرحلة التعاون المسكري.

وفي سعيه الدءوب لتأمين مضايق البحر الأبيض المتوسط الوسطى، حاول العثمانيون طرد فرسان القديم يوحنا من طرابلس وجزيرة مالطا التي اتخذوها فاعدة لهم بمد طردهم من رؤدس، فتجحوا في الأولى عام ١٥٥١م (٤٩)

ومن جهة آخرى فإن إنهاء معاهدة كاتيو-كامرسيس Cateau-Camresis للصراع الكبير الدائر في غرب أوروبا لصالح أسباليا قد أزَّم من الموقف العثماني، فقد أبان التقهقر العثماني عن مالطا ١٥٦١م، وعودة السلطان سليمان من آخر حملاته للمجر ١٥٦٥م، أن العثمانيين فقدوا زمام المبادرة الفعالة على الجبهتين الرئيسيتين أوروبا الوسطى، والبحر الأبيض المتوسط، كان العثمانيون على علم بالمخاطر التي تواجههم إذا ما أقلموا على غزو جزيرة قبرص فلما أكمل الأسطول العثماني مهمته في عام ١٥٧١م أسرع إلى بحر الأدرياتيك ليعترض أسطول التحالف الأوروبي الذي تتزعمه البندقية، وأسبانيا والبابا، ولما كان ذلك عند نهاية موسم الفزوات انسحب الأسطول العثماني إلى خليج ليبانتو، وهناك فاجاء الأسطول العثماني إلى خليج ليبانتو، وهناك فاجاء الأسطول العثماني المنطيم والحق به هزيمة نكراء في ٧ أكتوبر ١٥٧١م ولم يتج من الأسطول العثماني البالغ عدده ٢٣٠ سفينة سوى ثمان وثلاثين مركباً .

يمثل التعاون الدقيق للجيش والأسطول العثمانيين في العمليات الكبرى التي توجت بفزو قبرص قمة قوة الجيش العثماني وعظمة براعته، ومن جهة أخرى فإن معركة ليبانتو تقف شاهداً على تطور خطير كانت تخشاه الدولة العثمانية ألا وهو تحالف القوى السيحية في مسيرة عسكرية ومنذ ذلك الحين صار العثمانيون أكثر حذراً في تعاملهم مع الغرب.(٥٠)

لم يلتفت السلطان سليمان وولده سليم للخطر البرتقائي كثيراً بسبب اشتغالهما بعروب البلقان والجبهة الشرقية، ومنبع ذلك الخطر أن أوروبا استطاعت بقيادة البرتقال تطويق العالم الإسلامي من الجنوب والسيطرة على التجارة الشرقية مصدر رخائه وقوته، ولما تكررت الاعتداءات استتجد الحكام المسلمون بالدولة المثمانية، خاصة بعد معاولة البرتقال احتلال موانئ في البحر الأحمر، واستجاب العثمانيون لتلك النداءات لدرء الخطر البرتقالي، وبلغت جهود العثمانيين عدن وكاليكوت في الهند (13)

باسم الإسلام خرج سليمان في ست عشرة حملة على أوروبا، وقد قضى نحبه وهو يقود حملته الأخيرة على بلاد المجر، وباسم المسئولية التاريخية الملقاة على عائق العثمانيين هب لنجدة العرب في شمال إفريقيا، وجعل منها جبهة جديدة، وباسمهم أبحرت السفن الإسلامية لتعقب البرتقاليين في البحر الأحمر وفي المحيط الهندي.

وقد اشتهر سليمان بإصدار مجموعة من القوانين الوضعية (قانون نامه) كقانون المراسم وتنظيم الشرطة، وضبط الأسعار، ولمناصرته القوانين ومراقبة تنفيذها في كل ولايات الدولة عرف عند شعبه بالقانوني، بينما أطلق عليه الأوربيون اسم العظيم آو الفخيم Magnificent كما اشتهر كسائر أسلافه، بالتسامح الديني، والحدب على العلماء، الذين أعلى من شائهم، فأجرى التعديلات على كادرهم" الوظيفي، وأعنفاهم من الضرائب، وسهل إجراءات الإرث عند موتهم حتى صاروا في عهده يؤلفون نخبة أرستقراطية.(٥٢)

وباختصار يعتبر سليمان القانوني أعظم سلاطين الدولة العثمانية، ففي عهده بلغت الدولة أوج عظمتها قوة وسعة، براً وبحراً حضارة ورفاهية، أدباً وفئاً، خاصة فن العمارة الذي خصه السلطان سليمان برعايته، تحقق هذا الإنجاز العظيم بفضل إسهامات شعوب الإمبراطورية مسلمين وذميين، تمثلت الدولة تلك الروافد العضارية وصاغتها في بوتقتها في ظل الإسلام الذي سعت مخلصة طوال مسيرتها لتقوية شوكته وحمايته فاعلى الإسلام شأنها وزادها رفعة، إلا أن بوادر ضعف بدت تظهر في عهد السلطان شايمان نفقد بدأ ينسحب، على غير عادة أسلافه، من جلسات الديوان الذي تناقش فيه شعون الدولة الكبرى كما وقع شحت تأثير زوجته خُرَم سلطان التي تآمرت ضد الأمير مصطفي، وهو أكفأ أبناء سليمان، لصالح ابنها سليم الثاني.

خاتسمة

استندت الدولة المثمانية ذات الجذور التركمانية على فكرة الفزاة المسلمين منذ انطلاقتها الأولى، وهي إمارة صغيرة في الركن الشرقي لآسيا الصغرى، فالغزو في سبيل الله أساس كيانها، وظل الجهاد لإعلاء كلمة الله ديدنها إلى أن ذبلت. وانطلاقاً من وحدة

الهدف هذه وإيمان الغزاة المجاهدين وقوة إصرارهم نجعت إمارة عثمان في أن تحقق مكانة مرموقة على حساب الإمبراطورية البيزنطية. وظلت حركة الغزاة هي النبع الفكري الذي انبثقت منه الحملات العسكرية الكبرى ولعل خير ما يدعم ما ذهبت إليه في هذه الوريقات عن نشأة الدولة العثمانية وتطورها الكلمات الموجزة المعيرة التي كثبها البروفسير برنارد لويس.(٥٠)

كانت الامبراطورية المتمانية منذ تأسيسها حتى سقوطها دولة تكرس قواها هي سبيل تقدم شوكة الإسلام وحمايته ضد اعتداء خارجي، وقد ظلَّ المتمانيون طوال ستة قرون تقريباً في حروب مستمرة ضد الغرب المسيحي أولاً لمحاولة فرض حكم إسلامي على جزء كبير من أوروبا، وهي محاولة رافقها النجاح، وثانياً لشن حرب دفاعية تأخيرية مديدة تقف في وجه الهجوم المعاكس الذي قام به الغرب. كانت الإمبراطورية العثمانية وهي تضم بلاد الإسلام المركزية، في نظر الرجل التركي، بمثاية الإسلام ذاته، وقد تمثل العثمانيون الإسلام تمثلاً كاملاً، وذوبوا هويتهم فيه، ربما أكثر من أي شعب مسلم آخر. كان العثمانيون ينظرون إلى انفسهم على أنهم مسلمون قبل كل شيء وأن ولاءهم للدين الإسلامي أولاً ثم إلى السلطان ثانياً."

الهوامش

- 1. C.Bosworth, "Othmanik-Othmanli", Encyclopedia of Islam, [EI]. VIII, (1995), p. و 110. كناس عبدالرحيم مصطنى، "العرب في ظل الرابطة المثمانية "في الملاقات العربية العربية التركية من منظور عربي، إشراف محمد صفي الدين أبو العز، القاهرة، ١١٤١، ص ١١٤٠،
 - ٢- الصدير السابق، من ١٩٠٠.
- ٣- زين نور الدين زين، نشوءالقومية المربية، معدراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار
 النهار، بيروت، ١٩٦٨، ص ٩.
- 4. J. Sauvaget, Introduction a L'Histoire de L'Orient musulman, Paris, 1946, pp. . با النص ترجمة زين نور الدين زين، نشوء القرمية العربية. من 190 هـامش 196-165.

- ه- أوغلي، أكمل الدين إحساس "التعارف الأول بين العرب والأتراك"، الملاقات العربية التركية من منظورة ركي، إشراف أوغلي، أكمل الدين إحسان، القاهرة، ١٩٩٣، ج ٢٠، ص ١١.
- ٦- بارتوك، فاسبلي .ف، **من الفتح المربي إلى الفنزو المفولي.** ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم من الروسية، الكويت، ١٩٨١، من . ٤٧.
 - ٧- زين ثور الدين زين، نفس الصدر، ص ١٨.
- ٨- سعيد عبدالفتاح عاشور، "التعارف بين العرب والثرك،". العلاقات العربية التركية. ج أول، ص ص
 ٢٤-٤٢.
 - ٩- القزويتي زكريا بن محمد بن محمود... **آثار البلاد واخبار المباد**، بيروت، ١٩٦٠ ص ٣٤٢.
 - ١٠٠ أحمد عبدالرحيم مصطفى، أصول التاريخ المتماني، بيروت، ما ث ١٩٨٩، ص ص ١٣-١٠.
 - ١١- أوغلي "التعارف الأول بين العرب والأثراك" في العلاقات العربية التركية، من ص ٣١-٣٢.
- ١٢- المسدر السنابق، ج. من من ١٤-٢٤، عناشور، 'الدور الشركي في الدفاع عن الوطن المربي' في:
 الملاقات الشركية المربية. ج الأول من ص ١٦٠ ٦٤.
- ١٣- التوينزي، شهاب الدين أحمد بن عهدالوهاب، ثهاية الأرب في فتون الأدب، دار الكتب المسارية، القاهرة، ج ٢١، ص ٢٩٥
- 14 الدور الشركي في الدفاع عن الوطن السربي"، **السلاقات المربية الشركية ج أول.** من ص ٦٨ ٧٠. أوغلي، التعارف الأول بين العرب والشرك"، نفس المسار، ج ٢ ص ص ٤٢-٤٣.
- 15. Paul Wittek, The Rise of the Ottoman Emptre, Luzac, London. 1958, pp. 14-18 15. أحمد عبدالرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، ص ٢٠.
- 17 B. Lewis, The Emergence of Madern Turkey, O.U.P., London, 1961, p. 12.
- 18. Wittek, op.cit, p. 19.
- 19. Ibid, pp 21-22; Osman Turan, "Anatolia in the period of the Seljuks and the Beyliks" in the Cambridge History of Islam, P.M. Holt et al (eds.), Cambridge, 1970, Vol. 1, p. 243.
- 20 Wittek, op. cit., pp 24-30.
- 21. Halil Inalcik "The Emergence of the Ottomans", The Cambridge History of Islam, I, pp. 263-264.
- 22. Wittek, op. cit, pp. 34-37.
- 23. J.H. Kramers [E. A. Zachariadu] "Othmanli" E.I., Vol. VIII, 1955, pp. 191-192,

وتضيف الروايات التركية أن ارطفرل بك قد دخل في خدمة سلاجقة الأناصول في أربعمائة من رجائه ليكونوا قوة احتياطية. ولقاء هذه الخدمة أقطعه السلطان قطعتين مسفيرتين من الأرض في غرب الأناضول ثهما سوكوت ودمانيك على حدود مقاطعة بتينيا البيزنطية وانتقلت الزعامة لابنه عثمان الذي ولاد علم ١٣٥٨م، أي أميير الحدود وأحد عشمان يتوسع على حساب البيزنطيين ومنحه السلطان السلجوقي عالم، الدين لقب اوج بلي " Begi أوغلي، العرب في ظل الرابطة العثمانية "العلاقات العربية التركية، ج ٢ ص ١٩٠٩م.

Halil Inalcik, op. cit.. The Cambridge History of Islam, I, p | 267. - ٢٤ وللصادر الواردة طبي الهامش رقم ١.

25. Wittek, op. cit., p 2.

٣٦ اخي لقب مميز من زعماء نقابات الشباب المتشرة في الأناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر والرابع عشر والذين جعلوا مبادئ نظام "العتوة "مثلاً أعلى لهم، ويجند الأخية في الأكثر من الحرفيين ويربط بن بطوطة هذه الكلمة د. أخ العربية، وثكن الراجع انها من آقي Agi Agi التركية والتركية وتعني الرجل الذي يجمع بين الكرم والشهامة (Agi Fr. Taeschner, "Akhi" E.I., p. 321.

- 27. J. H. Kramers-[E. A. Zachariadou], op cit; E. 12., VIII, p. 192.
- 28. 1.M'elikoff, " Ghazi", E. I² II, 1965, p. 1045 دكر في مقال
- 29. Ibid, p. 1045.
- 30.op. cit, The Cambridge History of Islam, L. p. 268.
- 31. Ibid, I, pp. 274-279.
- 32. Ibid. I, pp. 277-279.
- 33. Wittek, op. cit, pp. 46-48.
- 34 Kramers (Zachanadoul), op.cit, E. I², VIII, pp. 193-194.
- 35. Wittek, op. cit, 49-50.
- 36. V.L. Menage, "Devshirme", E.I., 1965, pp. 210-211.
- H. Inalcik, "The Rise of the Ottoman Empire", The Cambridge History of Islam, p. I, 295.
- 38. Ibid, I, 297.
- 39. Ibid, 1, pp. 302-303,

- ٤-ونص القبائون كما ورد في الجثمع الإسلامي والغرب تأليف ها جب، وها- يوون، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف القاصرة، ١٩٧١، ج1، ص ٥٥، أعلى أي واحد من أولادي تؤول إليه السلطنة أن يقتل إخوته، فهذا بناسب نظام العالم، وأن معظم العلماء يسمحون بذلك، ولذا فطيهم أن يتصرفوا بمقتضاءً.

41. Inalcik, "The Rise of the Ottoman Empire", The Cambridge History of Islam, I, 302-3.

٤٢- تنص الشريعة أنه يحل في حالة الحرب استرقاق غير المسلمين من سكان دار الحرب، ويخصص حمس هؤلاء الارقاء لإمام المسلمين، وكان السلاطين العثمانيون يتمتدون بهذا التخصيص، وعادة ما يباع هؤلاء الأرقاء ولكن لما تناقص عدد المنطوعين من الغزاة وأمشائهم، استخدموا الأرقاء جنوداً في جيوشهم وعمالاً في قصورهم، وفي عهد دايزيد الأول أبندا نظام الدوشرمة - الجمع الدوري لأولاد المسيحيين وطبق هذا النظام بصورة أشمل في عهد مراد الثاني ومحمد الفاتح، وعن طريق هذا النظام حممت عناصر جيدة من الأطفال الأقوياء الأدكياء لتكون في خدمة السلطان، كما المحنا من قبل، وكان لهذا النظام أثر كبير في تكوين النخبة الإدارية والعسكرية، اذ كان مصدرها الأول.

- 43. Inalcik, op.cit, the History of Cambridge, I, pp. 302-303.
- 44. Lewis, op. cit. pp. 13-14.
- 45. Inalcik, op cit, the History of Cambridge, , I, 301-303
- 46. Gooch G. P. and Temperly, H; British Documents on the Origin of the War عن زين تور الدين زين، نفس المرجع، ص ٢٢ المرجع، ص ١٤٤ عن زين تور الدين زين، نفس المرجع، ص
 - ٤٧ أحمد عبدالرحيم مصطفى، أمنول التاريخ المثمائي. ص ٧- ٦.
- 48. Inalcik, "The Rise of the Ottoman Empire", The Cambridge History of Islam, I, pp. 314-318.
- Inalcik, "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire", The Cambridge History of Islam, I, pp. 324-325, 329-336
- 50. Ibid, pp. 32, 336, 337. 51,
- ٥١ ـ يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان وافريقيا وبلاد العرب، الشرطوم، ١٩٨٩ ج ٢ ص ص ١٨٠–١٨٧.
 - ٥٢- أحمد عبدالرحيم مصطفى، أصول التاريخ المتماني. ص ص ١٠٠-١٠٠.
- Eewis, op. cit., p. 12 -ar واستفدت كذلك بتصرف، من ترجمة لها، لزين ثور الدين زين، نفس المسير، ص ٢٨.

تعقيب على ورقة البرو فسيريوسف فضل حسن

الدولة المثمانية اصلها انشأتها وانتشارها

الفاتح الزين الشيخ ادريس

تعرض التاريخ العثماني بوجه عام للإهمال حتى النصف الأول من القرن العشرين. إذ تأثر الكتّاب الأوروبيون باتجاهات معاصريهم في الدولة العثمانية التي ظلّت، منذ نشأتها ولفترة ستة قرون وحتى الحرب العالمية الأولى، تشكل هاجساً ومشكلة كبرى لأوروبا، فهي في بادئ الأمر كانت تمثل رد الفعل الإسلامي ضد الخطر الصليبي، ثم ما لبثت أن اعترضت المشروعات الاستعمارية الأوروبية، وحين اعتراها الضعف اثارت ما عرف في المصطلح الديلوماسي باسم المسألة الشرقية.

وقد قدمت ورقة البروفسير يوسف فضل حسن سرداً مستفيضاً بصورة علمية تاريخية للدولة العثمانية من حيث أصلها ونشأتها وانتشارها، واستعرضت الورقة بصورة جلية مسار منشأ هذه الدولة منذ عام ١٣٠٠م وحتى ١٥٦٦م، مروراً بالهجرات التركية وانتهاء بتكوين الدولة المثلة في إمارة عثمان، كما تطرق البروفسير يوسف فضل حسن إلى أصل الأتراك الذي شابه الغموض غير أنه أخذ بإجماع المؤرخين القدامي والمحدثين في انتساب العثمانيين إلى إحدى قبائل الغز التركمانية التي دفعها التقدم المغولي في أوائل القرن الشاك عشر إلى الهروب غيراً صوب الأناضول، واتفق معه في ذلك وبالأخص إذا علمنا أنه لا توجد مصادر عثمانية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بأصل

العثمانيين، أو تاريخهم خلال القرن الرابع عشر إد لم تكن للعثمانيين سجلات مكتوبة عن الفترة السابقة على فتح القسطنطينية، علاوة على أن البيزنطيين لا يشيرون إلى ما يستحق الذكر عن أصل الأثراك. كما أنه ليست هناك أي قيمة للمعلومات التي أوردها الكتّاب الأوروبيون الأوائل، إلا من حيث اعتبارها انعكاساً لفكرة أوروبا عن العثمانين. أيضاً فإن التواريخ والروايات العثمانية التقليدية لم تشر إلا بصورة ضعيفة إلى العثمانيين قبل استقرار أل عثمان في الأناضول. كما أنها تتجاهل تاريخ الأثراك قبل اعتناقهم الإسلام، ورغم اختلاف الروايات الخاصة بأصل العثمانيين فإنها تتفق جميعاً في إرجاع أصلهم إلى قبيلة قابي خان وهي فرع من قبائل الغز أو التركمان.

ونلاحظ أيضاً هي تناول الورقة لإمارة عثمان، أن انتساب الدولة إلى عثمان مرده إلى أنه أكّد استقلالية الدولة على أثر انهيار دولة سلاجقة الروم، وهكذا نجد أن صفة عثماني كانت هي الصفة المفضلة لدي أبناء الدولة، إذ استحق عثمان أن يكون شعاراً للدولة باعتباره زعيماً لشعب محارب مع ملاحظة أن مصطلح عثماني ليس له مدلول قومي، بل هو يرتبط مباشرة بأسرة حاكمة مثله في ذلك مثل مصطلعات الأمويين والمباسيين، وقد أتيع لعثمان تنظيم هذه القبائل بصورة محكمة هيأت لهذه الدولة مقومات النمو والقوة. واستعرضت الورقة خلفاء عثمان، أورخان وبايزيد الأول وغيرهم حتى السلطان سليمان القانوني، ويمكن القول بأن عثمان مؤسس هذه الدولة هو واضع اللبنات الأساسية لانتقال الأسرة من موضع الإمارة إلى موضع السلطنة بينما يعتبير أورخان المؤسس الحقيقي "الثاني" للدولة العثمانية، ومما أوردته الورقة نستطيع القول إن عثمان أوجد جنساً بينما بني أورخان دولة، وأن السلطان مراد الأول أرسى قواعد ودعائم هذه الدولة.

وأشارت الورقة إلى الدور الذي قام به تيمور وانهيار الدولة على عهد بايزيد الأول وتناولت المسببات التي دفعت تيمور للحرب والتي كان نتاجها موقعة أنقرة ١٤٠٢م، وفي رأي أن هذه الموقعة ذات أهمية بالنسبة للتاريخ العثماني باعتبارها الهزيمة الوحيدة التي حلت بالعثمانيين خلال القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة، إضافة إلى أنها شهدت

أسر عاهل من آل عثمان، مع ملاحظة أنها من ناحية أخرى لا تعد من المعارك التي غيرت مجرى التاريخ، على اعتبار أن بايزيد تخلى عن سياسة أسلافه القائمة على مبدأ إدماج السكان الجدد داخل الإطار العثماني، كما أن الجاهات بايزيد التوسعية دفعت تيمور إلى الحرب، بيد أنني آرى أن هذه الموقعة تمثل التجاهات سلبية للدولة العثمانية، وهي:--

أ- اكتساح تيمور أسيا الصغرى واستبلائه على بعض الأراضى العثمانية.

ب- تأهب الكثيرون على الجانب الأوروبي للخلاص من نير العثمانيين.

تناولت الورقة التوسع العثماني بصورة ممتازة في كافة النواحي، فبالنسبة للتوسع في الشرق نجد أن الدولة العثمانية وقفت في مفترق الطرق، علاوة على الصراع العالمي، والشاهد أن سليم أهتم بحدوده الشرقية التي كانت تواجه احتمالات الغزو بعد تولي الصفويين حكم فارس، وهنا تبرز مسألة الصراع السني الشيعي حيث تصدى العثمانيون للصفويين درءاً للخطر الشيعي وليس فقط بسبب الخطر العسكري الذي تهددهم، كما أن الدعوة الصفوية الشيعية تشكل تحدياً أساسياً للمبادئ السنية، علاوة على وجود دلالات وإشارات على اهتمام سليم بوقف التوسع البرتقالي في المحيط الهندي. وبالنسبة لمهد السلطان سليمان القانوني والذي يمثل ذروة التاريخ العثماني ونسبة للإصلاحات والقوانين التي أصدرها سليمان، فإننا نلاحظ أن مقومات ضعف الدولة قد اتضحت في نفس هذا المهد الذهبي للدولة ممثلة في أسباب داخلية وخارجية.

فعع التدهور الداخلي للأتراك ظهرت روسيا وعدد من القادة المتازين في المجر وبولندة والنمسا، وفي رأي أن طبيعة تكوين الدولة كانت تتطلب تعقالاً سياسياً لضمان الاستمرارية فإن استفاد الدولة واعتمادها على السيطرة العسكرية على أجناس وأديان عديدة كان يتطلب عناية خاصة للمعافظة على كفاءة الجيش واستمرارية ولائه للدولة . وأخنتم بالقول أن تشاط وعبقرية سلسلة من الحكام العظام قد أوصلت الدولة إلى أوج مجدها، ثم تلتهم سلسلة من السلاطين الضعاف الذين قوضوا هيبة الدولة، وتدريجياً مجدها، ثم تلتهم سلسلة من السلاطين الضعاف الذين قوضوا هيبة الدولة، وتدريجياً

دور العثمانيين في الفريقيا وفي السودان على وجه الخصوص

محمد إبراهيم أبوسليم

توطئة

إن قارئ هذه الدراسة ليس في حاجة إلى التعريف بالدولة العثمانية، والتي هي من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها تاريخ البشرية وتمتد آثارها البعيدة والآنية إلى كل أصفاع العالم الإسلامي، ولكننا على وجه التوطئة لما هو قادم نقول إن اتحاه توسع هذه الدولة كان في أول أسرها في أوروبا، فلما وصل الاتساع هنا حده اتجهت إلى التوسع نحو الشرق، وكانت لهذا التحول أسباب منها مواجهة قوة البرتفال في المحيط الهندي وسيطرتها على تجارة الشرق التي كانت أصلا بيد المسلمين، ومنها مواجهة الدولة الصفوية الشيعية في شارس التي نشطت في التوسع على حساب أهل السنة ووقف توسعها، وكان العثمانيون سنين متشددين في سنيتهم، ومنها الاستقادة المادية من بلاد عرفت بالثراء كسوريا ومصر والعراق والاستفادة الواسعة عن تجارة الهند والعرب في عرفت بالثراء كسوريا ومصر والعراق والاستفادة الواسعة عن تجارة الهند والعرب في مصر، ومنها ما تضفيه السيطرة على أرض الدولة الإسلامية التاريخية من معان وصبغ دولتهم بصبغة الخلافة الإسلامية وبائذات السيطرة على أرض الحرمين، وعلى اساس دولتهم بصبغة الخلافة الإسلامية وبائذات السيطرة على أرض الحرمين، وعلى اساس المؤمن وحامي الحرمين.

وكان التوسع في بالاد المغرب أساسا موجها ضد الخطر الأسباني على هذه البلاد

فضلا عن منافع التوسع المادية والمعنوية،

لقد ضم العثمانيون على عهد السلطان سليم الأول سوريا ومصر والعراق والحرمين ومينائي سواكن ومصوع على الساحل الشرقي لإفريقيا، كما تمت سيطرتهم التامة على السحر الأحمر وسدوا باب التزاجم الأوروبي. وعند مجيء القرن الثامن عشر كانت الوحدة السياسية الكيرى قد تمت ويدحل في نطاقها شبه جزيرة الأناضول والشام ومصر والحجاز واليمن وبعض النفوذ في الساحل الشرقي لإفريقيا، وكانت معاطق الضعف في هذه الوحدة تتمثل في ساحل العراق المطل على الخليج الفارسي حيث لم تخضع الكويت والبحرين وعمان للحكم العثماني إلا اسمياً.

وبهذا التوجه أيصنا صار شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوبه من حده الشرقي إلى حده الفريي والجزر المواجهة لتركيا واليونان خاضعاً للسلطان العثماني .

خصائص الحكم التركي

وربما كان مناسباً في هذه المرحلة من الدراسة أن نتعرض لخصائص الحكم التركي في البلاد الخاضعة لهم واتجاه العناصر التركية نعو سكان هذه البلدان، ذلك لأن هذه الخصائص كانت تتحكم في أحوال الإدارات العثمانية، ولأنها من جهة أخرى تساعدنا في تتبع الحوادث والقضايا وتحليلها، إنها بحق عصب دراسة العقلية التركية ومزاجها وما كانت تفرضه على أساليب الحكم ومقاصده من اتجاهات.

ولقد استعنا هنا إلى حد بعيد يما أورده الأستاذ المصري الدكتور محمد أنيس في كتابه الدولةالعثمانيةوالشرقالعربي .

للدولة عند الأتراك واجبات معددة لا تتعداها، وهي:

- الدفاع ضد الهجوم من الخارج، وهذا ما يستلزم بناء الجيش بوحداته المتوعة من
 مشاة وفرسان وأسطول بحري ،
 - حفظ الأمن الداخلي وهو ما تقوم به الشرطة، وأحيانا الجيش إذا كان الحدث كبيراً.

ويستعجلون المودة لمصالحهم الزراعية، وفي حالات آخرى جرى الممل بالحاميات أي الأوجافات التي تعمل بالمرتبات وهؤلاء يدريون ويعاريون بشكل ملزم، وهذا ما كنان معمولاً به في مصر،

وكان الحكم العثماني يقبل عادة الوضع السائد ولا يميل إلى التعديل طالما أن الوضع يسير بفير كلفة أو إشكال، ولهذا كان الاتجاء السائد هو المحافظة على الحالة السائدة، وكانت كل إيالة أو ولاية تصرف على نفسها وإداراتها وتقدم الضراج سنوياً للخزانة العثمانية .

وكان الحكم فائما أساسا على الحكم الشرعي، ولكن النظام عرف القواتين الوضعية مؤخراً والتي كانت حقيقة تتعلق بالتفصيلات دون المبادئ، ولم يقبل المتشددون في الأقاليم القانون الوضعي واعتبروه منكراً ومخالفاً للشرع، وكان هذا ما احتج عليه مهدي السودان واتباعه، وقد أعطى الحسين زهرا والحسن العبادي في رسالتيهما عناية خاصة لهذه القضية. وقد فرض العثمانيون مذهبهم على كل الولايات وهو المذهب الحنفي، وكان لهم ميل شديد إلى التصوف والتكايا والدراويش، وقد هبط التصوف في عهدهم هبوطا شديداً وتولي قيادته أحياناً اميون.

وكان العثمانيون لا يطمئنون إلى الولاة لخوفهم من التمرد أو الاستقلال بالحكم، والأصل في الوالي أنه يجمع بين يديه السلطة العسكرية والإدارية بصفته نائب السلطان في الولاية، فهو مسئول عن أحوال الولاية وعن تطبيق النظم العثمانية وجمع الضرائب، ولكن للتوجس من موظف بهذه السلطات كان الوالي يعاط بالجواسيس والعيون أو بعد من سلطاته بتجزئتها باستقلال قائد الجيش أو انتزاع الناحية العملية من اختصاصاته، وفي القرن الثامن عشر أصبحت ولاية الوالي لعام واحد فقط على وجه النشدد في الترجس، وفي حالات كان الدفتردار وهو المختص بالشئون المالية يعين من الأستانة ويكون مسؤولاً لدى السلطان ويستقل بعمله كما يعين الكفيا أو الكنخدا وهو وكيل السلطان، وقاضي القضاة وهو حتفي المذهب يعين من الأستانة وهكذا تتجزأ السلطات ولا يبتي للوالي إلا صورة الوظيفة لا حقيقتها، وكانت اهم القوى وأقواها التي تحد من

- تحصيل الأموال الأميرية وصرفها في أوجهها وهذا من ثم يستلزم إنشاء إدارة مالية.
- الفصل في الخصومات، وهذا بستلزم إنشاء نظام قضائي يعاون السلطان في تصريف مهام العدالة المتوطة به .

ولم يكن لدى الأتراك مفهوم قيام الدولة بشئون الصحة والتعليم والخدمات العامة، والحكم العثماني كان حكماً غير مباشر، بمعني أن هذا الحكم لا يأتي إلى البلاد المفتوحة بهيكل إدارى مصمم وموظفين من قبل الدولة لتصريف الأعمال وفق هذا الهيكل. وكان مستند الحكم العثماني بالإضافة إلى الوالي والمتصرفين الرئيسيين المعينين من قبل قصبة الحكم العثماني لتصريف الشئون العسكرية والمائية والإدارية والقضائية يتمثل في العناصر التركية المقيمة بالولاية المنية والعناصر الأخرى المستعدة للتعاون.

وكان الحكم المثماني فليل التأثير في حياة المجتمعات لمحدودية أهداف الحكم ولانعزال الفئات التركية عن المجتمع العريض، ومن ثم احتفظت المجتمعات بثقافاتها المحلية وتقاليدها وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت لديها من قبل .

وكانت المجتمعات الخاضعة للعثمانيين نوعين، نوع جبلي أو صحراوي يصعب الاتصال به أو يكون الاتصال به قليل الفائدة، وهنا لا تتصل الإدارة العثمانية بالجهة المعنية إلا في حدود، ونوع متحضر وهذا تتعامل معه الإدارة التركية بشكل حثيث لما في التعامل من فائدة، وأكبر شاهد على ذلك عدم أهتمام العثمانيين بتغطية الحجاز إداريا واكتفائهم بجدةً وبأمور الحج وترك إدارة الولاية للأشراف.

والحكم المثماني حكم عسكري بمعني أن الحكم في الولايات بيد الجيش، والجيش والجيش فو أداة الحرب وأداة الحكم معاء وأحيانا كانت الوحدات المسكرية تُعطى الإقطاعيات لزراعتها والاستفادة من ربعها بدلاً من إعطاء المرتبات، وهذا ما كان يسمى زعامة أو تيمار، وهؤلاء كانوا يوزعون الأراضي على أتباعهم نظير الخدمة الزراعية والمجيء عند الحرب، وكان هذا النظام يعود ببعض الفوائد، وأولها أن الدولة لا تعطى مرتبات أثناء السلم، كما كانت به بعض الخسائر لأن المقاتلين لا يتلقون تدريبا ولا يتحمسون للقتال

سلطة الوالي هي الحاميات العسكرية التي كانت تتفول على السلطة الإدارية وتباشر أحيانًا المهام مباشرة .

إن هذا النظام المتوازن في حكم الولايات والذي توزع فيه السلطات بين المرافق كان يتوقف نجاحه على مدى فوة إشراف السلطة العليا عليه، ولكن هذا لم يكن متوفراً بشكل ثابت ودائم لأن التجزئة قائمة أساساً على التوجس لا على موازنة السلطات.

والمجتمع في نظر العناصر التركية - وأمامنا المثل الأكبر في مصر- فنتان الفئة الأولى الأولى هي الحكام الأتراك، والفئة الثانية هي الرعية والذين عليهم خدمة الفئة الأولى والنظام العثماني، ولذلك كونت الفئات التركية داخل المجتمعات المحلية فئات أرستقراطية حاكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع. إن تدهور سلطة الوالي في مصر قد أدى إلى طغيان سلطة الأوجاقات في النصف الأول من القرن الثامن عشر وسلطة البكوات الماليك في النصف الثاني منه وخصوصاً شيخ البلد وهو حاكم القاهرة الفعلي والذي يصل إلى منصبه ويحافظ عليه اعتماداً على عصبيته وما لديه من قوة عسكرية. ومع ذلك فإنه كان بمقدور الفرد أن يصعد اجتماعياً في ولاية أو أن يصل إلى الوظيفة ومع ذلك فإنه كان بمقدور الفرد أن يصعد اجتماعياً في ولاية أو أن يصل إلى الوظيفة الدي ينتمى إليه .

إن الأتراك كانوا أقلية بالنسبة لسكان الإمبراطورية، وبالرغم من ذلك جاءوا لحكم الأغلبية على الخط الذي سلكوه، وكان من تعاطفهم على الأقليات الدينية والإحساس بحقوقهم أنهم جعلوا لكل جائية الحكم الذاتي في المسائل الدينية بحيث تطبق كل ملة أعرافها عن طريق رئيس الملة الديني ورجالها الذين بتولون أمور الدين والعبادة الخاصة بهذه الجالية كما يتولون الفصل في المنازعات الشخصية بين أتباعها، وهذا هو نظام المثل الذي اتبعه العثمانيون وورثته عنهم دول إسلامية أخرى وحتى في السودان يترك الأصحاب الديانات غير الإسلامية أن ترتب عباداتها وشئونها الخاصة وفق أعرافها.

العثمانيون في شمال أفريقها

تمحور التحرك العثماني في شمال آفريقيا المثد من حدود مصدر غربا، حول الصداع البحري في غرب البعر الأبيض المتوسط في مواجهة التعرك الأسباني، وقد بدأ الصداع بعمليات القرصنة في البحر دون إعداد من القيادة العثمانية، ثم لما تقدم الأمر أصبحت البحرية هي الركيزة العثمانية الأساسية لتحركها ،

إن الأسطول العثماني لم يعبر إلى المحيط ولم يضرض العثمانيون سلطانهم على سبواحل المحيط الأطلسي أو الجيال أو الريف أو الأطلس لأن هذه المناطق لم تكن في محور الصراع العثماني الأسباني .

وكانت القيادة في هذه المنطقة بيد أسر دينية معلية. وفي بداية القرن السادس عشر صعدت إحدى هذه الأسر إلى الصدارة وأنشأت دولة في جنوب السوس، وكانت هذه الأسر تستند في مكانتها على أنها من سلالة الرسول، محمد صلى الله عليه وسلم، وهم بنو سعد أو السعديون (١٥١٠-٣-١٩م).

وقد اتسعت دولتهم حتى هيمنت على رقعة واسعة .وكان حكمهم يستند على القوي المحلية ذات الولاء لهم وبالتالي لم يخلقوا إدارة مركزية منظمة، ومع ذلك قاوموا بنجاح الضغط من أسبانيا والبرتشال والمشمانيين، وكان لرأس هذه الدولة جيش خاص من السود الذين استجلبهم من أفريقيا وراء الصحراء، وهؤلاء كانوا يدينون له بالولاء شخصيا، وله جيوش من القبائل الحليفة الذين تربطهم به المسالح القبلية. وفي القرن الخامس عشر وقع تطور مهم ربما ساهم في سقوط هذه الدولة وهو قدوم الأندلسيين الذين طردهم النصاري والذي أعقبه انتماش اقتصادي يستند على توسع النشاط النجاري.

ثم جاء العلويون، وهم أيضا من السلالة النبوية، وهم يحكمون المغرب إلى هذا اليوم، وقد واجهوا مثل أسلافهم ضغط الأسبان والبرتقال والعثمانيين.

إن الظاهرة المهمة في تكوين المفرب والتي أثرت في مسارها التاريخي هي قوة القبيلة وجلدها إزاء قوة الدولة، وعادة ما كانت تسقط الدول هنا نتيجة لتحالفات قبلية جديدة تناوئ التحالف القائم، وقوة المدن الكبيرة ذات الاستقلال النسبي عن هيمنة الدولة، مثل مدينة فاس المتميزة بكونها مركزا دينيا وذا تركيبة تاريخية كان أظهر سماتها الجوائب العمرانية، فاس الأصلية وبجوارها فاس التي أنشأها الأندلسيون وفاس التي أنشأها الفرنسيون.

إن النشاط العثماني قد تمركز أولا في الجزائر بالنظر إلى السياسة المتاهضة للتوسع الأسباني نحو المغرب، وكان هم السلطان العثماني هو المحافظة على قوة متفوقة هنا، ولذلك كانت قيادة الأسطول العثماني، والدي قام بالدور المزدوج باعتباره حامي الحمى ضد الأسبان وأداة العثمانيين للتوسع، والمركز الأول للإنكشارية في المغرب وريما أكبر هوة في الإمبراطورية. وقد أرسل وإلى من الأستانة لتولي هذه المسئولية ولكن على عادة المثمانيين الذين كانوا يتوجسون من ولاتهم تورعت السلطات بين الوالي وقيادة الأسطول وقيادة الإنكشارية. إن تجزئة السلطات كانت هي الداء الذي بنخر جسد الدولة المشمانية. وكان هذا هو الحال في الجزائر وفي تونس وفي طرابلس. إن القيادة في الجزائر من الناهية النظرية كانت للوالي والذي هو ممثل السلطان والذي أرسل من الأستانة ليقود لعدة سنوات، ولكن عملياً لم يكن الأسطول ولا الإنكشارية تحت سلطته. ولم يكن ولاء الإنكشارية إلا لضمان مرتباته. وقد اختار هؤلاء مندوباً لهم هو الداعي لجمع الضرائب وصرف المرتبات وأصبح في النهاية هو الوالي الضعلي. وقد تم نفس الشيء في تونس وأصبح جمع أموال الميري تحت سيطرة الإنكشارية. وفي طرابلس استولى الإنكشارية على السلطات الفعلية وأصبح فاندهم الداي شريكاً مع الوالي في السلطة، ولكن الإقليم كان فقيراً لم يقدم إلا القليل.

لقد استمرت دولة العلويين في المقرب حتى جاء الاستعمار الأوروبي واستولت فرنسا على المغرب والجزائر وتونس بينما استولت إيطاليا على طراباس وبرقة. وكانت السلطنة من الضعف بحيث عجزت عن المقاومة، بل لقد اضطرت إلى عقد اتفاق لوزان لتسليم طراباس وبرقة للإيطاليين.

لقد حافظت الدولة العثمانية على الكيان الإسلامي في المغرب ضد القغول المسيحي

طوال قرون ولم تستسلم للاستعمار الحديث إلا بعد أن وهن عظمها، وقد كان للمغارية شأن كبير في الدوائر السياسية العثمانية، وكان لبعضهم دور كبير ونفوذ في الأستانة، وكان الكيان المغربي على طول التاريخ الإسلامي متميزاً عن الكيان المشرقي، هنا تركز المذهب المالكي والذي لعب المغاربة دوراً فاعلاً في توطيد أركانه بما أسهم علماؤهم حتى غدت الأدبيات الرئيسية لهذا المذهب من وضع المغاربة، وفي المغرب ظهر متصوفة كبار كان أبرزهم ابن عربي ذا الصيت الواسع في عالم التصوف، وفلاصفة كان أظهرهم ابن خلدون الذي نتبه إلى دور القوى المحركة للمجتمع الإنساني؛ ووضع منهجاً اجتماعياً وفلسفة للتاريخ، ومن المعرب أيضا جاءت الطريقة الشاذلية والطريقة التيجانية، وهنا كان منشأ أحمد بن إدريس ذي النفوذ الواسع في تصوف القرن التاسع عشر.

العثمانيون فيمصر

فتح السلطان سليم مصر وأحالها إلى ولاية عثمانية بعد أن كانت دولة مستقلة وامتد نفوذها إقليمياً وبالأخص إلى بلاد الشام التي كانت تابعة لها مباشرة أو واقعة تحت نفوذها، وقد تحالف مع الحكم العثماني بعض الماليك بحكم العنصر وبحكم النفعة على الأخص؛ وقد صعد بعضهم، لكن قوة الوالي التركي والإنكشارية كانت تحد من صعودهم.

كان الوالي العثماني هو رأس النظام إلا إن سلطاته واقعياً كانت مجزأة على عادة الترك في ولاياتهم، إذ كان الدفتردار معيناً من قبل الأستانة ومستقالاً بإداراته المائية وكذلك الحال بالكخيا المنوطة به الإدارة العامة، وكان قادة الإنكشارية قوة أخرى منافسة.

وعموماً اتسم العهد العثماني في مصر بالجمود السياسي والفكري وهبط التصوف والذي أصبح المحور الثقافي الرئيسي للعهد هيوطاً مريعاً وأصبح الأميون من أمثال علي الخواص قادة التصوف ويتلقى عنهم العلماء الذين فرض عليهم محو ما في رؤوسهم من علم، وحتى الشعرائي الذي كان من المفترض أن برتقع بالثقافة في مصر جسب تحصيله العلمي هبط بفكره وأصبح ممثلاً للهبوط الفكري للعهد، ولم يسلم السيوطي على جلالة قدره من الهبوط الفكري لأنه اعتمد على النقل وحسب، وأشاع أفكاراً لم تكن لها قيمة مثل أقواله في المهدي المنتظر وعلامات الساعة.

الأتراك المثمانيون في السودان قبل الفتح المسري التركي

هناك خبران عن التوسع العثماني المباشر في السودان، وذلك على يد السلطان سليم الأول الذي فتح مصر وضمها إلى الإمبراطورية العثمانية، أحدهما غير مؤكد، وقد يكون من أوهام الرواة، والشاني خبر مؤكد وترك أثراً عنصرياً ونفسياً في النوبة المسرية وجنوباً في النوبة .

أما الخبر الأول فهو ما رواه نعوم شقير في تاريخه نقالاً عن الرواة، ومؤداه أن السلطان سليم الأول قدم إلى سواكن ومصوع وامتلكهما ثم دخل الحبشة بقصد الزحف على سنار وخاطب ملكها عمارة دنقس يدعوه إلى الطاعة، وأن هذا رد عليه بقوله: 'إني لا أعلم ما الذي يحملك على حربي وامتلاك بلادي، فإن كان لأجل تأييد دين الإسلام فأنا وأهل مملكتي عرب مسلمون ندين بدين رسول الله، وإن كان بغرض مادي فاعلم أن أكثر أهل مملكتي عرب بادية، وقد هاجروا إلى هذه البلاد في طلب الرزق ولا شئ عدهم تجمع منه جزية سنوية'، ثم أرسل مع رده أنساب عرب السودان الذي صنفه على ما قبل الإمام السمرقندي. وتقول الرواية إن سليماً سر لما وصله الرد وكف عن غزو السودان وأخذ معه تاريخ السمرقندي إلى الأستانة. وقال نعوم إنه على كثرة ما طلب لم يقف على هذا المصنف بل ولم يقف عليه غيره إلى اليوم، وقد توهم كُتّاب الأنساب في السودان بهذا المصنف في فترة تألية من عهد الفونج وليس في عهد عمارة دنقس، وليس في السودان وضعت في فترة تألية من عهد الفونج وليس في عهد عمارة دنقس، وليس في السودان وضعت في فترة تألية من عهد الفونج وليس في عهد عمارة دنقس، وليس في السودان وضعت في فترة تألية من عهد الفونج وليس في عهد عمارة دنقس، وليس في السودان وضعت في فترة تألية من عهد الفونج وليس في عهد عمارة دنقس، وليس في السودان وضعت في فترة تألية من عهد الفونج وليس في عهد عمارة دنقس، وليس في الميان ومصوع في الميان ومصوع في الميان ومصوء في الميان ومصوء في الميان ومصوء في الهراطونية في فترة البدين بنفسه وانه غزا الحبشة ورتب على غزو الفونج .

أما الخبر الثاني المؤكد فهو امتداد الأتراك إلى بلاد النوبة، وهو منسوب أيضا إلى السلطان سليم ولكن قد يكون من عمل من جمله على حكم مصر لأن سليماً توفي في السلطان سليم ولكن قد يكون من المساكر إلى بلاد النوبة في ١٥٣٠م بقيادة حسن قوسي قومنداناً للمساكر وحاكماً على النوبة، وقد استقر طرف من السرية، ولعله الأساسي، في بلدة الدرّ بالنوبة المسرية وطرف آخر بجزيرة صاي جنوب عبري، والبلدتان مشهورتان

في تاريخ المنطقة النوبية، وقد وجدت مدونات تاريخية مهمة في الدرّ مما يعنى أهميتها في المصور الوسطى والحقب التالية، وحتى الهجرة عند قيام السد العالي كانت الدرّ تحتل موقعا مهماً باعتبارها قصبة الكشاف. أما جزيرة صاى فكانت مركزاً مهما في المهد المسيحي وكانت تسمى جزيرة ميخائيل وكانت عاصمة إقليم السكوت حتى مجيء الفزو التركي المصري في ١٨٢١م، وقد اعتبر قوسي حاكماً على النوبة تابعاً لحاكم مصر، وكانت السرية مكونة من عناصر اثنية كثيرة: بوسنيين وشراكسة ويعض الجاليات المتوسطية الشمالية وينسب بعض أحفادهم أنفسهم إلى اليوم إلى الارناؤوط والجنبلاط والمجراب أي القادمون من المجر، والتركمان، وعبارة التركمان اتخذت في اللغة النوبية مديخة تعنى الرجل النبيل. وكان عليه أن يرسل لحاكم مصر جزية سنوية لا نعرف مقدارها. قد ضرب قوسي على كل سافية ٢٤ مداً نوبياً من الحبوب و ١٣ ثوباً من نسيج النوبة المسمي قو نجي، وهو ثوب الدمور نفسه المعروف في أواسط السودان .

ومع الزمن تزاوج هؤلاء مع التوبيين ونسوا لفتهم التي جاءوا بها واخذوا لفة النوية وعاداتهم وثقافاتهم ولكنهم اعتبروا انفسهم فوق النوبيين حتى جعلوا على لسائهم لفظ النوبة سبة. وتروى تظلمهم للمباد صور جد كالحة، ولكنهم على أيّ حال اندمجوا في مجتمع النوبة ومن الصعب الآن أن نضرق بينهم وبين الآخرين اثنياً في النوبة السفلي وحتى أواسط السكوت، وكان كل كاشف يحكم طرفاً من الإقليم مستقلاً بنفسه أو تابعاً لكاشف أكبر منه.

وقد اصطدم الكشاف مع الفونج أسفل الشلال الثالث قرب بلدة حنَّك ووقعت مقتلة كبيرة انتصر فيها الغز (الأتراك) وردوا جيش الفونج على أعقابهم، واستمر الكشاف في حكم الإقليم متقردين وإن ظلوا يتبعون لصر اسمياً.

وامتد أتراك الدرّ جنوباً حتى شمال السكوت، وكان حكم القرى ومصير إلناس بأيديهم حتى جاء إسماعيل باشا فدان القرّ الشماليون له واستمروا في قيادتهم فيما قاوم كشاف صاى وتعرضوا القتلة كبيرة.

لم يقدم أتراك النوبة تقافة متفوقة على ثقافة النوبة لأنهم كانوا أميين ومن العامة النين التحقوا بالجندية كما أنهم لم يقدموا نظاماً للحكم متقدماً .

الحكم التركي المبري

سقطت دولة الفونج بعد أن أعياها صراع القوى ودبت أسباب الموت في جسمها، اختل ميزان القوى لصعود بعض القوى القبلية بقدر أكبر مما كان لها أصلأ وضعف السلطنة عن ردعها، وصعود قوى المدن والتجار والفقراء. وجاء التوسع في عهد السلطان بادي بن نول بمشاكل لم تكن محسوية. وقد أدى بناؤه لجيش قوى إثر صدامه مع الحبشة وحروب كردفان إلى بناء قوة أكبر من قوة السلطان الذاتية والمؤسسية. وكان بادى هو الثاني بعد أبيه في بيت جديد للملك وصار يبعد أهل المراتب القديمة ويكون رجال بلاطه من خاصته من الأنواب وغيرهم فأغضب بذلك القوى التقليدية والذين يشار اليهم عادة بأهل المراتب، وفي أواحر ملكه ارداد استبداده وقسوته فاجتمع أهل المراتب وأبو لكيلك قائد جيش كردفان للتخلص منه وزحف جيش كردفان على سنار، وهكذا تم الانقلاب وهو الأول من نوعته في السنودان وعنزل السلطان على أسنة الرمناح وسنمي ابنه ناصير سلطانا، ولكن مجردا من السلطة، وبالانقلاب انتقلت السلطة للوزير أبي لكيلك ومن بعده إلى أسارته وصعد الهمج، ولم تقبل القوى الأخرى ذلك ورفعت السالاح ضد الوضع. واختلف أبناء الوزير وإخوته على السلطة وغرقوا في حروب طاحنة، فلما جاء الجيش المصري كنان السلطان فناقدا السلطة ولا يملك منا يقناوم به. وكنان الوزير غنارقاً في الحرب ولا يستطيع أن يجمع القوي. وقد سقطت الأقاليم تباعاً لقوة الجيش الفازي ولم يبق إلا أن يسلم السلطان، وقد سلم بالفعل وبفيار مقاومة وتم الأمار، وقد دالت الدولة وزالت رسومها ولم يقم من بيت السلطان أو الوزير أو من أهل العصبية من يأمل في العودة إلى ما كان كما فعل أبناء سالاطين الفور إثر سقوط سلطنتهم. ولو كانوا من القوة في شيَّ لقاموا في الهدية بدور، خصوصاً عندما بحث غردون فيمن يتولى أمر السودان يعد السحاب مصني

بدأ المهد التركي المصري عندما غزت جحافل محمد على باشأ السودان، ولابد أن أهل السودان اندهشوا لابن الباشا الشاب الذي لا يتكلم العربية ويتصنف بالصلف والعنجهية، ولا بد أنهم اندهشوا للغته الفظة التي خاطب بها هرسان الشابقية قال لهم:

سلموا الخيول لنا وانزلوا عنها لفلاحة الأرض، وإن لم تفعلوا ذلك فسوف أجعلكم تضعلونه". وكان الجيش الذي جاء باسم سلطان الإسلام ليس به مصدري، وقد تم الاستيلاء على السودان في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: تم فيها إخضاع المنطقة النيلية التابعة لسلطنة الفونج وإقليم كردفان، وكان الفزاة هنا في عجلة من أصرهم ليلحقوا بمناجم الذهب والمعادن ومواطن الزنوج الاسترقاقهم. وفي المرحلة الثانية: اتجه التوسع نحو الشرق فأخضعت بلاد البجه، ومازال التوسع بها ممتداً حتى أخضمت بلاد إريتريا الحالية. إن احتلال بلاد البجه قد أوحى للحكام العثمانيين بضرورة بناء مبناء على البحر الأحمر ليكون منفذاً لتجارة السودان، وفي المرحلة الثالثة: اتجه التوسع نحو المناطق الاستوائية التي ارتادها المفامرون من قبل وعاثوا فيها فسادا فأخضعت المنطقة التي تحرف الآن بالإقليم الجنوبي، وفي المرحلة الرابعة: اتجه التوسع غربا وضم دارفور، وكان المأمول ضم سلطنة وداي أيضا ولكن لم يتوفر الجو المناسب لتفاقم الشاكل في دارفور وغيرها.

ونتيجة للغزو والتوسع الذي تلاه انتهت مرحلة السلطنات الإسلامية في أرض السودان وبدأت مرحلة جديدة خضعت فيها هذه البلاد الواسعة لحكم أجنبي، لأول مرة، ولإدارة واحدة ولون من الإدارة كان جديداً في غاياته وأساليبه. قسم السودان إلى مديريات، والمديرية إلى أقسام. أصبحت السلطة تتدرج. وفق القوانين والتظم على النمط السائد في مصر، وصارت نظم القضاء والجيش وفق النظام المصري، وهكذا عرف السودان ولأول مرة الانقصام بين جهاز الحكم وبين تراث أهله، إذ بينما كانت الإدارة تجرى مجرى ما كان سائداً في مصر كانت حياة السودانيين تجرى وفق أعراف البلد وعاداته.

لقد أخذ السودان حده المعروف الآن في هذا العهد وتحدد كيانه، وأنسع إنتاجه وازداد ارتباط تجارته بالتجارة العالمية بآكثر مما كان في الفترة الماضية، وأنتج السودان القطن والنيلة بمستوى تجارى، واتسعت تجارة الصمغ والريش والمحاصيل الزراعية المختلفة، وخبر السودان أحوال العالم، وعرف التحديث ينتقل إليه، وعرف البريد المنظم

والتلغراف وأموراً أخرى من المستحدثات، وتوسع في التعليم بما اسس من مدارس وبما قدم من عون للمدارس التقليدية القائمة، وقد ولج أبناء السودان الإدارة الحديثة قضاة وموظفين وضباطاً وجنوداً .

ولكن الإدارة كانت أجنبية مقروضة بقوة السلاح، وقد اعتبرها السودان على هذا الأساس وعرفوها بحكم الترك مؤكدين بذلك بمدها عنهم. لقد فقد السودان ذاتيته وأصبح تابعاً لجهة هي نفسها تابعة لتركيا، فهو مجرد ملحق لولاية عثمانية أي ملحق للحق، وكانت استمرارية الإدارة ونعط الحكم تحت رحمة الحاكم في مصر والذي اعتبر موظفيه في السودان مجرد آلات له. وواجه السودانيون ضغط الإدارة بما ضرض من ضرائب كانت فوق الطاقة، والوجه الذي جمعت به كان قسوة بالغة في التعامل. وكان اتجاه الإدارة هو توجيه المجتمع السودائي لينتج ويتحرك لصالح الدولة الغازية، هامتص السودان واستقلت موارده أسوأ استقالال، ولتيجة لهذا الضغط هجرت السواقي في الشمال وهاجر أبناء الشمال بالآلاف إلى أواسط السودان وكونوا مع مرور الوقت قوة اجتماعية جديدة. وقد ولدت المهدية من رحم هذه القوة مثلما ولدت ثورات كثيرة. وقد استفحل صيد الزنوج وتصديرهم لأن ذلك كان من أهداف المحتل الرئيسية. وأتي المفامرون فتوسعوا في الصيد والتصدير وصارت تجارة الرقيق نوعاً مهماً من التجارة وساهم المهاجرون الشماليون والقيائل المتناحرة في الجنوب والقيائل المجاورة لهم بدورهم المُشَينِ، وقد تسبب ذلك في ويلات وخراب مناطق واسعة، وترك آثاراً مالغة السوء ما يزال السودان يعاني منها. وقد أدى ذلك من حانب آخر إلى التدخلات الدولية في شئون السودان، بدأ التدخل بضغط التجار الأوروبيين بمؤازرة من فتاصلهم بحجة حرية التجارة، وتحت هذه المظلة اتسعت تجارة النيل الأبيض وصيد الزنوج والتجارة فيهم. ثم تدخلت الدول مباشرة لوقف تجارة الرقيق، ثم تدخلت في أسلوب الإدارة، وهذا ما أتى بالموظفين الأوربيين من أمثال جسي وغردون ولبتون وسلاطين.

وقد بدأت مقاومة السودانيين للحكم التركي. المصري من أول المهد لأنه مهما يقال ومهما يساق من مبررات كان حكما أجنبياً مفروضاً على البلاد ومبغوضاً. كانت المقاومة

للجيش الغارى ضعيفة لأن الوضع الداحلي كان مفككا، ولكن الإدارة الجديدة واجهت المقاومة إثر مقتل إسماعيل على يد المك نمر والذي كان رداً على تصرفه الاستفزازي، وقد حرك ذلك ثورة واسعة إلا أنها أخضعت بقسوة ويغير رحمة وترك ذلك أثراً بالغاً هي المنفوس، وإذا لاحظنا أن هذا الإجراء قد وقع على نفس المنطقة التي عانت من فداحة الضرائب وقسوة الإدارة فيمكنا أن تتصور مدى ما يمكن أن يتولد من المرارة وروح التمرد في نفوس مواطنيها من المقيمين والمهاجرين منها، وقد واجه المهاجرون في مهاجرهم تدخلات الإدارة وتحجيم نطلعاتهم كقوة اجتماعية جديدة وتعرضوا إلى سوء الإدارة ومفاسدها حصوصا وقد كان بعض كبار المستولين يعمل للكسب الشخصي بالرشوة والنهب والمشاركة في التجارة، وكانت المحصلة من هذا الوضع هي المقاومة، وهكذا نجد سلسلة من حركات التمرد والثورات طوال العهد، وفي النهاية جاءت الثورة المهدية ووضعت حداً للعهد وأقامت عهداً جديداً عاد فيه إلى السودان استقلاله.

غير أن ذلك العهد ترك في المحصلة النهائية أثرين باقبين، أحدهما أن السودان تقدم عمرانياً. وثانيهما هذا الرباط القوى بينه وبين مصر والذي صار يشكل أقوى علاقة للسودان في العالم العربي، وإن كانت القراءة الخاطئة لحقيقته ومداه تثير عجاجاً من وقت لآخر،

تلك خطوط عامة وسريعة عن هذا العهد المهم من تاريخ السودان، وهناك خطوط خاصة أكثر التصاقأ بالمعارضة بشكل عام: أولها ظهور المسيحيين في دست الحكم، بعض هؤلاء كابوا مصريين وبعضهم كانوا أوروبيين، وقد كره السودانيون ذلك وكان أثره في النفوس عميقاً وثانيها كره السودانيين لبعض عادات الحكام الترك وسلوكهم الاجتماعي، والثالث ما كان يتسرب إلى السودان من الاتجاهات الأوروبية من أراء وسلوكيات. وهذا أمر كان يثير خواطر الرأي العام. وبالخصوص رجال الدين باعتبار أن ذلك تعلل من الدين والخلق القويم، وقد اعتبر النظام مسئولا عن زرع هذه المسدة في المجتمع، وهذا ما يتبناه الحسن العبادي في رسالته عندما هاجم فكرة الحرية المسئوردة وأثرها على سلوك الناس، والرابع السياسة الدينية، ذلك لأن الخديوية انسياقاً مع

التحديث وما صنار يجرى في الإمبراطورية العثمانية أخدت بالقانون الوضعي، وقد أثار ذلك العلماء وقطاعاً كبيراً من الشعب في مصر كما أثار مجتمع السودان والذي كان أكثر تمسكاً بالتقليدية في الدين والسلوك، وكان هذا من نقاط احتجاج المهدي الرئيسية.

ثم إن المثمانيين فرضوا مذهبهم الحنفي ليطبق في المحاكم، وأبطل في مصر الاحتكام إلى المذاهب حسب انتساب الناس إليها، وهذا ما دعا إلى كثرة الفتاوى والتي عدها الأصوليون بدعة منكرة، وترى فيما دون من أدبيات مؤاخذة في هذا الجانب، وقد أورد الحسين زهرا وحسن العبادى استئكارهما للفتاوى وذهبا إلى أن المهدي سيزيلها، وأهل السودان في غالبهم كانوا مالكية، والقليل في بربر وسواكن كانوا على المذهب الشافعي، ثم فرض عليهم الحكم بالمذهب الحنفي مع أنه غريب عليهم.

وقد لحق عدد كبير من العلماء بوظائف الدولة، قضاة ومعلمين وموظفين وهذا منا أنكره العلماء الآخرون باعتبار أن من الخطأ أن يكون العالم أداة للدولة ومؤتمراً بأمرها. وبالطبع فإن هؤلاء كانت تأخذهم الغيرة من الحظوة الاجتماعية التي نالها علماء الدولة بينما هم يعانون من شظف العيش وخمول الذكر، والبعض رأى في هؤلاء مفسدة للحكام وعونا لهم على الاعوجاج، ومثل هذا يرد كثيراً في أدبيات المهدى. ويكفى في ذلك أن تنظر في خطابه إلى علماء مصر وخديويها، وهو من مآخذ زهرا على علماء الخرطوم وعلى الأخص الأمين الضرير.

وكانت الإدارة تقدم العون المادي لمدارس السودان وخلاويه خدمة للدين وتشجيعاً على التعليم، وبالطبع كان بعضها يتلقى وبعضها يحرم، وبعضها يعطى الكثير ويعضها القليل، وكان البعض مكان العناية، وهذا كان مما يثير الخواطر ويشفلها، وفي نفس الوقت كان البعض يرى ذلك إنّماً لأنهم يبغون الطهر فيما يتناولون ويرون مال الدولة منصوباً، ولملك تذكر أن المهدى رفض طعام أستاذه معمد الخير لأنه كان يتلقى عون الدولة.

وفي مجال الطوائف كانت بعض الطرق قريبة إلى الحكم وتتلقى المون وتستمتع بالعطاء بينما كانت بعض طرق أخرى تتلقى القليل وبعضها يطارد، وكانت الطريقة الختمية تتمتع بالقرب والعون فأثارت الطرق الأخرى، وكان المجاذب مبعدين. وشيخ لقد جمع حكم الضرورة هذه العناصر في داخل البيت المثماني فعاربوا في الجزيرة العربية وسوريا والسودان وتعلموا تحت السلاح وعرفوا حكم البلاد. وعندما جاءوا إلى السودان وجدوا انفسهم في بلاد مختلفة عما الفوه وبشراً غير البشر الذين تعاملوا ممهم، تعاملوا أولاً مع أبناه النيل، وكلما تمددت إداراتهم غرباً وشرفاً وجنوباً واجهوا بيئات جديدة من الناحية الجعرافية والبشرية وتحملوا عبد إدارتها.

ولم يكن محمد على متمرساً في الإدارة ولكنه تخرج مثل الآخرين من المدرسة العسكرية ثم استفاد مما خلفه سلفه من نظم إدارية .وقد سلك أعوانه نفس السبيل. إذ تحولوا من العسكرية إلى الإدارة وتعلموا في الميدان .

وكانت الوظائف في مصر قبل التواصل مع أوروبا مفتوحة لكل مماوك حتى الوظائف العليا وكانت القاعدة ترقية الضباط بالقربي والأثرة وليس بالكفاءة، ولذلك كثيراً ما كان يصطدم محمد على وخلفه بقصور من وضعوا فيهم الثقة. وكانت القاعدة في إدارة السودان التسليم بما يأتى من أوامر من القاهرة والاجتهاد بقدر ما يتوفر من جهد. وكانت الاستمرارية الإدارية واستفادة الخلف من السلف شيئاً بعيداً عما الفه رجال محمد على وأسرته بل كان كل من يتولى منصباً يبدأ بالتقليل من شأن عمل سلفه واتهامه بصنوف الجرائم. وكان الإداريون يفتقرون إلى خبرة الحياة وسط الناس، ومن جهتهم كان السودانيون يعتبرون الأتراك توعاً خاصاً من البشر تفصلهم عنه أبعاد من السلوك والمزاج، وعموماً فإن الإدارة المصرية اخذت أهل السودان بشدة مما باعدهم عنها إن نكائب الموظفين نحو الثراء بكل وجه وأي سبيل كان يقلل من شانهم .

وقد خلفت الإدارة المصرية - بالرغم من كل ما يوجه إليها من نقد - تراثاً إدارياً مهماً، منه التشكيلات الإدارية كالمديرية والألقاب الإدارية مثل المدير والحكمدار والمامور، وأساليب إدارية في ضبط المال وتحرير المحررات وضبطها وإدارة الجيش والمرافق، وقد ثبتت الأنظمة الشرق أوسطية في السودان بفضل هذه الإدارة ودخلت في نطاق التعامل الإداري المباشر، كما أن الأفكار الأوروبية وأساليب الإدارة الحديثة قد دخلت إلى المدري فإنها المدودان مع هذه الإدارة، ومع أن المهدية جعلت خطها الرئيسي محو الأثر المصري فإنها

السمانية محمد شريف كان يتلقى الدعم وقريباً من السلطة .

وكانت الإدارة تتدخل في أمور الطرق لأسياب أمنية وأحياناً لأمور إدارية وأحياناً للهوى الشخصي كأن يكون المسئول معتقداً في شيخ أوكارهاً له. وأنت ترى أن الختمية تعرضوا بالرغم من قربهم إلى النظام بشكل عام إلى تدابير مشددة على يد الحسين خليفة مدير بربر لآنه كان يكره بعض تصرفانهم. وكان من بعض أغراض كتاب الإبانة النورانية رفع الشبهة عن الختمية .

لقد درج الناس على وصف هذا المهد بأنه العهد النركي المصري، ولكن ينبغي أن نعذر من استعمال لفظي التركي والمصري بأكثر من المنى المجازى أو الوصف السريع. فالسودان لم يفتح بجنود من أصل مصري، ولم يكن للمصريين نصيب في الوظائف ذات الاعتبار، لا في مصر ولا في السودان، وقد انحصرت حصتهم في حدود الوظائف الدينية التي لا ترغب فيها الفئة الحاكمة والوظائف الكتابية الصعرى ومهن الجنود والأسطوات وما إلى ذلك، وكان الأقباط أكثر حظاً من المسلمين المصريين لأن الوظائف الحسابية كانت من حظهم، وكانوا قد تمرسوا في هذه المهنة وأجادوها، وانما حكم معمد على وأسرته مصر والسودان بواسطة مجموعة من الانتيات المتوسطية عاشت في مصر العنصر المسري وتضعه في وضع حقير، وقد وسعوهم بعبارة الفلاحين على وجه الاحتقار، وكان من العيب أن يتحدث التركي باللغة العربية .

وقد خرج المؤرخ البريطاني ريتشارد هل بإحصاء مفيد وطريف في نفس الوقت عن توزيع الوظائف بين العناصر التي تتجمع في إطار البيت العثماني. قال إنه من بين ثلاثة وعشرين حاكماً للسودان بين ١٨٢١ - ١٨٨٥م كان ثمانية من الشراكسة وائتان من الأكراد. ومثلهم من الإغريق، وألباني واحد وتوبي واحد، وأربعة لم تحدد جنسياتهم وخمسة فقط كانوا اتراكاً بالعنى العنصري، وفي قصبة الدولة العثمانية ذاتها كان من بين ٢١٤ تولوا وظيفة الصدر الأعظم في تاريخ الإمبراطورية ٢٩ فقط عرضوا بأنهم اتراك بالمنى العنصري، و١٦ كانوا أتراكاً على وجه الاحتمال.

آيضا استعانت بهذا الثراث وبنت عليه خصوصياتها المستمدة من النظم الإسلامية والعرف السوداني، وقد ساعد هذا التراث في وصل المثقف السوداني بالثقافة المصرية في السهد الثنائي وعلى ذلك فإن مصر لم تفقد كل شئ في السودان من جراء الثورة المهدية وإنما بقى لها الكثير .

مصوع وسواكن

اعتمدت مصررفي التواصل مع السودان على دروب الصحراء الطويلة المرهقة كدرب الأريمين والدرب الذي يسيس مع النيل شيمالاً إلى إستا ودرب الصبحيراء الذي يوصل بين أبي حمد وكرسكو، وقد حاول المصريون تطوير النقل النيلي ولكن الشلالات التي تعترض المُجري النبلي في عدة أماكن حَدَّت من فرص النجاح. وكان من الدروب المهمة طريق برير سواكن، وكان هذا طريق الحجاج الرئيسي فضلاً عن النقل التجاري الذي كان يرجع إلى ما قبل قدوم المصريين، ولكن امتداد الإدارة المصرية إلى كسلا على أيام أحمد باشا أبو ودان، ذلك القائد المقتدر، ولَّد أملاً في تنشيط ميناء سواكن وجعله منفذاً. وقد عبر أحمد عن بداية اهتمام الادارة الصرية بسواكن بطلب قرض الضرائب لصالح إدارة السودان على سكان ير سواكن، ويما أن كل سواحل الشرق خاضعة له فإن السلطات المثمانية والتي كانت تحصل على دخل طيب من مرفق الميناء وتجارة الحجاج ونصيب من تجارة البحر الأحمر ونتمتع استراتيجياً في المنطقة من وضعها في سواكن ومصوع لم تبد استمدادا للنزول عند هذه الرغبة بل بينت أن سواكن ويرها تابعة لسلطان تركيا. ثم جاءت الحرب الوهابية التي قادها محمد على بتكليف من العثمانيين في عامي ١٨٢٨م و ١٨٢٩م فنبهته إلى أهمية سواكن ومصوع في الهيمنة على تجارة البحر الأحمر ووضعهما الإستراثيجي بالنسبة لمجال البحر الأحمر ،

وفي مبدأ الأمركان المثمانيون قد أدركوا أهمية المينائين واستغلوا الخلاف في الحبشة بين مؤيدي الكنيسة الغربية والكنيسة الشرقية والحرب الأهلية الطويلة واستولوا على مينائي مصوع وسواكن في ١٥٥٧م ولكنهم اكتفوا بالسيادة على الساحل ولم يتوغلوا إلى الداخل .

وقد ربطوا المدينتين بميناء جدّة الذي كان يشرف واليه على إدارة الحجاز، وكانت المكوس وسائر المنافع كأحواض الملح تدخل خزيمة وإلى جدّة، وكانت الحبشة مشغولة بصراعاتها في الهضاب الحبشية ولم تعن بالسواحل على البحر والتي كانت إسلامية الاتجاء، وقد انتقلوا إلى السواحل ودخلوا في صراعاتها ضد المصريين والأوروبيين في مقتبل السنوات.

كانت سواكن ومصوع في مواجهة جدة جغرافيا، وقد كونت المواني الثلاثة معوراً مهماً للتجارة والسياسة وكان ميناء زيلع إلى الجنوب في مواجهة مينائي الحديدة ولُحج في اليمن، وكان نصيبها من تجارة البحر الأحمر قليلاً. ولكنها مسارت مستقبلاً مركراً إيطالياً والتي استولت عليها رغم تبعيتها لمسر، وظاهر أن بريطانيا كانت ضائعة هنا وأبدت مسعى إيطاليا للحصول على زيلع، وقد صرح وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم بأن استيلاء إيطاليا على المدينة مجرد تحصيل حاصل لأنها عملياً كانت تسيطر على المدينة ومستقبلاً تعاونت بريطانيا وإيطالها في المنطقة في اتجاه موجه ضد فرنسا.

كان ميناء مصوع هو الأحسن من حيث المدخل، وقد تميز بدلك على سواكن. وكان منفذ منطقة جالا وسيدان وشمال الحبشة عموماً والتي لم تكن غنية بمستوى منطقة كسلا، وهنا تميزت سواكن عليه وقد احتكر ميناء مصوع التعامل مع الحديدة ولحج وتغذيتهما بمحاصيل السواحل والحبشة، وكان تعامل سواكن يتحه نحو جدّة وكانت تجارة الحجاج هنا أقوى كما أنها كانت تخدم منطقة غنية في الداخل. ومن زاوية السودان فإن تطور عيناء سواكن ومزيد الاتجاء نحوه وفر على تجارة السودان متاعب ومصاعب الطرق الطويلة عبر الصحراء.

تحرك معمد على مدفوعاً بأهمية سواكن ومصوع في إطار سياسته في البعر الأحمر وتعزيز مكانة جدّة فاتصل بتركيا، وبعد مساع كثيرة نقلت تركيا إدارة الميناءين إلى معمد علي مقابل جزية سنوية وبشرط أن يكون التدبير في حياة معمد على فقط. وحاء إسماعيل باشا بطموحه الإمبراطوري الواسع، وكان الوضع في البعر الأحمر بشغله كثيراً، كما أنه كان يسعى لتوسيع إمبراطوريته في الساحل الشرقي لإفريقيا. وبعد

اتصالات حثيثة ومساع مضنية لإفتاع تركيا، وبمؤازرة بريطانيا بحجة مقاومة تجارة الرقيق تمكن إسماعيل من الوصول إلى الميناءين وتحقيق ملكيته لهما.

وقد صارت المدينتان محور التوسع المصري في شرق إفريقيا، كما إن المدير النشط ممتاز باشا بدأ مساعيه لإدخال زراعة القطن في المنطقة وأدخل بذلك معصولاً جديداً رفع من قيمة المنطقة من الجانب الإنتاجي،

الخلاصة

حاولت هذه الورقة إعطاء صورة سريعة لامتداد العثمانيين نحو المغرب العربي ومصر وسواحل البحر الأحمر بشكل مباشر، وبيان تراثهم في هذه المناطق وما خلفوه من آثر من الجانب التاريخي والجانب الحضاري، كذلك حاولت إعطاء صورة للوضع في السودان، وقد أوضعت أن السودان كان استثناء لأن فتحه لم يكن مشروعاً عثمانياً وإنما كان مشروعاً مصرياً وله أسبابه المصرية ودواعيه ونتائجه المصرية أيضا، وكانت الصلة بين السودان والإمبراطورية المثمانية أن فاتح السودان كان تابعاً لهذه الإمبراطورية، وأنه قد استأذن السلطان وحصل على فرمان يسمح له بضم السودان، ولكن السلطان العثماني لم يشترك في الغزو ولا كانت له أجندته الخاصة بالسودان وطوال حكم الخديويين في السودان لم يتدخل العثمانيون في شؤون إدارتهم، وريما كان العنصر التركي البريء من الأجندة المصرية المعدة هو إرسال حسن قوسي بقواته للمرابطة في بلاد النوبة وانصهار الحفاد هذه القوة في مجتمع النوبة وما خلفوه من آثر اثني .

وكثير من المؤرخين يذكرون أن المصريين دخلوا السودان تحت الراية العثمانية ويركزون على العلماء الثلاثة الذين رافقوا الحملة وذهبوا إلى أن مهمتهم كانت إقناع أهل السودان بالانضواء تحت الراية العثمانية، وقد سوَّق نعوم شقير هذه الفكرة فأصبحت تتقل في كل كتاب يتناول حملة إسماعيل باشا لفتح السودان، ولكن النظر المدقق ينتهي إلى أن مهمة هؤلاء كانت في حدود رجال الحملة وكانت مهمتهم النظر في المنازعات التي تنشأ بين رجال الحملة بصفتهم النظر في المنازعات التي تنشأ بين

مهمة هؤلاء العلماء أيضاً إلقاء الدروس على الجنود كل حسب مذهبه وهذا إجراء معمول به في الجيوش الإسلامية أيضاً، ولم يذكر لنا نعوم ولا من اتبعه في زعمه مدوناً يبين وجهة هؤلاء العلماء لأهل السودان ولا الدور الذي شاموا به شعالاً لإشاع الناس بالراية العثمانية والانضواء تحتها، وكما هو ظاهر فإن لغة إسماعيل في حملته كانت سلاحه المتقدم وقهر كل معارض بالفتك.

وهكذا تنتهي إلى أن تمدد مصر جنوباً واحتلالها للسودان كان مشروعاً مصرياً هُماً (١)

⁽١) لم يتمكن الدكتور أبو سليم لعلة لم تمهله طويلاً من وضع هوامش هذه الورقة.

تعقيب على ورقة البروفسور محمد إبراهيم أبوسليم دور العثمانيين في إفريقيا وفي السودان

فيصلمحمدموسي

ترك الحكم التركي في إفريقيا بصمات واضعة في تاريخ معظم البلاد التي حضعت له، وكانت ورقة البروفسور أبوسليم ضافية وشاملة، تعرضت إلى معظم الجوانب التي يمكن أن تكون محوراً للنقاش، وسوف أتمرض لبعض التفاط بغية تسليط الضوء عليها بمزيد من التفصيل وهي:-

1- أشارت الورقة إلى فلسفة الحكم والأهداف التي يقوم عليها الحكم التركي، وذلك في فقرة واحدة "وكان الحكم المثماني قائماً على أساس الحكم الشرعي، ولكن النظام عرف القوانين الوضعية مؤخراً والتي كانت تتعلق بالتفصيلات دون المبادئ، ومعروف أن الحكم العشماني في بدايته كان حكماً إسلامياً إذ يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية بواسطة محاكم دينية يشرف عليها شيخ الإسلام، أما الشارع فهو الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ثم يعد ذلك تأتي مبادئ الإجماع والقياس والاجتهاد، كما أن الحكم الإسلامي من حيث التطبيق فإن فيه ظاهرة اللامركزية. لأن الحدود واحدة والعقوبات واحدة، ومما يؤخذ على المثمانيين في هذه النقطة أنهم ورثوا الخلافة العباسية على ضوء مفهوم (الماوردي) للخلافة. ولكنهم أغفلوا باب الاجتهاد واعتمدوا على المذهب الحنفي في تطبيق الأحكام والاجتهاد، ولم يعطوا فرصة للمذاهب

الأخرى ولقد أشار البروفسور أبوسليم إلى كون السودانيين مالكيين ولم يتقبلوا المذهب الحنفي،

٢- وضعوا قوانين خاصة لحكم الرعايا من غير المسلمين والجاليات الأجنبية (أي استثنوها من الحكم الإسلامي).

7- درج السلاطين بين حين وآخر على إصدار إجراءات سلطانية وفرمانات وقوانين يتفق بعضها مع الشريعة الإسلامية والبعض الآخر لا يتفق معها، خاصة تلك التي شخص الجاليات الأجنبية مثل فانون القسطنطينية المدني الذي أقره السلطان محمد الفاتع وهو يقوم على الإرث الروماني والبيزنطي والإغريقي، والضرمان الذي أصدره السلطان التركي بشأن حكم مصر والسودان والذي جعل الحكم وراثة صلبية في أسرة محمد علي باشا، وألفي مبدأ الشورى في اختيار الحاكم، مما أدى إلى ثورة المواطنين المصريين والسودانيين ضد الحكم التركي ممثلاً في أسرة محمد علي باشا لعدم مراعاتها العدل والساواة بين الرعية وفق تعاليم الإسلام، وأن الثورات التي قامت ضد هذا المهد كأنت واسلامية.

الجهاد البحري الذي دعمه العثمانيون

يا حبذا لو توسع البروفسور في هذه النقطة، حيث أن المصادر الأوروبية أطلقت كلمة (قرصنة) على عمليات الجهاد البحري الذي ظهر بعد زوال الحكم العربي في أسبانيا، والذي ظهر فيه خير الدين بريروسا كقائد بحري أزعج الاستعمار الصليبي، وقد دعم العثمانيون هذا النوع من الجهاد الذي أفسح لهم المجال لبسط سيطرتهم على معظم شمال إفريقيا.

الجنود الإنكشارية وصلتهم بالدولة

كنت أتوقع أن يكون هناك تفصيل أكثر لهذه النقطة وخاصة من وجهة النظر التركية إذ أن المعروف لدينا أنهم جنود غير نظاميين ولكن هي دولة إسلامية واسعة تمتد إلى أنحاء كثيرة من الوطن العربي والإسلامي هل كان في الإمكان الاعتماد على جنود

نظاميين أم جنود غير نظاميين من غير الأتراك؟ وقد أشارت الورقة إلى أن الحكم العثماني في المفرب العربي كان يعتمد على الجنود الانكشارية في الدفاع عن حضرة الدولة. فهل كان مؤلاء الجنود أتراكاً أم مغاربة؟.

الغزو الإيطالي لليبيا وموقف العثمانيين منه

في رأيي أن هذا الموقف لم يكن بسبب ضعف الدولة العثمانية وإنما بسبب الثورات ألتي قنامت في البلقيان، وسنحب الحاميات لمواجهة تلك الثورات. يرى الليبيون ان العثمانيين خذلوهم في مواجهة الغزو الإيطائي وانستحبوا وتركوهم لقدرهم، وقد قاوم الليبيون الحكم الفازي الإيطائي مشاومة شرسة، وأن هذا الخذلان تجسد في توقيع العثمانيين لمعاهدة (لوزان).

كتاب الأنساب شعمود السمرقندي

أشار الطاهر بن عبدائله مؤلف كتاب أصول العرب والنسب الموجود بجامعة درم (Durham) إلى كتاب شيخه السمرةندي والذي درس منه علم الأنساب، كما أشار إلى أن فترة كتابته للمخطوط كانت إبان ولاية عمارة دونقس، وكان يشهر إلى ذلك بقوله (هذا ما وجدناه) فلذلك لا أتفق مع المروفسور أبوسليم في أن هذا المخطوط للسمرةندي كان شيئاً وهمياً، فقط علينا البحث عنه في مكتبات استانبول.

هلكان نشر الإسلام من ضمن أهداف محمد علي باشا؟

يطرأ هنا سؤال حول هذه النقطة التي وردت في ذكر أسباب غزو معهد علي باشا للسودان. ألم تكن سنّار في ذلك الوقت من أكبر المنارات الإسلامية في السودان وإفريقيا؟ ألم يرحبوا ويفدقوا على العلماء الوافدين من الأزهر الشريف وغيره، إذاً كيف يبرد غرو محمد علي بهدف نشر الإسلام؟ وفي رأيي هذا تبرير لا يسنده الواقع التاريخي.

التدخل الأجتبي في السودان في عهد الحكم التركي

لقد زار السودان في هذه الفترة العديد من الرحالة الأوروبيين والجغرافيين، كما أن جمعيات التبشير المسبحي بدأت عملها الفعلي في غياب الحكم الإسلامي، وأن بعض الحكام الأجانب أمثال غردون وسلاطين ومسداليه ولبتؤن وبيكر وجيسي تولوا السلطة وحكموا البلاد تحت ستار محاربة تجارة الرقيق، كنت أتوقع أن يكون هناك تغصيل أكثر لدور هؤلاء، لأن ولايتهم كحكام مسبحيين أثار حفيظة أهل السودان فثاروا على الحكم التركي في مظهره المصري والبريطاني.

الهدية ومعو الأثر الصري

في رأيي لم يكن المهدى معادياً لمصر بدايل أن أول رسائله كانت موجهة إلى الشيخ عليش، شيخ الأزهر، وإلى الخديوي، وإلى أهالي مصر. وذلك لإدراكه لأهمية مصر الإسلامية وكان يفرق بين المصري والتركي، وبعد نجاح ثورته كان الكادر الذي ساعده في الحكم من خريجي الأزهر الشريف كالشيخ إبراهيم شريف الدولابي وإسماعيل الكردف أني والقاضي ود حلاب وأخيه، وربعا تحتاج هذه النقطة لمزيد من النقاش الموضوعي، خاصة وأنه كان في مصر في تلك الفترة تياران سياسيان (النيار العربي المصري الشعبي الذي يقرعمه محمد شريف باشا، والذي استقال بسبب التدخل البريطاني في السودان، بحجة إبطال المهدية، والتيار الفريي المسيحي القبطي الذي يتكون من الأتراك والرعايا الأوروبيين والأقباط، والذي يتزعمه نويار باشا ووزير خارجيته بطرس غالي والذي قبل الوزارة التي وافقت على التدخل البريطاني المسلح في السودان لقمع الثورة المهدية).

هناك بمض النقاط التي كان يمكن أن تتضمنها الورقة وهي:

الأثر الاجتماعي للأتراك في السودان. حيث أن كثيراً من العائلات التركية التي أثرت البقاء في السودان كان لها دورها الاجتماعي والسياسي في البلاد وارتقى بعضها

إلى كسرسي السلطة في السبودان، وهذه العبائلات المعبروضة مبوجبودة في أم درميان والخرطوم وكسلاء

٢- الأثر الحضاري والمعماري الذي خلفه الأثراك في القلاع والحصون التي شيدوها وخاصة في مناطق الثفور مثل ليبيا وتونس والجزائر وهي تعتبر من روائع الأبنية المعمارية، ولا يزال بعضها شامخاً في تلك الأرجاء.

٣٣ اهتمام الأتراك ببناء المساجد الراقية في معظم البلاد التي حكموها ولا زال بعضها يعتبر من المالم الحضارية في بعض البلاد.

نشر التعليق بالانجليزية كاملاً في صفحات ١٧–٦٩.

سواكن ومصوع هي عهد الحكم التركي - المصري

عوضعيد الهادى العطا

منذ زوال الدولة المباسية ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م لم توجد دولة عظيمة تحمى الإسلام وتقويه، حتى قيَّض الله للإسلام تأسيس الدولة المثمانية في نحو عام ١٢٩٩م، فجمعت تحت ألويتها أغلب البلاد الإسلامية وأعادت للإسلام مجده وقوته ووحدته.(١)

ويمتبر آرطفرل بن سليمان شاه التركماني، قائد إحدى قبائل الترك النازحين من سهول آسيا الصغرى، واضع اللبنات الأولى لهذه الدولة (٢) وعند وفاته عام ١٢٨٨م عين الترك أكبر أولاده مكانه وهو عثمان الذي تسمّت الدولة بإسمه، وفي السنة المتعمة للقرن السابع الهجري ١٢٩٩م انفتح المجال لعثمان، فاستأثر بجميع الأراضي المقطعة له. وأخذ في توسيع دائرة أملاكه وتأمين بلاده. لكن واجهت الدولة العثمانية في مهدها آخطار جسيمة، من بينها وصول البرتفائيين للبحار الشرقية، ودخولهم البحر الأحمر، فانتابتهم أحشاد صد الإسلام، بل عملوا على الزحف على مكة المكرمة وهدم الكعبة الشريفة. ودخول المدينة المتورة لنبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي مواجهة ذلك آحرزت الدولة العثمانية انتصارات عديدة، وضمت مواقع مختاقة حتى تعرضت لتكتلات صليبية الدولة العثمانية انتصارات عديدة، وضمت مواقع مختاقة حتى تعرضت لتكتلات صليبية

ثقد اعتنق العثمانيون الإسلام منذ وقت مبكر وفي عهد عثمان مؤسس الدولة العثمانية صار عقيدة دينية رسمية لهم (أ) وفي نهاية القرن الخامس عشر اتجهت انظار الدولة إلى البحر الأحمر، وخاصة الشواطق انفريية بفرض تحريرها من قبضة

البرتفاليين وتأكيد سيادة الحكم الإسلامي فيها. وظلت الدولة العثمانية محتفظة بلقب الخلافة الإسلامية بصفة رسمية في معاملاتها المختلفة حتى عهد محمد علي وأبنائه من بعده، فقد خللت السجلات الرسعية تصبط بلقب الخلافة، فقد أورد أمين سامي في مؤلفه الجامع تقويم النيل الذي شمل تاريخ الأسرة الخديوية، بأن سجل حولياته تحت عنوان أحوال الخلافة العامة (٥) وقد استطاع العثمانيون في النصف الأول من القرن السادس عشر أن يطردوا البرتفاليين من البحر الأحمر، وأن يبسطوا نفوذهم على ساحله الإفريقي من السويس إلى مضيق باب المفدب (١)

وقد زحف المثمانيون إلى مدينة هرر واستونوا عليها، وهي مدينة تقع في سهل مخصب تطالعه تلال مخضرة تعلوها خمائل البن والقات وسكانها مسلمون على المذهب الشافعي،(٧) ووصفت بأنها كانت مزدهرة ومتطورة وقد لوحظ أن الأطفال يتعلمون القراءة والكتابة، والفتيان يتعلمون العملاة ومبادئ الشريعة الإسلامية.(^)

وكان العثمانيون قد وجدوا الفرصة سانعة بقيام الإمام أحمد القران فقام الباشا الشركي حاكم زبيد بمساعدته، فأمده بالأسلعة والمدافع كما آزره شريف مكة بجنود من المرب. واستطاع العثمانيون بقيادة سنان باشا أن يلحقوا بالبرتفال هزيمة كبيرة بين سواكن ومصوع عام ١٥٥٧م، ومن ثم طرد البرتفال نهائياً، وحلت السيادة العثمانية على طول سواحل البحر الأحمر، وتركز نفوذ العثمانيين بين سواكن ومصوع، ورغم ضعف سيطرتهم على بقية أجزاء الساحل من مصوع إلى باب المنب، فإنهم ظلوا متمسكين بحقوق السيادة على هذا الساحل، ولمل سبب ذلك يرجع إلى أن هذا الساحل يشكل بحقوق السيادة على هذا الساحل، ولمل سبب ذلك يرجع إلى أن هذا الساحل يشكل أممية خاصة بالنسبة للجزيرة العربية، وكان ذلك واضعاً في كثرة الاتصالات التجارية وخاصة بين المدن التي أسسها العرب في هذا الساحل.(١) أما منطقة سواكن ومصوع فقد كانت تابعة أصلاً للحاكم التركي المثماني عن ولاية الحبش التي أسسها القائد العثماني الذي كان يتبع أيضاً ثلدولة المثمانية

تأسيس الإدارة فيسواكن ومصوع

كان العثمانيون قد أسموا في سواكن ومصوع إدارات سياسية خاضعة لهم، ثحت إشراف حاكم الحجاز يساعده حاكم تركي في سواكن وآخر في مصوع، مع وجود أحد زعماء المنطقة في كلاً الميناءين للمعاونة في أعمال الحكومة (١١) وقد وضبعت شوات عسكرية في المنطقةين، ومدن الساحل الأخرى، كزيلع والحديدة لتمكين الحاكم التركي من مباشرة سلطته، وبموجب التنظيم الصادر من حاكم الحجاز أصبح الحاكم التركي في سواكن يقيم مع الحامية العسكرية في الجزيرة داخل البحر، وترك لأمير الأرتيقة الإشراف على الإدارة المالية وحفظ الأمن في القيف وضواحي سواكن الأخرى .

أما مدينة سواكن فثقع في نهاية خليج ضيق ببلغ طوله اثنى عشر ميلا وعرضه ميلين، وفي نهاية الخليج عدد من الجزر، أقيمت المدينة على واحدة منها، والمدينة ذات قسمين: الجزيرة داخل البحر، والقيف على اليابس، يقصلهما لسان من البحر عرضه خمسمائة ياردة، كان يقطع بواسطة المراكب، ثم ربط جزئى المدينة بجسر ساعد في الاتصال، أما الميناء فيقع على الجانب الشرقى من المدينة.

وتعتبر مدينة سواكن من أعرق المدن على ساحل البحر الأحمر، وقد ذكرتها المصادرالقديمة، ووصفتها الكتب بأنها جزيرة بينها وبين البر بحر قصير، وأهلها طائفة من البجة تسمى الخاسة، وهم مسلمون. كما وصفها القلقشندى بأنها جزيرة على طرف بحر القلزم من جهته الغربية قريبة من البر، يسكنها التجار وأصحابها من العرب المعروفين بالحداربة (١٢)

وبالمدينة مبان أخذت شكل الطراز الإسلامي العربي، ويشاهد مثلها في موانئ البحر الأحمر الأخرى كجدة ومصوع وفي بعض المدن مثل دمشق والقاهرة وبغداد والمدينة المنورة، فقد بنيت من طابق وطابقين له مظهر أنيق به خارجات على شكل مشربيات من الأخشاب والألواح ذات زخرفة فنية مقتبسة من المعمار الإسلامي.

ومن مبائي سواكن، قصير الشناوي الذي بناء عام ١٢٩٨ هـ ١٨٨١م بالقيف عند نهاية

الدينية.(١٥) وقد لاحظت مثل هذا النظام في هذه الفترة في المدينة المنورة، فقد كانت وظائف المسجد النبوى والمساجد الأخرى كمسجد الفمامة وغيره تورث لأبناء الأسر التي تقوم بالعمل في هذه المساجد، سواء كانت إمامة المسجد أو وظائف المؤذنين أو غيرهم (١١) وفي مصوع وجدت مساجدها العناية المشابهة لتلك الخاصة بمساجد سواكن.

ولم تهمل الإدارة العتاية بالكنائس القائمة وترميمها إذ أمرت بترميم الكنيسة المقامة في يوغ وص. ودفعت التكاليف اللازمة (١٧) لذلك وعندما لاحظت كشرة الأحباش والتصماري في مدواكن أسست لهم كنيسة لأداء شماترهم الدينهة وربطهم روحياً واجتماعياً.

وفي المدينة وكالة كبيرة لاستقبال النزلاء وفيصرية قسمت إلى مجموعة دكاكين صغيرة يتجمع فيها تجار سواكن والتجار الوافدون من الحجاز ومصر والهند، وخصصت لعرض البضائع الاجنبية التي لا تتوفر صناعتها في سواكن كالأقمشة وأنواع العطارة.

وتقوم بأطراف المدينة قلعة تعرف بقلعة سواكن بها مقر لإقامة جنودها يسع لعشرين شخصاً (١٨)

أما تخطيط المدينة فلم يقم على أساس علمي، إذ لم يكن بالقيف طرق واضحة ولا حارات أو ميادين، أما الجزيرة فبها حارات وطرق فائمة من غير تنظيم لمدم اعتدال تخطيط المباني وبروز بمضها أحياناً حتى إن أغلب المباني تنتهي بمضيق يصحب منه المرور أو الخروج.

وسكان سواكن عام ١٨٤١م كانوا خليطاً من المصريين والهنود والشوام وبعض التكارير الذين تخلّفوا أشاء ذهابهم إلى الحج أو عودتهم منه، بالإضافة إلى سكان المدينة من الوطنيين من البجة والعرب الذين فدّرهم بوركهاردت عند زيارته للمدينة بثمانية آلاف أ نسمة (١٩)

واعتبرت هذه المدينة في خلال الحكم التركي العثماني مركزاً إدارياً وتجارياً هاماً

الجسير من ثلاثة أدوار به ثلاثمائة وخمس وستون غرفة، وبنظام هندسي جميل وبه ساحة هسيحة للبيح والمزاد مثل البورصة، ويسمى هذا القصير وكالة الشناوي بك أو بورصة سواكن، ومساحتها نحو مائة متر مربع، وتعرض بها البضائع المحلية والأجنبية . وتوجد بسواكن وكالة أخرى لخزن البضائع تخص الشيخ عبد الله باحيدر، وهي أصغر من وكالة الشناوي وتوجد مخازن أخرى للأهالي (١٢)

وتكثر بالمدينة مساكن بدائية تعرف بالتُكُلات، (جمع تُكُل) وتعتبر سواكن نموذجاً للمدن الصغيرة التي تأسست في العهد العثماني، ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر على سواحل البحر الأحمر ،

ولكن رغم ذلك لم يهتم العثمانيون بسواكن وأحوالها التجارية أو العمرانية بل جعلوها هي ومصوع وزيلع قواعد حربية بجب أن تبقى تحت يد الدولة العثمانية العلية، وأن يخفق فرقها العلم العثماني، وبقيت كذلك حتى نشبت الحرب بين تركيا واليمن فأصبحت هذه الموانى استراحات للجيوش الذاهبة للقتال والجنود الجرحى القادمين من الليدان.(15)

ومن المباني العامة بسواكن أريعة مساجد أحدها يسمى المجيدي نسبة إلى السلطان عبد المجيد، وهناك مسجد الشافعي، ومسجد أسسه محمد بك الشناوي، عينت الإدارة إماماً لملازمته، وخصصت له اعانة شهرية قدرها مائة قرش. وقد عملت الإدارة على ترميم هذه المساجد والعناية بها سواء في سواكن أو مصوع أو غيرهما وعينت أثمتها ومنحتهم رواتب شهرية، فقد دفعت راتباً شهرياً لمن يخدمون مسجد الشافعي بمصوع ورصدت الميزانيات للمساجد لتطمئن على أدائها مهمتها، وذلك لعدم وجود أوقاف خاصة بها.

وكانت الإدارة تختار لهذه المساجد الأثمة الذين لازموها وخدموها فترات طويلة. وهناك عائلات ورثت وظائف المساجد، فمسجد الشافعي في سواكن كانت تخدمه عائلة معينة من قبيلة الحسناب، الذين اشتهاروا بالاهتمام بالعلوم الشارعية والأصول أشرف على قطاعات كبيرة من ساحل البحر الأحمر ومناطق شرق السودان، ووصفت بأنها مدينة تجارية لمجاورتها للحبشة وارتريا والحجاز واليمن ومصر، وداخل السودان، فكانت كافة البضائع تجتمع فيها للتصدير بالسعن إلى خارج السودان كمصر والحجاز واليمن والهند.

وخلاصة ذلك أن مدينة سواكن كانت ذات أهمية قصوى للحكم العثماني وهي كذلك خلال الحكم التثماني وهي كذلك خلال الحكم التركي- المصري، فليس غريباً أن يظل محمد علي باشا ومن بعده الخديوي إسماعيل باشا يطالبان بضمها للإدارة المصرية.(٢٠)

أما مدينة مصوع فقد عين حاكم جده قائمقاماً عليها، يدير شئونها ويشرف على الأجزاء التابعة لها، وقد امند نفوذها حتى باب المندب في المنطقة التي يسكنها الدناكل، ولضمان ولاء أولئك السكان أقام في مناطقهم نقاطاً عسكرية ولكنها فيما يبدو كانت رمزية، ولم تكن ذات أهمية، حتى لاحظ (برتوا) باشا محافظ مصوع من قبل السلطان العثماني كثرة مرور بعض الأوروبيين على الساحل واتصالهم بالسكان، وخوفا من محاولة تضليلهم السكان أو شراء أي جزء من مناطقهم زيدت أعداد المساكر في كل نقطة، ورفع العلم العثماني عليها للدلالة على سيادة الدولة العثمانية.

وقد نصع الخديوي بالاهتمام بالحالة الصحية لأنها كانت في غاية السوء، فقد كانت منتشرة بها عدة أمراض وكان في الأسواق والطرقات عدد كبير من المرضى والمصابين مهملين دون أي عناية، ولذلك أمر بتعيين طبيب وصيدلي لكل من مصوع وصواكن. وكذلك تعيين الثين من الصيادلة، واحد لكل من المدينتين(٢١) واهتمت المحافظة بإجراء مسح طبى على مصوع عندما أشيع تفشى وباء الكوليرا(٢٢) وقد لاحظ محافظها الجديد من قبل الخديوي اسماعيل أن في ازفتها وأسواقها ينتشر بعض المصابين بمرض الجدرى، فاهتم المحافظ بهذا الأمر، وأمر بتخصيص طبيب لمالجة هؤلاء المرضي وتجهيز الأدوية على نفقة الخديوي إسماعيل، واستثجار مكان للمعالجة وجمع المرضي فيه لإقامتهم ومعالجتهم.

وقد شيدت الحكومة التركية خلال فترة حكمها بعض المنشأت مثل محالج القطن في سواكن ومصوع والتي أدت إلى تشغيل أعداد من المواطنين وتغيير نمط حياتهم الميشية والاجتماعية، وإكسابهم مهارات وخبرات جديدة، ومن ذلك الطواحين والمخابز التي أوجدتها، والخدمات التي ظلت تقدمها في توصيل التلفراف وتحسين الطرق وحفظ الأمن كما استفادت الحكومة من بعض الصناعيين المهرة الذين استجلبتهم من مصر مثل النجارين ذوي الخبرة لصناعة السواقي والطواحين،(٢٠) وغيرهم من أرباب الصرف والصناعات الذين كثروا في هذا العهد، كما وجد آخرون فرص العمل في المبائي والمنشأت الجديدة كالمستشفيات وثكنات الجيش وبعض المدارس ودواوين الحكومة ومنازل والمخفين والضباط وقد جاراهم بعض التجار، فتحسن العمران باستخدام الطوب الأحمر والحجر في المباتى، كما عملت المحافظة على تنظيم الشوارع (٢٠)

والملاحظ أن مدينة سواكن كانت أحسن حالاً من مصوع بدليل أن محافظ مصوع علاله طالب بإجراء الإصلاحات في المدينة، وأخطر الخميوي محافظ مصوع أن يقوم بإجراءات مختلفة منها توفير الماء العذب الذي هو العنصر الأساسي في حياة الإنسان، وطالبهم بالعناية بالبلدة كلما اتسمت تجارتها، وكثرت فيها المباتي، وأنشا داراً جميلة للمحافظة وأخرى للجمرك، وبني على شاطئ البحر بجوار الجمرك رصيفاً لشعن السفن وتفريفها، وأنشت فيها أيضاً مدرسة ومستشقي (٣٠) واهتم بتنظيم البريد لمصر عن طريق سواكن، وترتيب خط بحري من مصوع لسواكن ومن سواكن لجدة ثم للسويس وتخصيص بواخر لذلك الغرض (٢١)

والواقع أنه لم يكن للعثمانين قبل انضمام سواكن ومصوع لمصر أي أثر حضاري باستشاء سواكن ومصوع لمصر، وكانوا فقط باستشاء سواكن ومصوع مع نفوذ ضميل على سواحل البحر الأحمر، المتمثل في رفع العلم متمسكين بحقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر الفريى، المتمثل في رفع العلم العثماني كمظهر لهذه السيادة، وجاء هذا الاعتمام بالبحر الأحمر باعتباره شرياناً مهماً للتجارة العالمية في ذلك الوقت ولجعله بحيرة عثمانية.

إجراءات شمسواكن ومصوع لمسر

في هذه الأثناء أخذ معمد علي باشا الذي تولى حكم مصر يهتم ببذل جهوده نضم سواكن ومصوع إلى سيطرته فالنهر فرصة قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية، حيث تعرض نفوذ السلطان العثماني في الحجاز للضياع، ومن ثم كلّف السلطان العثماني معمد علي باشا بإخماد ثلك الحركة، فاستطاع أن يقوم بتلك المهمة بنجاح، ولذلك كافأه السلطان العثماني بمنح ابنه ابراهيم باشا الذي قاد جيش محمد علي في الجزيرة العربية ولاية جدة وتوابعها في يوليو ١٨٢٠م، وكانت تضم إقليمي سواكن والحبشة وما يتبعهما من متاطق على طول ساحل البحر الأحمر الإفريقي، فأصبح ابراهيم باشا يلقب من ذلك الحين بمتصرف جدة والحبش، وكان الصراع بين الدول الأوروبية قد وضح في ذلك الوقت وخاصة بين إنجلترا وفرنسا وإبطاليا على تلك الناطق، ولدلك ارسل محمد علي في عام ١٨٢١م حملة استطاعت احتلال جزيرة مصوع كخطوة عملية في نشر نفوذ مصر تحت السيادة العثمانية على هذه المناطق بما فيها الحبشة. ولكن اضطر محمد علي تحت ضغط الدول الأوروبية إلى إخلاء مصوع، وظلت تابعة لوالي جدة حيث مارس فيها سلطات الجمارك والقضاء إلى أن عادت لحمد علي باشا ١٨٤١م.

وعموما فإن مهمة وَالي مصر على سواكن ومصوع كانت تنفيذية فقط، فليس من حقه وهنع اسس الحكم والتخطيط للمسائل الإدارية، واستمر في أداء بعض الخدمات الأدارية في سواكن ومصوع وهي خدمات لم يمانع الباب العالي ولا والي جدة في استمرازها.

ولكن محمد علي بدأ في اتخاذ إجراءات إيجابية لضم سواكن ومصوع لإدارته، فكتب الباب العالي ملتمساً إضافة الميناءين إلى ادارة الحكم التركى – المصري في السودان، منها أنه يتوقع وصول كمينات وافرة من الماشية من السودان وخاصة منطقة التاكة، بالإضافة إلى أن النفوذ العثماني بدأ يتعرض لكثير من التعدي والهجوم من الأحباش وخاصة مناطق حرقيقو وسمهر، كما أخذ النفوذ الأوروبي يطل بصورة واضعة مما أزعج الباب االعالي وجمله يفكر في تلبية رغبة محمد علي حتى لا يتعذر عليه الاحتفاظ بهذه المناطق.(٧٤)

ومن ثم وافق السلطان العثماني بإحالة إدارتي سواكن ومصوع إلى محمد علي باشا في ١٩ رمضان ١٣٦٣ هـ /ديسمبر ١٨٤٦م، واشترط عليه أن تكون الإدارة تحت السيادة العثمانية، وأن يدفع سنوياً ضعف المقدار الذي كان يحصل عليه والي حدة من المينائين وأن تستمر هذه الاحالة لفترة حياة محمد علي فقط، وقد أثار هذا الاجراء غضب بريطانيا واحتجاجها لدى الباب العالي واعتبرت موافقته على ذلك إعتداء على الحبشة وهي بلد مستقل، ولبريطانيا ارتباطات صداقة وعلاقات تجارية معها.(٢٠)

ونتيجة السحب مصر قواتها من جزيرة العرب بسبب حروب الشام عام ١٨٤٠م، أتاح ذلك الضرصة للباب العالي على استعادة نفوذه المياشر على الأقاليم المطلة على سواحل البحر الأحمر والتي كانت تحتلها قوات نابعة لمصر، وذلك عقب وفاة محمد علي مباشرة عام ١٨٤٩م.(٢١) ومن ثم عادت التبعية الإدارية لسواكن ومصوع إلى والي حدة، ولكن والي جدة ضعف على تحمل تبعات السيطرة على هذه الأراضى الشاسعة .

دور الخديوي إسماعيل في ضمسواكن ومصوَّع

اهتم الخديوي إسماعيل بضم سواكن ومصوع لإدارته، وقام باتصالات مكثفة لإقناع الباب العالي بالموافقة على ذلك، فاتصل بجهات عديدة منها القبوكتخدا محمد كامل بك وناظر المابين الهايوني ووالي الحجاز والصدر الأعظم (رئيس الوزراء) مبرراً ذلك بحجج كثيرة منها:

١-أن القبائل التابعة لمديرية التاكة كثيراً ما تفر لسواكن ومصوع هرباً من الضريبة،
 وبالعكس بالنسبة للمجموعات التابعة لسواكن ومصوع.

٢- تدخل فرنسا في المنطقة مستثرة نحت حماية البشرين السيحيين.

٣-ومن الأسباب المهمة أيضاً، أن من ضمن غاياته الحد من الإتجار في الرقيق، وذلك لأن أغلب التجار الأجانب يعملون في ممارسة تجارة الرق، ويشيعون بين الناس أن الذين يمارسون هذه التجارة حقيقة هم العثمانيين مما يوقع المداوة والبغضاء في نفوس المواطنين ضد العثمانيين عموماً.(٣٠)

- ٤- كذلك فإن إلحاق هذين الثغرين بإدارة مصر سيؤدي إلى ضم مناطق جديدة السلطان العثمائي، وخاصة المناطق الداخلية، والتي تقع بين مديرية التاكة وحدود الحبشة وسواكن ومصوع، ويدخل فيها إقليم بوغوص، وأراضي إرتريا وإقليم سمهر.
- ٥- بذل إسماعيل باشا من الاغراءات والوعود والحوافز المالية ما يجعل الباب العالي يوافق على إحالة الثفرين إلى مصر حيث مرت بعدة إجراءات لأن موافقة مجلس الوكلاء (الوزراء) لم تكن سبهلة، وعلى رأسهم وزير المالية لاعتقاده بأن الدخل الجمركي العائد لخزينة الحجاز سيتأثر بهذه الإحالة.
- ٦- كذلك اعترض والي الحجاز -- وكان رأيه هاما -- لأن المسألة كانت متوقفة علي رده
 الذي قد يترتب على ما يصيب جمرك جدة من ركود شديد. ويلحق الضرر بالخزيئة
 العثمانية (٢١)

ومن قُمْ وبناءً على هذه المبررات وافق الباب العالي على إحالة الثغرين إلى الخديوي إسماعيل لمدة ثلاث سنوات فقطه، وبرر ذلك بأسباب منها احتمال زيادة دخل الميناءين خلال أو بعد هذه المدة، وفي هذه الحالة ينبغي إجراء نسوية حسب ما تقتضيه الظروف.

ويفهم من هذا أنه قد تتجدد مدة الإحالة مرة أخرى لأن طلب الاحالة لم يبرر بزيادة دخل مالية مصر وإنما لظروف الأمن.

كذلك ما أشار إليه والي جدة مما يصيب جمركها من ركود وتدهور (٢٦) ولذلك ينبغي أن يذهب من يقع عليهم الاختيار لإدارة الميناءين إلى جدة أولاً قبل ذهابهم إلى مقر العمل في سواكن ومصوع ليحصلوا على التوجيهات اللازمة. ويفهم من ذلك أن الشخص المسئول القائمقام أو المحافظ هو الذي يقابل والي جدة قبل تولي مسئولياته حتى أو كان يعمل في السودان، وفي هذا دليل على عدم الاعتراف الكامل من والي الحجاز لشرعية الإحالة.

كلمةرئيساللؤتمر

سمادة السيد وكيل وزارة الخارجية الدكتور حسن عابدين

سمادة السيد سفير جمهورية تركيا: الدكتور على أوبا

سعادة السيد مدير جامعة الخرطوم: البروفسير الزبير بشير طه

السادة السقراء

السادة أعضاء الندوة

السادة الضيوف

زملائي أعضاء هيئة التدريس

بناتي الطالبات وأبنائي الطلبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أولاً أن أرحب بكم في صعهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، بمناسبة الاحتفال بمرور سبعة قرون على قيام الدولة العثمانية، التي وضع لبنتها الأولى، أمير الفزاة عثمان بن آرطغرل عام ١٢٩٩م، في الركن الشمالي الغربي من الأناصول، والتي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية البيازنطية، المنافس الأول للخلافة الإسلامية في عصورها المختلفة.

تشام هذه القدوة بمبادرة كريمة من البروفسير الزبير بشير طه، مدير جامعنة الخرطوم، والدكتور على أوبا سفير جمهورية تركيا بالخرطوم، فلهما الشكر على رعاية هذه الندوة وعلى دعمهما المقدر،

عرفت الدولة المثمانية بأنها أطول الدول الإسلامية عمراً، وأوسمها ملكاً، وأعظم

الدولة العثمانية ، أصلها ، نشأتها وانتشارها يوسف فضل حسن

تمهيد

التسمب ندولة نعشائية بأنها أوسع الدول الاسلامية رفينا، واطولها عمرا، وعضة الدول التي سنستها الشعوب الناطقة باللغة تبركية، سنات على تحره دار الاسلام، هي الزاوية لشمائية العربية من بلاد الأناطول -اسيا الصغرى- هي اواجر القرن نتائت عشر الميلادي، عند سقوط سلطنة سلاحقة الروم (١٣٠١ /١٠٧١م) على يد المعول وكانت بلاد الأناصول مسرحا لتسرب الانراك لمسميح قبل وعند ميلاد سلطنة سلاحقة الروم، والتي قيدر نها أن تسهم بدور سبط عي بنسر الإسلام و لشمكان للأثراك في المنطقة، وعلى أنقاص تلك السلطنة قامت امارات تركماية متنافسة، وكانت فكرة لجهاد في سبيل لله هي سبب وحودها وعنة تقانها و لغائبة على شاطها، وكانت أن تتوسع على التي تحتل موقعا استراتيجياً هاما على ساحل لمحر، إحداف، فقدر لها أن تتوسع على حساب الإمبارات التركمانية في الاناصول وعلى حساب الإمباراطورية البيرنطية في أوروبا عبر الدردبيل وبحر مرمرة، وان تحتل موقعاً مهماً في البلقان، وكان ذلك بداية لتوسعها المطرد الذي شمل فتح المسطنطينية، عاصمة الإمباراطورية البيزنطية عام التوسعها المطرد الذي شمل فتح المسطنطينية، عاصمة الإمباراطورية البيزنطية عام الموسعها المطرد الذي شمل فتح المسطنية، فتحا مبيناً، فقد كانت القسطنطينية المهدف الذي استعصى على جيوش المسلمين مند عهد معاوية بن أبي سفيان! ا

نقل السلطان محمد لماتح عاصمته من أدرية إلى القسطنطينية التي تتوسط أملاكه المتدة عبر أسيا وأوروبا ومنذ ذلك التاريخ عرفت باسم استانبول أو الآستانة، [7] وغدت

أستانبول مركز الإشعاع الإسلامي الأول على سائر ديار المسلمين وقطب رحاها، وسار العثمانيون (منذ أخذهم بزمام الريادة) على نهج سلاجشة الروم الذين غلبت عليهم روح الجهاد متمثلة في الدفاع عن دار الإسلام والتصدي للحملات الصليبية، والتوغل في دار الحرب، وحماية مذهب أهل السنة الدي يدين به غالبية المسلمين.

وقد هيأ لهم موقعهم الجديد في البلقان أن ينطلقوا في سلسلة من الفتوحات حتى بلغوا ذروة مجدهم السياسي وقوتهم العسكرية في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦١م). امتد نفوذ الدولة العثمانية من أسوار فينا إلى مضيق باب المندب ومن بلاد القوقاز حتى شمال إفريقيا وإلى مشارف المحيط الأطلسي. (٢) ولا غرو أن وصفها حان سوهاجه، المؤرج الشرنسي: أباتها ظلّت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر دولة من أعظم دول الغرب وأقواها... وكان جيشها النظامي من أحسن الحيوش تدريباً. وكانت مدفعيتها أفضل مدفعية تملكها أية دولة. وكان أسطولها يسيطر على البحر الأبيض المتوسط كله (١٤)

كيف تمنى لإمارة عشمان أن تحرز هذه المكانة السامقة بين الدول الإسلامية والأوروبية؟ هذا ما سنسعى لتوضيحه في هذه الصفحات.

الأصولالتركية

يرجع مؤسسو إمارة عثمان بنسبهم إلى أصول تركبة، والمتواثر أنهم من قبيلة الأوغور (الفُز في المصادر العربية). والأتراك هم شعب الأورال ، التاي، وموطنهم الأصلي بين بحر الخزر ومغولستان (الحالية). عرفوا بالهون عند قيام دولتهم في القرن الرابع قبل الميلاد، ومن أشبهر دولهم دولة الخيزر التي ازدهرت بين ٢٦٨–٢٦٥م، وقد أطلق اسم 'تورك' على الأتراك أو التركمان أي البدو عند ظهور دولة الكوكتورك في القرن السادس الميلادي، وكان للغة العربية دور كبير في انتشار هذا الاسم، ويتكون الأتراك من عدة مجموعات قبلية مثل الأوغوز، الخزر، البلغار، الهون والقبجاق.(٥)

وكان اللاتراك وجود في جيش الدولة الساسانية والإمبراطورية البيزنطية. وقد عرفهم العرب منذ عهد باكر، تواصلاً سلمياً وصداماً عسكرياً. فقد حدث أول صدام عرفهم العرب والسرك عدما بعث الخليصة عمر بن الخطاب سراقة بن عمرو إلى فتح الأبواب (درسد) وادربيجان الشمالية. وفي عام ٧٣٧م خرج مروان بن محمد، وإلى الحريرة واذربيجان حينذاك، على الخزر، ورعم المواجهات العسكرية، فإن الاتصال بين العرب والاتراك أدى إلى انتشار الإسلام بينهم في خراسان وما وراء النهر Transoxiana خلال الصترة الممتدة بين عام ٨٢٠ وعام ١٠٠٠ عدما بنبب الثورة العباسية ضد الأمويين كان لأتراك خراسان دور فيها مثل دور القرس وإن قل عنه. ومنذ عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (٧٥٤–٧٥٥م) أحذ الوحود التركي ينمو في الجيش وكان دلك بداية لوجودهم المؤسسي في الدولة.

وراد عددهم في جبيش الخالافة العباسية عندما استكثر الخليفة المعتصم (١٠٤٢-٨٢٢)، من شرائهم، وقد أفضى هذا التطور إلى إنشاء مدينة سامرا، حدث هذا في الوقت الذي تقلص فيه دور العبرب القتالي في جيوش الدولة: "وكانت زايلتهم عصبيتهم وأفسدتهم حياة المدن المترفة وضعف ريحهم (١) كما خشي المعتصم النفوذ الفارسي الذي تنامى في عهد أخيه المأمون.(٨)

وقد عرف الترك بقدراتهم القتالية الرفيعة، كما وسموا بالقوة والشجاعة، ووصف القزويني الترك في القرن السابع للهجرة 'بكثرة العدد وزيادة الشجاعة والجلادة... وصورة السباع، وليس عيشهم إلا شن الإغارة، الما ولعل في ما جاء في آخر جملة القزويني ما يفسر طبيعة البيئة القاحلة التي أنجبتهم، فالمغول والأتراك نتاج بيئة السهول والبراري الفقيرة ذات الطقس الجاف القاسي، وقد اعتمد سكانها على التجوال والهجرات الموسمية سعياً وراء الكلاً، وقد تسببت حالة الفقر المدقع التي يعيشونها في إحداث روح تعد مستمر على الزراع وسكان الحضر، فكانوا يغيرون على البلدان المجاورة بصفة دورية تُحت قيادات متحدة، فيحتلون الديار ويخضعون الممالك.

ولكن الخديوي إسماعيل استأنف هذا القرار، طالباً إعادة النظر في المدة المنوحة بدعوى أن إنشاء السكك الحديدية المقترحة قد تأخذ وقتاً طويلاً، وأنّ النظام السائد لن يتأثر بهذه الإحالة، فقد كانت فكرة إنشاء خط حديدى بمتد من الخرطوم إلى سواكن ومصوع قد خامرت إسماعيل باشا وسعى لتتفيذها.

وقد أصدر الهاب العالي فرماناً أوضح فيه أحقية الخديوي إسماعيل في اختيار الإداريين مباشرة دون إصدار مرسوم بذلك من والي الحجاز، كما كان يعدث في عهد محمد علي، لأن كلا الطرفين من مؤسسات الدولة العثمانية. وبذلك حصل الخديوي إسماعيل على صلاحيات أوسع في الإشراف الإداري على المنطقة دون وسيط.

وقد وافق الخديوي إسماعيل باشا على دفع ما قرر عليه من مخصصات إلى خزانة الحجاز، على أن يتم ذلك على ثلاثة أقساط متساوية كل عام، وأن ثعد الحسابات في سواكن وسعوعٌ من صورتين للإيرادات والمصروفات، تحفظ واحدة بسواكن أو مصوعٌ وترسل الآخرى إلى جدة لاعتماد عملية التسليم والتسلّم.

كذلك وجه الخديوي إسماعيل باشا الحاكم الجديد في مصوع بان يعمل على تجميل الميناء وتسهيل عمليات التجارة وتوطيد الأمن، وهو حديث كان يكرره المسؤلون كثيراً خوفاً من المشاكل التي قد تطرأ على الحدود، وحاصة بين الإدارة المصرية والحبشة. وجاء في القرار الصادر بهذا الغرض آن توحيد إدارة ميناتي سواكن ومصوع من ملحقات إيالة الحجاز بمديرية التاكة يوجب استكمال أسباب الممران فيها ويعقق الوسائل الكفيلة بحفظ الأمن والاستقرار ((٢٠) وكان الخديوي إسماعيل بعد صدور موافقة الباب المالي قد أرسل جعفر مظهر باشا للقيام باستلام سواكن ومصوع وتحويلها للإدارة المصرية، وأعد له الكتبة والقواسين والدفاتر وصرف له رائب سنة أشهر مقدماً لأنه سيبقى في الحجاز بعض الوقت لإجراء اتصالات مع والي الحجاز في شأن إجراء استلام المينامين، الحجاز في شأن إجراء استلام المينامين، كما يقوم بجولة في مناطق سواكن ومصوع لتنفيذ مهامه.

وقد عُدل هذا الفرمان فيما بعد وجعل أمر إحالة الميناجين سواكن ومصوع ليس

قاميراً على وال ِبالذات ثم أصبح من حق ولاية مصر بصفة عامة (٢٤)

ولكن جعفر مظهر باشا واجه عدة مشاكل عند وصوله لسواكن وعلى رأسها ثورة الجهادية في كسلا ١٨٦٥م، وقطع الطريق بين سواكن وكسلا، وتعطيل التجارة، وتوقف المعاملات بين المناطق الواقعة بين التاكة والبحر الأحمر، فأصابه القلق من جراء هذا الموقف الخطير، رغم ما تلفه من هدوء نسبى في الأحوال، كذلك واجه ضعف الإداريين واضطراب الأمن في هذه الجهات، فلم يجد للإداريين هيية الحاكم، ولا إدارة ذات سلطة نافذة، ولا يوجد بريد ولا سعاة، فالخطاب من كسلا إلى سواكن قد يعمل في مدة شهر وقد يضبع في الطريق.

والواقع أن هذه الظروف تعكس الضعف العام الذي واجه الحكم التركى – المصري في تلك الجهات، مما جعل جعفر مظهر يشغل نفسه بمسائل إدارية قبل المسائل العسكرية، ورغم ذلك فقد تمكن من إخماد ثورة الجهادية في الناكة، وساهم في تنظيم الإدارة في سواكن ومصوع، ولكنه عُبن حكمداراً على السودان خلفاً لجعفر صادق الذي نقل إلى مصر، وجاء من بعده أحمد ممتاز باشا الذي عُبن في البداية محافظاً على سواكن ومصوع.

ويدا عهد ممتاز باشا بمواجهة ضائقة اقتصادية في الأحوال المعيشية لعدم هطول الأمطار بصورة كافية في ذلك الموسم، ولكن الخديوي إسماعيل وجه وزير ماليته بإرسال خمسة ألاف أردب من الفلال إلى سواكن لمواجهة الضائقة. واهتم الخديوي إسماعيل بالأمن فقسم الألاي العاشر في التاكة إلى ثلاث فرق، واحدة بالتاكة وواحدة بسواكن والثائثة بمصوع، خوفاً من تدخل الدول الأوروبية. أو الباب العالي بحجة ضعف الأمن، وفكر في إقامة فاصل عضوى وبشرى بين حدود السودان والحبشة للحد من مضاكل الحدود والتصدي بين القبائل، وقد أفادت السياسة التي سلكها الخديوي إسماعيل في تهدئة الخارجين والحد من تعدي الأحباش بعض الوقت.(٥٥)

متطقة سواكن

ثمتد حدود إدارة سواكن من منطقة أبي فشنشن في الشمال إلى مرسى عقيق في الجنوب، وهما من مراسي البحر الأحمر الصغيرة، وقد تكون الجهاز الإداري في سواكن المحافظة ومأمورياتها من ديوان إداري مكتمل النكوين، من جنود وكتبة ومحاسبين ومعاونين وصيارفة، وهناك المأموريات التي تكونت كل واحدة منها من مأمور ومجموعة من العساكر والمستخدمين، بالتعاون مع نظار ومشايخ القبائل،

أما مدينة سواكن فهي كما ذكرنا تتكون من القيف والجزيرة، وبالجزيرة يقع ديوان التحافظة والجمرك ومرسى للسفن وللمدينة مجلس مهمته النظر في القضايا التي تحال إليه من المحافظة، وأقيمت لتستوعب كمية أكبر من البضائع وتسهيل حركة الشحن والتفريغ.

واهتمت الإدارة بعمران المدينة ومراجعة تخطيطها وتعبيد شوارعها بما يساعد على تسهيل المرور للميناء، وداخل المدينة، وكذلك وسّعت حديقة حظيرة الجمرك وأنشنت المخازن لحفظ البضائع (٢٨)

وقد أعطت الإدارة المدينة اهتماماً خاصاً باعتبارها وأجهة البلاد التي تطل على العالم، ولذلك حاولت أن يكون مظهرها جميلاً فقامت بتحسين المباني وتوسيع الشوارع الرئيسية وترميم المباني وحفر المجاري وإقامة السدود، ومما ساعد على تجميل المدينة المنشآت الحديثة كالمدرسة والمستشفي والمساجد والكنيسة التي أنشئت تقديراً لعقيدة المسيحيين من أحباش وأقباط. كذلك اهتمت الإدارة بتحسين مياه الشرب وتوفيرها، وقد شرع المحافظ في توفير المياه من خور التمانيب وهو أحد الخيران الكبيرة المجاورة لسواكن وشق ترعة طولها ١٠ كيلو متراً توصل إلى الخزان، وترجع أهمية هذا المشروع إلى أنه يوفر مياه الشرب العذبة ويروى أراضي زراعية واسعة على طول امتداد الترعة (٢١) وهو إجراء نال بمقتضاه أحمد ممتار باشا ترقية خاصة.

الوضع الإداري لسواكن ومصوع

ظلت منطقة الساحل والتي شملت في الأساس سواكن ومصوع تتبع لوالي جدة، ثم خضعت إدارياً لمحمد علي، فأصبح يعين عليها فاتمقاماً لكل منهما، وعندما آلت إلى المخديوي إسماعيل عام ١٨٦٥م عين على كل منطقة موظفاً كبيراً أطلق عليه لتس معافظ، وظل اللقب قائما لمن يتولى إدارة إحدى المنطقتين، سواء آكانت إدارة قائمة بذاتها أو ذات تبعية لإدارة أخرى، وكانت كل منطقة تشرف عليها أقسام تتبعها إدارياً تعرف باسم (المأموريات)، فمحافظة سواكن كانت تتبعها مأموريات توكر وسنكات وعقيق ورواية، وقد عين على كل منها مأموراً يخضع لمحافظة سواكن، وهناك أقسام إدارية معنيرة تابعة لسواكن ومناطق ومجموعات أخرى مثل ملاحة درح (مكان لاستخراج الملح)

أما محافظة مصوعً فقد كانت تتبعها اقسام من بني عامر والحباب وإقليم سمهر والدناكل، وإدارات أخرى تظهر وتختفي حسب التعديلات والإجراءات الإدارية التي تجدد من حين لآخر ويدير هذه الأقاليم مآمير يساعدهم عدد من الموظفين في الأعمال المختلفة بالتعاون مع ناظر القبيلة والمشايخ. (٢٦) وعندما أجري تعديل في إدارة السودان، طبق نظام اللامركزية حتى لاتصبح الإدارة في يد رجل واحد، واستمر ذلك في عام طبق نظام اللامركزية حتى لاتصبح الإدارة في يد رجل واحد، واستمر ذلك في عام ١٨٤٥هم كانت التاكة وملحقاتها وثغرا سواكن ومصوعً واحدة منها (٢٧)

وفي عهد الخديوي إسماعيل فُسِّم السودان إلى ثلاثة اقسام إدارية، اعتبرت التاكة وسواكن ومصوع والأراضي الواسعة التابعة لها أحد الأقسام الثلاثة، وعين عليها أحمد ممتاز باشا، وأصبح المحافظ يقدم حساباته لديوان المالية في مصر راساً.

ورغم أن منطقة شرق السودان ظلت إدارة واحدة يشرف عليها مدير التاكة، فإن تيسير عملية التنظيم تطلبت أن يكون في كل منطقة مسئول يتولى إدارتها.

منطقةمصوع

أما مصوع فهي مدينة طويلة تمتد من الشرق إلى الغرب، وتقع في جون من البحر، محمية بطابية رباعية الشكل ومحاطة بسور تم بناؤه عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ويتكون هيكلها الإداري من المحافظ والمعاونين والكتاب، ولكن مستوى الأداء هي هذه المحافظة عند بداية التنظيم كان أقل من مثيلاتها الأخرى، وسبيه قلة الخبرة والمؤهلات الإدارية، وقد تمثّل هذا في عدم دقة الدفاتر وتسجيل المكاتبات الصادرة والواردة والشطب الكثير الذي لازم المكاتبات. وتكونت قوات المحافظة وملحقاتها من جنود أربع طابيات، واحدة معسكرة بطابية رأس مضر وبوابة العشرات وعساكرها من السودانيين، والثانية بطابية طوالود، والثالثة بطابية أم كلوه وأفرادها من العساكر المصرية. وقد وضع على ميناء مصوع تحصينات قوية قائمة على قسمين، قسم داخل مصوّع وهو عبارة عن الطابية التي أقيمت برأس مضر إلا أنها معدة خصيصاً لمواجهة السفن الحربية، والقسم الثاني خارج مصوع، وهو مقسم إلى قسمين، قسم عبارة عن التحصينات المقامة غرب ميناء مصوع بجزيرتي جرار وطوالود والثاني عبارة عن قلعتي أم كلوه وحرقيقوا. ويوجد غرب الجزيرة بوابة كبيرة ممروفة ببوابة المشرات مبنية على شكل حائط به مزاغل للمدافع وكرانك للبيادة لحماية الجسر الذي يربط بين مصوع وجزيرة طوالود وسميت كذلك (بالعشرات) لأنه كان على كل من يمبرها دفع عشرة فضة كرسوم مرور . وقد تكونت جزيرة طوالود من قصر ومغزلين وبعض المباني المعروضة بالتوكلات لسكن العساكر. وشمالها تقع جزيرة جرار التي تنصل باليابس في بعض الأحيان بواسطة برزخ، ولمزيد من التفاصيل فإن بها مسجدين من العهد العثماني، وعدداً من الزوايا وبيوتاً مبنية على طراز شبيه بما في سواكن، من طابقين وثلاثة طوابق، وحاراتها ضيقة وخالية من التنظيم. وبها سوق كبير يحتوى على كثير من البضائع المحلية والمستوردة وتزدحم المدينة بالقهاوي والخمارات

ولمحافظة مصوّع ثلاث ضواح هامة هي ضاحية حطملوا وتقع في اثجاء سنهنيت مقام بها خمس من الآبار، وساقية قديمة، وطابية لحمايتها من غارات الأحباش. وضاحية أم

كلوه بها كنيسة للبروتستانت وقسيسها من السويد ومنزل لبعض الفرنسيين وطابية عالية من التراب كساتر، وتوصل المياه بواسطة برابغ من الفخار إلى مستودع كبير مبني لتجميع المياه العذبة بجزيرة طوالود. والضاحية الثالثة هي قرية (حرقيقوا) وتقع في الساحل غرب جزيرة مصوع وبها قلعة مققولة ترجع إلى عهد السلطان سليم الأول يحميها سور به أربعة أبراج لحماية الطريق المؤدي إلى بعزره وزولا وبالقرية مسجد شيّده العثمانيون، ومساكن ضواحي مصوع عموما من المباني المعروفة التوكلات مبنية بالطين اللبن إلا ألقليل منها مبني بالحجر،

وإبراد مصوع يأتي من الأموال المربوطة على القبائل التي كانت تابعة للمحافظة والجمارك المقررة في ميناء مصوع والالتزامات المالية لعوائد المدينة المختلفة. ('') وأوكل إلى محافظة مصوع الإشراف على بعض النقاط العسكرية في الحدود بين السودان والحبشة مثل سنهيت، زولا، أم حلحل، أم كلوه، حرقيقوا وأرافلة، وربطت المناطق المختلفة كالميناء والنقاط العمكرية بخط تلغرافي.

وقد قسمت محافظة مصوّع من ناحية إدارية إلى عدة أقسام هي سمهر والحباب الذي كان يديره مأمور يساعده شيخ الحباب (٤١)

وهناك أقسام تكليس ودنكل والقنب (بني عامر) ومأموريات كوفيت والماريا السود ودهنك والمايلة، وحينما صارت منطقة الساحل محافظة واحدة عرفت بمحافظة البحر الأحمر، كان البدو في محافظة مصوع مقسومين إدارياً إلى نظارتين، نظارة دنكل ونظارة سمهر – كان يشرف على قسم سمهر (فرع النواب) المعروفون في مصوع وقد توارثوا الحكم منذ أن كانوا تابعين لوالي جدة، ورغم أن الخديوي إسماعيل لم يكن راضياً عنهم فإنه استعان بهم، لأن ظروف الحكم كانت تتطلب الاستعانة بالحكام المحليين ورجال القيائل (٢٤)

وتزايدت أهمية مصوع لموقعها الإستراثيجي والاقتصادي فزادت العناية بها وتقوية حمايتها من كل اعتداء حبشي أو أوروبي، واهتمت الإدارة بتوفير المياء من سافية (أم

كلوه) والاهتمام بها وعمرانها بما يتناسب ومكانتها المالية (٢٠)

ويتضح من هذا التكوين الإداري في مصوع أن الإدارة التركية كانت ترمي للسيطرة على أكبر نطاق على الساحل، وهي الداخل على الحدود بين السودان والحبشة، وربط هذه المناطق بغيرها بخطوط التلغراف لسرعة الاتصال ولقاومة تجارة الرقيق وتهريبه عبر البحر الأحمر، وشددت الإدارة على موظفيها في المناطق المختلفة، وأغلبهم من المجموعة المعروفة بالنواب لمراقبه مهربي هذه التجارة .(١١)

ونتيجة للتعديلات الإدارية المختلفة صارت مصوع عاصمة لهذا الامتداد الإداري، وعادت سواكن محافظة السواحل المسؤل من الإشراف العام، ولكن ظلت لسواكن ومصوع وضعيتهما المهزة.

القضاء في كل من سواكن ومصوع

ظل النظام القضائي في عهد الحكم التركي- المسري جزءاً من النظام الإداري. وارتكز أساساً على الشريعة الإسلامية، فقد أجرى السلطان سليمان القانوني نظماً داخلية عرف بسببها باسم القانوني، إذ أدخل بعض التغييرات في نظام العلماء والمدرسين وجعل آكبر الوظائف العلمية وظيفة المفتي. (64) كذلك فإن الإسلام كان راسخاً في سواحل البحر الأحمر الغربية، وقد شيد السلطان سليمان القانوني مسجداً في رواية عام ١٥٥٢، وكذلك انتشر الإسلام في عهد السلطان سليم الأول. فقد اتجه العثمانيون إلى حماية البحر الأحمر من خطر البرتفائيين، وعملوا على طردهم آخر الأمر، وقد أشتهر في هذه المنطقة رجال من علمائها والقوا الكتب الدينية والعلمية. ومنهم الحافظ جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ١٣٦٠م وقد تققه وبرع في طلب الهلم والحديث واعنتي به، وخرج وألف كتاب نصب الرابة لأحاديث الهداية (٤ مجلدات) من أجود كتب التخريج وأنفعها لدارسي هذا العلم (11)

وفي السودان نظم القضاء في العهد التركي بعيث مدار يرأسه مسؤول عنه عرف

(بقاضي عموم السودان) مقره في الخرطوم، وتشكلت محاكم في مراكز المديريات والمدن الهامة والأقسام والخطوط، حيث وضع في كل قسم أو خط قاض أو مفت وأحياناً قاضي لفرع القبيلة أو القبيلة. (٢٤) وانحصرت مهمة القضاء في النظر في كل ما ينشأ من خصومات بين السكان وقضايا القتل والسرقة والديون والأحوال الشخصية والوصايا والهبات ونقل الملكية وغير ذلك.(١٨)

وتشير اللوائح والقوانين والتعليمات الصادرة للمجالس القضائية في سواكن ومصوع الني أنها حرة في حد ذاتها، وتوقع أحكامها حسب القوانين، ولا يجوز أن تقتدي في ذلك بأوامر أو توجيهات الإدارة لأنها ليس لها سلطة عليها، ولكن يبرز تدحل الإداريين بصورة واضعة في اختصاصات القضاء حيث أن أعضاء الجهاز الإداري هم أيضاً أعضاء في المجالس القضائية، بل إن إلحافظ كان يرأس هذه المجالس (21)

كذلك أنشئت مجالس في سواكن ومصوع، وكانت عضويتها من أعيان وعمد وتجار النطقة؛ يختار المحافظ رئيس المجلس، ويتم اختيار الأعضاء عن طريق اجتماع يحضره محافظ المنطقة ورئيس مجلسها المعين ولكل مجلس جهازه الإداري من الكتبة.(٥٠) وساعدت طريقة الاختيار والانتخاب إلى مشاركة بعض الشخصيات المعروفة وعلماء اللدين في تولي مناهب القضاء والإفتاء، ففي سواكن ممن تولوا القضاء الشيخ عبدالقادر حسن، وعين الشيخ أوهاج سوفاي في سنكات والشيخ أبو فاطمة الأرتيقي في توكر والشيخ سليمان بن على في عقيق وجزيرة بهدور.(١٥) إلى جانب شخصيات فيتماعية في سواكن ومصوع وقد منحتهم الإدارة مرتبات شهرية وأعفتهم من العوائد والضرائب.

وقد نظمت المجالس المحلية بحيث يكون بعضها مكم لاً لبعض، قم جلس سواكن ومجلس مصوع يكون كل منهما مجلس استئناف للآخر بمعنى أن تستأنف كل قضية في المجلس غير الذي نظرت فيه. أما القضايا التي تتعلق بالأجانب الأوروبيين وغيرهم فقد كانت تحال إلى فناصلهم أو الدول التي ترعى مصالحهم، هذا فيما يتعلق بالقضايا المدنية، أما القضايا الجنائية فإنها تنظر برئاسة المحافظ أو وكيله. (**) أما القضايا التي تحدث بين العساكر وخاصة قضايا الدم فإنها تنظر أمام محاكم عسكرية. ولظروف تأخير القضايا حددت ضوأبط لإنهاء القضايا وعدم التعرض لأصحاب القضايا بسوء المعاملة والزجر والمراوغة وصرورة سرعة البت في القضايا وخاصة للمواطنين القادمين من الأرياف وأن تعطى الفرصة كاملة لأصحاب القضايا بالدفاع وتقديم الشهود مع مراعاة الفصل طبقاً للقانون الهمايوني: (**)

وعموماً فإن القضاء قد تعرض لفساد الإداريين ونزعاتهم الشخصية ومصالحهم الخاصة فتأخرت قضايا المواطنين، وأحسوا بكثير من الضرر والغين، وعانى المتقلون ببقائهم مدداً طويلة دون محاكمة، ففقد المواطنون الثقة في الحكم ونزاهة قضاته وكثرة جنح الاختلاسات والرشاوى بل أصبحت سمة بارزة صدرت حولها كثير من التوجيهات والشرارات، ووضعت المواد الرادعة لمن يرتكبها، فاثر ذلك في هيبة القضاء وأضعف مكانته (١٥)

الجيش في سواكن ومصوع

كان في سواكن أربعة بلوكات من البيادة يقودها ضابط برتبة معاون، ومجموعة من الطويجية وهي موزعة بين مأموريات المحافظة لضبط الأمن الداخلي وخدمة (القرقولات) وحراسة مهمات الحكومة، وقد خصصت فرق للقيام بخدمة الصحة في المستشفيات والكورنتينات وحراسة المنفيين من مصر إلى السودان ومرتكبي الجرائم الجنائية والمسجونين بالمحافظة.

أما في مصوعً فقد كان هناك عدد من الجنود مقسمين على عدة وحدات ولكن نتيجة لتوحيد القيادة بين الناكة وسواكن ومصوع الخفض عدد الجنود. وكانت الفرق المسكرية تقوم باعتمال أخرى غير الأمن والحراسة والدفاع عن البلاد وأمن الحدود، ومن تلك، الأعمال الزراعية، فقد أرسلت سنة بلوكات إلى توكر غرضها فقط خدمة الزراعة، كذلك

العمل في نقل الأخشاب وترجيل الطوب والعشر وكسر الأحجار وتعبيد الطرق. ولكن ديوان الجهادية احتج على تشغيل العساكر في أعمال ليس من صميم الخدمة المسكرية وسماها (الخدمة السقلية)،

وقد اهتمت الحكومة بالجيش وإمداده بأنواع السلاح المختلفة كما عملت على حث قادة الفرق العسكرية بالاهتمام بتدريب المساكر على فنون العسكرية ومقومات الجندية،(٥٥) وضرورة ترغيب الجنود في الاستمرار في الخدمة العسكرية وتفادي هروبهم وعصياتهم، وكانت لكل فرقة عسكرية، في مركز أو نقطة أو في الحدود، قيادة خاصة بها تشرف عليها، كما كانت المسئولية العامة لكل الفرق المسكرية من مهام المدير أو الحكمدار أو المحافظ المسئول في شرق السودان وسواحل البحر الأحمر، وإشرافه على كل المنطقة، التاكة وسواكن ومصوع وأحيانا امتدت فشملت رقعة واسعة حيث امتدت إدارة السودان حتى باب المندب.(٥٥)

العملةالمتداولة

تعددت أنواع وأشكال ومصادر العملة التي كانت متداولة في شرق السودان وساحل البحر الأحمر، فقد عرف الدولار المعروف (مارياتريزا) النمساوي الذي كان متداولاً وله قيمته في تجارة شرق السودان، وفي التبادل التجاري مع الحبشة (٤٧) ولمداولة هذا النقد كان لابد من وجود القراليجة وهي ملكة الأفرنج ومقصود بها الطفراء، ورسوم الصك الأخرى والنقط التي في جوانب الريال، وكان يستفاد من الذهب والفضة المستخرجة من السودان في صك التقود، وقد حددت فئات العملة الأخرى المتداولة .ومن العملة المتداولة الريال أبو طيرة، يساوي (٢٠) قرشاً والريال البتوا يساوى (١٩٠٠) (تسعة عشر قرشاً وعشرين وعشرين قرشاً وثمائية وعشرين مليماً مصرياً والريال المجيدي (١٠٠٥) يساوي عشرين قرشاً وثمائية وعشرين مليماً مصرياً والريال المجيدي (١٠٥٠) يساوي سنة عشر قرشاً وخمسة وثلاثون مليماً.

كذلك حددت قيمة الجنيه بما تساوى فيمته من الذهب على أن يكون الجنيه المصري معور التقدير والتمامل، واعتبرت قيمته مائة قرش والجنيه الإنجليزي يساوى عشرون قرشاً (٩٧ قرشاً و ٢٠ مليماً) مصرياً وقد ضربت أنواع هذه النقود من الذهب والفضة والبروئز.

وكان يقوم بالنحرى عن العملة والتدقيق فيها اختصاصيون يعرف الفرد منهم جونسنجي فإن وجدت من العملة الصاغ الخالية من الغش تسلم لصاحبها، أو يتم ضبطه فوراً إن ظهر بها أي نوع من الغش، وكانت تراعى مواصفات خاصة لتمييز العملة الصحيحة من المفشوشة، من تلك الاعتبارات أن يكون اللون أصفر وفاتحاً جداً ماثلاً قليلاً إلى البياض، وأن يكون صوت العملة أصم في الغالب، وتكون صكتها غير بارزة بروزا كلياً وغير منتظمة خصوصاً الطغراء، وتحمل تاريخاً محدداً حسب صدور المنشور الخاص بذلك من قلم حركة النقود (٨٥)

الماثية غيسواكن ومصوع والنشاط الاقتصادي

كان للتاكة ومصوع وسواكن إدارتها المالية الخاصة بها، ويوجد منسق مهمته التنسيق بين أموال هذه الجهات، فقد يحدث أن تصرف تعيينات لجنود من سواكن في التاكة، وفي هذه الحالة ترسل إشعارات الخصم إلى التاكة لتوريد المبلغ إلى سواكن بموجب مستندات أو راجعة (٢٠٠ ومن ضمن الإيرادات دخل العوائد، وهي الضرائب المضروضة على أعمال وأقلام معينة، من ذلك ضريبة ذبيح المواشى والدمغة على الأقعشة المنسوجة في السودان والجلود والدلالة على ما يباع في سوق سواكن أو مصوع، وعوائد النوبة وهي الضريبة التي تؤخذ على البضائع الواردة لسوق سواكن من الداخل، وعوائد أخرى تؤخذ من جناين ألميرى والسمسرة وجسر المرور.

وطريقة تحصيل العوائد نتم بنظام الالتزام، وقد اتبع هذا النظام بصفة ثابثة في المدن والموائل الهامة، فقد كان من حق أي تاجر أن يتقدم بعطائه للحصول على التزام

عوائد منطقة ما.

ولكن أخذ هذه الضرائب بعد تحصيل الرسوم الجمركية على البضائع آدى إلى تذمر التجار واستياتهم لأن الضرائب كانت تؤخذ على البضائع مرتين في البحر وفي البر في منطقة سواكن نفسها، وأنها كانت باهظة مما آدى إلى هذا التذمر والضجر، فاضمحلت التجارة وقل الدخل بينما الغرض الذي وضع عليه الأساس الاقتصادي هو تشجيع التجارة وترغيب التجار في العمل مما يساعد على التطور والعمران.(١٠)

كذلك تكويت مالية مصوع من عدة مصادر كالجمارك والمعاملات التجارية والعوائد المقروضة داخل المدينة. وأغلب الصرف كان يتم على الموظفين وبعض الإصلاحات، فقد بلغت مرتبات مستخدمي محافظة مصوع وتوابعها في الشهر عام ١٢٨٨ه /١٨٧١م مبلغا قدره ٧١٥٨٠ فرشاً، عبارة عن مرتبات المحافظ ووكيله وأمين الجمرك وكتبة الجمارك والشون والملاحات والصحة العمومية والمحاكم والأقسام وعمال المساجد والمحاسبين والصيارفة والجنود، كما منح سر تجار البندر راتباً شهرياً.(١١) ومن الدخول المهمة للميزانية في سواكن ومصوع نظام الجمارك، فقد كان لتنظيم الجمارك الدقيق والاعتمام بإداراتها أثر كبير في تزايد الدخل الذي أصبح دعماً كبيراً للميزانية، والمرتبات أو المرتبات أو المجز الذي يحدث في مناطق مختلفة من البلاد.

وبالرغم من جعل إدارة الميناءين، أحياناً، تحت إدارة واحدة، فإن النظام المالي ظل فيها قائماً على اللامركزية فلمصوع حساباتها ولسواكن حساباتها، لذلك عندما حاول مُتسينجر باشا محافظ مصوع طلب أموال اضافية تكمل مشروع إمداد مصوع بمياه الشرب لأن ميزانيتها لا تفطى ذلك، ذكره الخديوي يضرورة اعتماد كل منطقة على نفسها (١٢٠)

وقد اتسمت الإدارة التركية في سواكن ومصوع بالنشاط الزراعي، واعتبر مشروع ممتاز باشا للمباء في سواكن مشروعاً رائداً حينذاك. كذلك اعتبرت الحكومة نفسها المالك للأراضي، ولكنها اعترفت بملكية جانب من الأرض لبعض المواطنين الذين يحملون مستندات وحججاً شرعية، تثبت ذلك، ولا يحق لأي شخص أن يضع يده على الأراضي المستندات وحججاً شرعية، تثبت ذلك، ولا يحق لأي شخص أن يضع يده على الأراضية الميرية، في حين عمدت الحكومة إلى تأجير أراضيها للمقتدرين لاستثمارها في الرراعة لمدد معددة وذلك لتعمير الأرض وإصلاحها وكان إيجار الأرض يتم عن طريق المزاد – أي تعلن الحكومة عن قطعة الأرض وتحدد موعداً لتسمجيل أسماء الراغبين في المزاد، ثم تعلن الأسماء التي يحق لها دخول المزاد.

وقد اهتمت الحكومة بزراعة القطن والقمع، وأجرت في ذلك تجارب عديدة فنجعت زراعته في بعض الأراضي، ورغم وجود عوائق مثل الحرارة الشديدة وآفة الأرضه في دلتا توكر وبعض الأراضي الأخرى، إلا أن التجرية ظلت مستمرة، وخاصة زراعة القطن وقد شجعها في ذلك زيادة أسعارة [⁷⁷] فاهتم ممتاز باشا بزراعته حتى ارتبط باسمه، واعتنى بالأرض وتوفير مياه الشرب والرى في سواكن ومصوع، وخاصة منطقة سواكن للتخلص من مياه الآبار المائحة، والعناية بالصعة العامة وتوفير زراعة الخضروات الغنية (بالفيتامينات)، وتقليل هجرة سكان سواكن في فترة الصيف إلى جبال سنكات واركويت، لأن تلك الهجرات تقلل من فعالية أعمال الصناعة وتعطل حركة التجارة فتضر بالمسالح الاقتصادية (¹¹)

وقد لاحظ ممتاز باشا الفوائد التي عادت للسكان من زراعة القطن، فقد بلغ سعر القنطار عند حصاده في عقيق ثلاثة ريالات، واعتبر ذلك السعر مجزياً لأنهم أرسلوه إلى مصدر من غير حلح، وأخذت عليه عمولات في كل من سواكن ومصدر، ومن ثم لجأت الإدارة إلى تركيب عند من المحالج في سواكن وتوكر من النوع الذي يدار بالثيران، ولكن استخدام الثيران لم يكن دائماً مقيداً، فقامت الإدارة بتركيب محلج يدار بطاقة هيدرولوجية.(١٥)

أما محافظة مصوع فقد بلغت فيها الأراضي الصالحة للزراعة تسبة كبيرة، ورغم ذلك فإنه في عهد منسجر لم يكن المزروع يكفي لقوت سكانها فيضطرون لاستجلاب

الذرة من منطقة التاكة، فضلا عن أن تجار الحيشة بمارسون تجارة القطن، ويشترون القنطار الواحد بما يصل إلى خمسة عشر ريالاً، علاوة على أن السفن تحمل القطن إلى الجهات المصدر لها كالهند وأوروبا فيباع هناك بأسمار أكثر، ولذلك فإن زراعته هنا أيضا تكون مصدر كسب لكثير من السكان.(١٠) كذلك اقترح تربية الحيوانات، وتحسين نسلها فضد عن إدخال تجارة الصوف ضمن الصادرات، ورغم هذه الجهود فإن استفادة الدولة كانت أكبر مما يناله المواطن العادي فإن ما يلحقه من ذلك كان ضئيلاً جداً فعندما بلغ قنطار القطن ثمانية وعشرين ريالاً لم ينل المزارع إلا ثلاثة ريالات فقط.

ومن الأعمال المشهورة في سواكن ومصوع تجارة الملح، فقد اعتبرته الدولة أحد مصادر الثروة الرئيسية، ولهذا أنشئت له إدارة خاصة للإشراف على استغلاله، وكان الملح ينقل بالقوافل إلى داخل البلاد، كما كان ينقل بالبواخر والسنابيك في البحر الأحمر إلى أسواقه في خارج البلاد، وفي البلاد العربية وغيرها.

وكان استغلال الملح واستخراجه يتم عن طريق المراد، ومن أشهر الملاحات في النطقة ملاحات رواية ودرح، وكان نقل هذه السلعة بين سواكن ومصوع وغيرهما يتم عن طريق الجمال، وهي وسيلة كانت تستخدم أيضا في نقل البضائع الأخرى سواء الواردة إلى ميناء سواكن ومنها إلى جهات السودان الأخرى أو التي تنقل من الداحل إلى سواكن.

ومن المشروعات الهامة الذي قامت الحكومة بدراستها ووضع الترتيبات لإنشائها مسألة مد خطوط السكك الحديدية وربط سواكن بالثاكة ومصوع، وكانت الحكومة ترى أنه بقيام السكة الحديد يمكن استصلاح أراض زراعية واسعة، وزيادة الكمية المنقولة من القطى والغلال، وإنعاش حركة التجارة معا يساعد على تغطية إنشاء السكة الحديدية.

ولكن هذه المشروعات لم تنفذ للصعوبات المالية التي واجهتها، ولاعتراض بعض المسئولين على ذلك، على أساس أنه يمر عبر صحراء قفر خالية من السكان والعمران، والأرض أغلبها رملية أو صلبة لا تصلح للزراعة وأمطارها قليلة مع ندرة في المياه العذبة، فالمياه مائحة لا تصلح للوابورات أو الركاب.(١٧) واهتمت الحكومة في سواكن بعسائة

البريد والبرق، فقد ساعد توصيل الخطوط التلفرافية في سرعة وصول الأخبار وسلامة وصول البريد المالية والخطابات، وقد ساعد وجود المحطات في الطريق ووجود متعهدين لسلامتها وأمنها وحماية وصول البريد حتى إذا كان يحمله رجال عاديون ليسوا من الجهادية.(١٨)

من مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في سواكن ومصوع

لقد تميزت منطقة شرق السودان وسواحل البحر الأحمر، بوجود كثير من الأجانب، من الأتراك والأوروبيين والشوام والهنود، وقد نال هؤلاء الأجانب استيازات وكسبوا احترام المسئولين فاستجابوا لطلباتهم وتأمينهم على أرواحهم وأعراضهم وعهودهم، كما تحققت لهم مكاسب عديدة في الحصول على الوظائف وفي التجارة والضيافة. (١٠) كذلك ظهرت في التأكة والقلابات طائفة التكرور الوافدين من المنطقة. الواقعة غرب دارفور من بلاد السودان(٢٠) قادها طريق الحج إلى هذه المنطقة، فقد كان دافعها الأساسي إلى هذه المنطقة دافعة دافعة دينياً بغرض أداء فريضة الحج، ولابد أن يكون قد تحلف بعضهم في سواكن.

وقد اهنتمت الحكومة بالمناسبات الدينية والاحتفالات القومية وأعياد المواطئين، فهي تعلنهم بمواعيد الأعياد كميد الفطر وعيد الأضعى وبداية شهر رمضان المعظم، وكان قاضى البندر والمفتى وبعض المستولين يقومون بتعري رؤية الأهلة في هذه المناسبات، وعند ثبوت الرؤية يعلنون ألجهات المختلفة عن طريق البريد السريع أو التلفراف. وكان قرار المفتى يعمل به دون تحريف وخاصة بداية صوم رمضان، ويدعم رأي المفتى بقرار يصدر من مجلس البلدة يضم القاضى والمفتى وبعض العلماء والأعيان . فقي سؤاكن كانت تطلق المدافع عند ثبوت الرؤية وإعالانها إيذانا بذلك، وتعامل الإدارة دائماً في توحيد مواعيد هذه المناسبات، ومواعيد الاحتفالات والمهرجانات.(٢٠)

وكان لإكمال شبكة التلفراف بين سواكن ومصوّع أثر كبير في توحيد مواعيد هذه

المناسبات، وتطلب الإدارة في إعلانها بيوم العيد من المحافظين والمآمير وكافة المسئولين الإداريين والقرق العسكرية تنظيم هذه المناسبات بالاحتفالات ونشر الأعلام وتزيين الطوابي والقلاع، وقيام العساكر باستعراصات عسكرية مع مراعاة أداء الشعائر كصلاة العيد.(۲۲)

وقد شملت الاحتفالات الرسمية بجانب الأعياد يوم المراج ٢٧ رجب والذي يعتبر من اعظم المناسبات التي تعد لها الاحتفالات في سواكن إذ يجنمع السكان في المساجد، ويليسون أضخر نيابهم ويزورون بعضهم في هذا اليوم، وهناك الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، أما يوم عاشوراء فهو من الأعياد التي لا تقام لها شعائر.

ومن آمثلة المهرجانات التي ثقام بمناسبة الأعياد، الألعاب الجماعية حسب رغباتهم وقدراتهم. ومن أشهر تلك الاستعراضات ما كان يقام في مدينة سواكن خلال أيام الأعياد، وكانت تشرف على هذه الأعياد والمهرجانات لجنة عليا برأسها للحافظ أو من يمثله، ويختار اعضاؤها من قادة الفرق العسكرية وبعض كبار الموظفين ويقومون بالتعضير، والإعداد ووضع البرامج، وتحديد المكان، والمواعيد، وتنظيم الألعاب، واختيار المستركين في المهرجانات، ووضع اللوائح والشروط التي تنظم المسابقات، وتحديد المحافظ والموافز والمكافآت التي تمنع للفائزين.

وعندما استقرت أحوال المواطنين وتحسنت، ظهرت طبقة من الأغنياء من بين الأجانب الوافدين أو المواطنين الذين استفادوا من النظام الاقتصادي والمالي للحكومة التركية. وكان أغلبهم من التجار الذين حصلوا على امتيازات اجتماعية واقتصادية،

وقد اهتمت الإدارة التركية - المصرية بالتعليم على وجه خاص، فعندما أنشأت مدارس بالسودان. راعت الاهتمام بهذه المنطقة الشرقية فأنشأت لها مدرسة خاصة بها في كسلا بحيث استوعبت هذه المدرسة مائة تلميذ من المناطق المختلفة.(٣٠)

كانت نظرة الحكم التركي - المصري تقوم على أن يكون التعليم مقصوراً على أبناء الضباط، والموظفين الأثراك وبعض كبار الزعماء والمشايخ، لكنها بدأت تعطى مجالاً لأبناء الطريقة المجذوبية التي أسسها شيخها محمد المجذوب بن الشيخ قمر الدين، وقد أسس هذا الشيخ مسجداً في سواكن عرف بالزاوية، والتي أخذت تؤدى رسالتها في مجالات التدريس والتصوف وتسليك الطريقة المجذوبية وبمجهوداتها تحول كثير من سكان سواكن إلى أهل علم ومعرفة دينية (٧٧)

وكان السيد محمد عثمان الكبير مؤسس الطريقة الختمية في السودان قد حضر موفداً من قبل أستاذه للحبشة وأقاليم البحر الأحمر وصفيد مصر والسودان.(^\)

وعند حضورهم إلى شرق السودان اتبع في نشر تعاليم الإسلام إساوباً لنشر طريقته. وقد ساعد وجود الأسر الدينية على تعميق مفاهيم الدين الإسلامي بين مبكان المنطقة التي تشمل أرتريا الحالية وخاصة بني عامر والحباب. ظل الحباب على النصرائية لمدة فرن تقريباً قبل دخول طريقة الختمية إلى منطقتهم، ولكن ضعف أثر الكنيسة في أرتريا وظهور دعاة كشيخ الطريقة الختمية ومرور التجار المسلمين بين هذه القبائل، وتقهقر أفوذ الحبشة أمام زحف الإدارة التركية - المصرية ساعد على انتشار الإسلام دون معارضة، واعتداق الحباب للدين الإسلامي واعتقادهم في طريقة الختمية، قوى نفوذ الطائفة بينهم وساعد على انتشارها(٢٩) وقد انتشرت الطريقة الختمية في كسلا وامتد نفوذها إلى سواكن لأن جعفر عظهر كتب تقريراً للإدارة المصرية استقى معلوماته من اشخاص مقيمين في سواكن لاحظوا أثر المجذوبية والصراع بين الطائفتين المجذوبية والختمية.

وعموماً فإن دور الطرق الصوفية كان بارزاً في حياة السكان الاجتماعية والدينية وأصبح لكل طائفة أسلوبها ومنهج طريقتها فظهروا في المجتمع وطبعوا حياتهم به فكان مميزا لكل طائفة، وأصبح لمدائحهم وأورادهم واحتفالاتهم مظهراً اجتماعياً خاصاً، وكان لزعمائها أثر في إزالة كثير من المنازعات والمشاكل التي تطرأ بين القبائل في سواكن وسنكات وتوكر (١١) كل ذلك بدل على أن المجتمع انتابته ظواهر اجتماعية وثقافية جديدة في هذه المجالات وغيرها، مما لا يمكن حصره في هذا الحيز، وهي نماذج لها دلالتها في الحياة المتطورة.

المواطنين. ووضعت لهذا النموذج من التعليم مناهج جيدة وخاصة في علوم الدين ودروس اللغة العربية وتدريس مواد النصو والصرف وخط الثلث والرقعة، وكانت هذه المدارس على مستوى التعليم السائد في مصر .(٢٠) وتدرس اللغة التركية، وقد وافقت الإدارة على انتداب فقيه ملم بعلوم الدين ويحفظ القرآن الكريم إلى مصوع ليقوم بتعليم أبناء المواطنين والمستخدمين هناك وذلك بناء على التعاس مقدم منهم في هذا الصدد.

وبمرور الوقت السبعث فاعدة التعليم في شرق السودان، وأسمنت مدرستان لتربية وتعليم الأطفيال هي كل من سبواكن ومنصوع، ولكل مندرسية من المدرسيتين هي سبواكن ومضوع معلم براتب شهرى قدره أربعمائة قرش، وتم اختيار التلاميذ وعددهم خمسون تلميذاً لكل مدرسة.

وقد اهتم مُنسئجر باشا محافظ مصوع بأمر المدرسة وأعد لها رسماً هندسياً، وهو عبارة عن مجمع الإقامة مدرسة ذات مساحة واسعة يقام في وسطها المسجد.

كذلك اهتمت الإدارة التركية – المصرية، بالصحة العامة، فأنشأت المستشفيات وعينت الأطباء والصعيادلة، وأقامت إدارات صحية في كل من المدينتين لمزيد من الرعاية والرقابة، على أن يقوم المجلس بتحصيل رسوم صحية على الخدمات الطبية (الكورنتينات). (٥٠) وقد بذلت الإدارة جهوداً في مجال الصحة العامة، لرعاية صحة المواطنين والعساكر والموظفين والكشف على المومسات وإعدام الخمور، والعناية بالنظافة المامة، وعنزل المصابين بأسراض معدية، وعندما أحس العمساكر في سواكن بداء (الاسكربوط) بسبب نقص الفيتامينات لقلة الخضر والفواكه، شرعت الإدارة في مشروع مياه التمانيب للزراعة ومياه الشرب العذية، واتخذت إجراءات لتوفير المقويات ويعض مياه التمانيب للزراعة ومياه الشرب العذية، واتخذت إجراءات صحية، فقد كان مياه النمانيب للزراعة ومياه الشرب العذية، واتخذت إجراءات صحية، فقد كان ركابها ويضائعها يبقون في الحجر الصحي (الكورنتينات) مدة محددة، يجري فيها تطعيمهم، ما عدا الوابورات القادمة من السويس مباشرة إلى سواكن أو مصوع.

وكان للفرق الصوفية أثرها في ازدهار الحياة الثقافية والاجتماعية، فقد وجدت

الهوامش:

- ١- محمد طريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقى، ص ١١٤، بيروت. دار النفائس، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
 - ٢- نفس المبدر، ص ١١٥.
- ٣- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ج ١، ص ٦، مكتب الأنجلو التاهرة، ١٩٨٠م .
 - 4- تقس الصدر، ص ٩.
 - أمين سامي باشا، راجع تقويم النيل وعسر إسماعيل باشا، النجلد الثاني من الجزء الثالث.
- ١١- السيد محمد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستممرتي إرتريا والصومال.
 ص ١٦، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٠.
 - ٧- محمد صيري، مصرطي إفريقها الشرقية، هرروزيلعويريره، ص ، ٦١، مطبعة مصر،
 - ٨- يقس الصدر، ص ٦٨.
- ٩- عوض عبد الهادي: الإسلام في سواحل البحر الأحمر الغربية . مجلة دراسات إفريقية المدد الثالث رجيه ٢٠١٤هـ أبريل ١٩٨٧م، من ٥٠.
- 10. Hill, R, Egypt in the Sudan, 1820-1881, p. 74, Oxford, 1959.
- 11-محمد فؤاد شكرى، مصروالسيادة على السودان، الوضع التاريخي المسالة، ص ٢٢، القاهرة،
 - ١٢- محمد منالح ضرار، تاريخ السودان، البحر الأحمر إقليم البجة، ص ١٠٩. بيروت. ١٩٦٥م.
 - ١٢- نفس المندرة من ١٢٢.
 - 14- محمد مبالح ضرار، **تاريخ سواكن والبحر الأحم**ر، ص ٥٥، دار الفكر بدمشق، ١٩٨١م.
 - ١٥- محمد صالح شرار، سواكن ج ٢-١، من ٤٩.
- 11- أغلب مصادر تاريخ المدينة ذكرت ذلك منها، السخارى في التحقة اللطيفة والبشوني في الرحلة الحجازية وغيرهم.
 - ١٧- عبد العزيز أمين عبد التجيد، التربية في السودان، ج ٢، ص ١٥٦.

- ۱۸ سبجلات محافظة سواحل البحر الأحمار، صادر، (القلعة). س ۲۱/٤٥/۱۰ . رقم ۱۹ شوال ۱۹۳ شوال ۱۹۳۰ .
 ۱۲۹۷ ، (۲۱ سبتعبر ۱۸۸۵)، تقریر رقم ۲ من بندر سواکن
- 19. Burckhardt, J. L. Travels in Nubia, London, 1819, pp 432 447.
- ٢- منوض عبد الهادي، منسالم تاريخ الحكم الشركي المصنري في إقليم الشاكة. سنواكل، ومنصدوع (١٨٨٥-١٨٨٥) هن ٤٠ رسالة دكتوراة مخطوطة ١٩٧٨م .
 - ٢١- شوقى عطا الجمل، الوثائق التاريخية اسياسة مسرقي البحر الأحمر، ص ٥١.
 - ٢٢ تقس الصندر، ص ٥٧ -
- ٣٢- سجالات مصوع صادر (القلمة)، ص١/١، رقم ٣٣. (١ فبراير ١٨٧٨)، ص ٣١ إلى بكياشي أورطة مصوع.
 - ٢٤- عوش عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المعري في إقليم التاكة، ومصوع، ص ٢٩٢.
 - ٥٦٠٠ شوڤي عطا الله الجمل، المعدر السابق، ص ٨٨.
 - ٣١– تقني الصندر، ص ٨٤،
 - ٢٧- عوض عبد الهادي، معالم الحكم التركي- المصري في إقليم الثاكة وسواكن ومصوع. ص. ٤٦.
 - ٢٨- محمد صبري. **الأميراطورية السودائية في القرن الناسع عش**ر، ص ١٦٢.
- 29- Hill, op. cit, p. 84
- ٣٠- محافظ الثعليم (القلعة)، رقم ٩٦، ٧ دى القعدة ١٢٨١ ؟ أبريل ١٨٦٥. من أهندينا إلى معتمده طي الأستانة.
 - ٣١- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي في إقليم التاكة سواكن ومصوع، ص. ٥٢.
 - ٢٢- نفس الصعر ،
- ٣٢- شوقي عطا الحمل، المصدر السابق، ص ٤٢، ثرجمة لنص الفرمان الصادر بإعادة ولايتي سواكن ومصوع للإدارة المصرية في ذي الحجة ١٢٨١ (مايو ١٨٦٥).
 - ثوقي عطا الله الجمل، الصدر السابق، ص ٤٢.
- ٣٥- محافظ أبحاث السودان (القلعة)، رقم ١٠، ٣٢ شوال ١٢٨٢، (٢٨ فبراير ١٨٦٧م) إرادة صادرة
 إلى حكمدار السودان،
 - ٣٦ عوض عبدالهادي، معالم تاريخ الحكم التركي-المسري في التاكة سواكن ومصوع، ص ١٤٦.

- ٣٧٠ أمين سامي باشاء المعدر السابق، المجلد الثاني، ص ٥٣٧.
- ٢٨- سجلات محافظة سواحل البحر الأحمر، صادر (القلعة)، ص ١٤٥/١٠/ رقم الرمضان ١٢٩٧/
 ٢٣ أغسطس ١٨٧٩، تقرير رقم (١) عن سواكن.
- ٣٩- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المصري في إقليم القاكة وسواكن ومصبوع. ص ١٥.
 - ٤٠ نفس الصدر، ص ١٥٤،
 - أغ طهورات، وتعنى التعيين المؤهد في الخدمة أو نطام اليومية أو المشاهرة.
- ٢٤- محافظة سواحل البصر الأحمر وزنجبار (القلمة) محفظة ١١. ٤ محرم ١٢٨٨/ ٢٧ مارس ١٨٧١.
 تقرير من أحمد ممثار باشا .
- 13- محافظ أبحاث السودان (القلمة) ١٢٥٤ (رقم ٢ ص ٤٢. غاية محرم ١٢٩٤) ١٤فيراير ١٨٧٧م من محافظ مصوع إلى المية السنية .
- ألاً عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المصري في إقليم التاكة وسواكن ومصوع، ص
 107.
 - ٤٥ معمد طريد بك المحامي، المصدر السابق، تحقيق إحسان حقى، ص ، ٢٥١
- 53 انظر مقدمة نصب الرابة لأحاديث الهداية. نشر الكتبة الإسلامية، دار إحياء التراث المربى، ص ع
 ط ٢٠ ١٩٩٣ (١٩٧٣).
- بنجالات سواكن مسادر (القلمة) من ٤/٥/١٧، رقم ١٢٥٣، ٣ ربيع آخر ١٢٨٥، ٢٤ يوليو ١٨٦٨.
 خطاب إلى قاضى بدر شواكن".
 - ٤٨ حسين سيد أحمد الفتي، تطور نظام القضاء في السودان، مله ١٠ س ٧١، الطبعة الأولى ١٩٥٩.
- ٤٩ محافظ سواكن وارد (اتقلعة)، ١٨٧٧، تعليمات وقتية للإحراء بموجبها في مجلس سواكن ومصبوع حسب الجاري بمحالس الوجه البحري في هيئة المجالس الابتدائية .
- 50. Hear, G. Studies In the Social History of Modern Egypt, Chicago 1969, pp.113-114.
 - 01 محمد معالج شرار، سواكن ج ٣ –5، الصدر السابق، س ۽ 11
 - ٥٢- محافظ سواكن القلعة ١٨٨٦، فيراير ١٨٨٦، من رئيس مجلس النظار نوبار باشا.
- ٥٣- القانون الهمايوني: وهو عبارة عن معشور سلطاني صدر هي عام ١٨٥٦ ويعرف بالخط الهمايوني،

وفيه وعود بتجديد الحريات عقب انهاء حرب القرم، وتأكيد بأن الدولة العثمانية ماضية في المحافظة على رعايا الدول المسيحية وتأمينهم شد العدوان عليهم ومساواتهم بالرعايا المسلمين راحع عوض عبد الهادى، معالم تاريخ الحكم التركي – المسري في التاكة، سواكن ومصوح، ص

- ٥٤ عوش عبد الهادي، نُفس المصادر، ص , ١٨١.
- ٥٥ محافظ سواكن وارد (القلعة) ١٨٨١. ٦ رجب ١٢٩٨، ٦ مارس ١٨٨١) من وكيل محافظ سواكن إلى ناظر الجهادية،
- ٥١- مندافظ سنواكن (القلمة) ١٤٠١، ١٤ ربيع أول ١٣٠١ (١٢ ينابر ١٨٨٤، من حكم دار العجوم إلى قومندانية عساكر إرسالية سواكن.
- 57. Holt, P.M. The Modern History of the Sudan, London, 1967 p. 134.
- ٥٨ عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المصري في إقليم التاكة، سرِّ أكن ومصوع، ص
- ٥٩- الراحمة، هي مستند مالى في باطنه أسماء موظفين أو عمال أو جنود أو متمهدين أو غيرهم تقاضوا أموالا من الخزيبة أو حصلوا على مواد وتعيينات من شؤن البرى مقابل عمل أدوه، كل واشع ختمه أو توقيعه أمام اسمه. وهناك راجعة إضافة وهي مستند كإذن صرف لجهة معينة في حالة عدم معرفة الأسماء وتشمل المبلغ المراد صرفه والجهة المستفيدة وبند المعرف والإدارة التي تتحمله انظر عوض عبد الهادي، المصدر العمايق، ص ٢١٧ هامش.
- ٦٠ عوض عبد الهادى، معالم تاريخ الحكم التركي · المعري في إقليم التاكة، سواكر ومعدوع، ص
 ٢١.
- ٦١- سبجلات مصنوع صنادر (القلمة) ص ٤/١/١٦، رقم ١ ص ١٠، ٦ رحب ١٢٨٨، (٢١ سيتمير ١٨٧١) إلى ديوان الداخلية.
- ٦٢ محافظ أمحاث السودان، القلمة ١٢٨٨ (٢) رقم ٤٥ ص ٧٥، ٥ دى الحجة ١٢٨٨. (١٥ فبراير ١٨٧٢) من المية السنية إلى المالية ،
- ٦٢- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المسري في إقليم الثاكة، سواكن ومعموع، ص
 ٦٢٠.
 - يا» تقييه، ص ٢٣١،

- ٦٥– محافظ أبعاث السودان (القلمة). رقم ٥٠ ص ٦٦، ٦٦ صفر ٦٣٩١، (٤ أبريل ١٨٧٤) من مديرية شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر،
- عوض عبد الهادي، معالم ثاريخ الحكم التركي "لصبري في إقليم التاكة. سواكن ومصوع. ص ٢٢.
 تقين المعدر من ٢٦٩.
 - ٦٨- نفس الصندر، من ٢٧٥.
- ٦٦- محمد الأمين سعيد، عصدري عباس وسعيد في السودان، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم ١٩٧٦.
 صرر ٣٣٧.
- ٧٠ محمد النور بن ضيف الله، كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في المبودان، تحقيق يوسم عصل حسن الطبعة الرابعة، مطبعة حامعة الخرطوم، ص ٨١
- ۷۱ سلج الات سلواكن صدادر (القلعلة) ص ۵/۵/۷۰ رقم ۱۱۳ ص ۱۱۷ م. ۲ شلوال ۱۵۹۵ (۲۸ أكتوبر۱۸۷۷) لوكيل محافظة مصر،
- ٧٣- عوص عبد الهادى ، معالم تاريخ الحكم التركن-المصري في إقليم التاكة. سواكن ومصوع، ص
 - ٧٢ آحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ التعليم في مصر ،** ج٢ ص ٣٨٩ ، ٢٩٠
 - £٧- نفس المصدر، ص ٣٩٠،
 - ٧٥- معافظ سواكن، القلعة ١٨٨٦، ٢٢ رحب ١٩٢٨، ٢٢ فتراير ١٨٨١. من وكيل معافظة سواكن.
 - ٣٦- عومل عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي-المعري في إقليم التاكة، سواكن ومصوع، ص.
 - ٧٧- نفس المصدر، س ٢١٥،
- ٧٨- محمد إبراهيم أبر سليم. "محطوط في تاريح مؤسس الختمية مجلة لدراسات السودائية. العدد الأول، الجلد الأول شعبة أبحاث السودان .
- ٧٩- عوض عبد الهادي، معالم تاريخ الحكم التركي المصري في إقليم التاكة، سواكن ومصوّع، ص ٣١
- ٨٠- محافظ أبحاث السودان، القلعة ١٢٨٧، وثيقة ٦٩، ١٧ جمادي أول ١٣٨٢، ٨ اكتوبر ١٨٦٥، للأعتاب الكريمة من جعفر مظهر،
- ٨١- محافظ سواحل السعر الأحمر، القلعة ١٨٨١، من مشايخ غربان إلى محافظ سواحل البحر الأحمر،

تعقيب على ورقة

البروفسيرعوضعبدالهاديالمط1 سواكنومصوعفيعهدالحكمالتركي-الصري

الأمين عبدالكريم أحمد

تعرض مقدم هذه الورقة بشكل خاص للإنجازات الداخلية التي تمت في الموقعين المذكورين إبان الفترة المذكورة في نطاق محدود، ولم يتعداه بالنظرق لنتائج وآثار الوجود التركي-المصري فيهما على الأحداث التاريخية التي اتسمت بها المناطق الواقعة إلى الداخل منها. سأعقب فيما يلي عن مصوع، على وجه الخصوص، وأثر الوجود التركي-المصري فيها في الوضع الداخلي في اليوبيا، وهي جوانب كان لها قدر من الأهمية يجعل ذكرها مستحسناً. أورد منها الآتي:-

أهمية مصوع باعتبارها الميناء الرئيسي لأثيوبيا، مقارنة بموانئ عقب، تاجورة، زيلم وبريرة، والمعبر لمعظم صادراتها ووارداتها. هوصول القوافل التجارية إليها قادمة من مناطق الهضاب الأثيوبية بعد توقف موسم هطول الأمطار(يونيو-أكتوبر) وفي صحبتها الحجيج من مسلمي ومسيحيي أثيوبيا كان مناسبة هامة لتضاعف أعداد سكانها بما يقارب الثلاثة أضعاف أحياناً، وبالتالي لازدياد النشاط التجاري في مصوع بشكل كبير،

كان طريق القوافل الرئيسي من وإلى مصوع يمر عبر مدن عدوة في إقليم تقري، وقندار في بقمدر، حيث يتفرع منه طريق يؤدي إلى المتمة القلابات على الحدود الأثيوبية السودانية، ثم يواصل مسيرته عبر باسو في قوجام واساندابو في قودر، وينتهي في ساكا في وسط مماثك الأورومو الخمس المسلمة الواقعة في أقصى الجنوب الفريي لأثيوبيا.

ونسبة للارتباط الوثيق منذ القدم بين النشاط التجاري وانتشار الدعوة الإسلامية وانفراد مسلمي أثيوبيا (الجبرنة) بالسيطرة على التجارة فقد كان لهذا الاتصال عبر ميناء مصوع الفضل الأكبر في نشر الإسلام وتعاليمه ويسط الطرق الصوفية في المدن والقرى التجارية الواقعة على طول ذلك الطريق وفي ما جاورها من مناطق.

وقد ازداد انتشار الإسلام في إثيوبيا خلال فترة 'عصر الفوضى أو عصر الأمراء'. وهي الفترة الممتدة من ١٧٦٩م إلى ١٨٥٤م، والتي عرفت في التاريخ الأثيوبي بـ "زمانا مسافنت " Zamana Mesafent". وهي فقرة اتسمت باضمحلال سلطة الأباطرة إلى درجة أنهم أصبحوا مجرد دمى يولون العرش ويخلعون بمشيئة الأوصياء عليهم من حكام الأقاليم. وفي نفس الوقت ازداد نفوذ حكام الأقاليم الذين استقلوا عن سلطة الأباطرة بالسيطرة على موارد أقاليمهم وسخروها لتمكين مكانتهم السياسية والعسكرية وفي الاقتتال فيما بينهم في حروب عديدة مدمرة بهدف السمي لتولي منصب الوصي على الأباطرة.

وقد نجح زعماء قبائل اليجو Yejju الأوروبية المسلمة القاطئة في إقليم بقمدر في تولي منصب الوصي على الأباطرة المقيمين في العاصمة قندار والاحتفاظ به منذ أواخر السبعينيات من القرن الثامن عشر: وبالثالي أحكموا قبضتهم على مقاليد السلطات السياسية والعسكرية الفعلية في البلاد، وعلى الرغم من أن زعماء اليجو كانوا قد تتصروا، ظاهرياً على الأقل، وتزاوجوا مع نبلاء الأمهرة ومع أفراد من الأسرة المالكة وتطبعوا بطباع الأمهرة في سبيل الاحتفاظ بمراكزهم وبهيمنتهم فإن رعاياهم وحلفاؤهم من قبيلة الولو Wollo الأوروبية المسلمة ظلوا على إسلامهم، هذا الوضع ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في اتساع رقعة انتشار الإسلام في أثيوبيا،

استخدام الخديوي إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩م) لميناء مصوع كمركز متقدم تحركت منه حملات عسكرية توسعية خلال أعوام ١٨٧٥- ١٨٧٦م،

- المحيط الهندي، ولكنها اضطرت أن تعود آدراجها بسبب الاحتجاج البريطاني دفاعاً عن نفوذ سلطان زنزيار على تلك المنطقة.
- ب- حملة بقيادة محمد رؤوف باشا نجعت في إحكام السيطرة على موانئ بربرة، بلهار وزيلع، ثم اتجهت من زيلع إلى إمارة هرر المسلمة واحتلتها دون مقاومة تذكر في ١١ أكتوبر ١٨٧٥م. وكان ذلك بداية لوجود تركي-مصري في هرر استمر لعشر سنوات.
- ج في نفس الوقت تقريباً تحرك من مصوع ويرنز منزنقر (Wemer Munzinger)على رأس قوة صفيرة لتأمين ميناء تاجورة ثم التوعل عبر بلاد المفر الدناكيل (إلى شوا). تعرضت الحملة إلى كمين أعده لها العفر في منطقة أوسة Aussa، وقتل معظم أفرادها بما فيهم منزُنقر نفسه، بينما انسحب الباقون إلى تاجورة.
- د- الحملة الرابعة والمكونة من نحو أنفى مقاتل كانت بقيادة الكولونيل الدنماركي أمرندروب (Ahrendrup) بك، بدأت مسيرتها من مصوع في اليوم الثاني من أكتوبر ماهرندروب (Ahrendrup) بك، بدأت مسيرتها من مصوع في اليوم الثاني من أكتوبر الم٧٥ متجهة نحو عدوة، تصدى لها الإمبراطور يوهانس بجيشه في موقع فُندت (Gundet) في الصباح الباكر من يوم ١٦ نوفمبر، وبعد معركة وجيزة استمرت لساعات قلائل أوقع الإمبراطور بها هزيمة نكراه؛ وكبدها نحو ٥٨٠٠ قتيل كما غنم نحو الفي بندقية حديثة وبعض مدافع الميدان.
- هـ الحملة الخامسة والأخيرة، وعدد أفرادها نعو 10 ألف مقاتل والهادفة للانتقام من هزيمة قندت، فقد كانت بقيادة السردار محمد راتب باشا، وبرفقته مجموعة من الضباط الأمريكيين الدين خدموا في الحرب الأهلية، أمثال الجنرال لورنج . (W.W.) Lonng والكابئ داي، (Dyc) تصدى لها يوهاس وألحق بها الهزيمة في معركة قورة (Gura) والتي استمرت لثلاث أيام ٧-٩ مارس ١٨٧٦م.

عدم وجود محاولة لتفسير استعرار الوجود التركي-المصري في مصوع لتلك الفترة الطويلة وعدم فيام أباطرة أثيوبيا أو بالأقل زعماء إقليم تقري المجاور لمصوع بمحاولة جادة بفرض الاستيلاء على مصوع ووضع نهابة للحكم التركي-المصري فيها، بالرغم من أهميتها الاقتصادية بالنسبة لهم.

بجانب ما ذكر أعلاه منالك ملاحظات أخرى:-

١- لم يحدث ما ورد في الصفحة الثانية "وفي عام ١٥٢١م زحف العثمانيون إلى مدينة مرر واستولوا عليها". كل الذي حدث هو أن العثمانيين أرسلوا إلى أحمد بن إبراهيم، بناء على طلبه، دعما عسكرياً مكوناً من بعض الأفراد المسلحين ببنادق ويعض المدافع.

٢- أحمد بن إبراهيم لم بك "ملك عدل" كما ورد في نفس الصفحة، ولكنه حمل لقب الإمام بحسبانه الزعيم الديني الأكبر وقائد جيش الجهاد، والذي انتقل إليه القرار السياسي والعسكري بجانب الزعامة الدينية.

الحكم التركي – المصري في السودان الأثرالثقافي عون الشريف قاسم إخلاص مكاوي

مقدمة

لا خلاف في أن الحكم التركي- المصري للسودان (١٨٢١-١٨٨٥م) قد أحدث تأثيراً ملموساً على أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان، والفزو عادة تصحبه عدة تغييرات في الدول والشعوب التي تتعرض له. مهما كانت الأسباب والدوافع.

ولقد غزا محمد علي السودان في ١٢٨٠م لعدة دوافع وأغراض تناولها المؤرخون والساحثون، بين مؤيد ومبرر ومعارض، ومهما كانت تلك الدوافع والأهداف فإن الحكم التركي - المصري قد هيمن على السودان أربعة وستين عاما كان لها أثرها وبصماتها على الإنسان السوداني،

ويقدوم الأتراك للسودان قدموا مفهوماً جديداً للحكومة نابعاً من نظام الحكم العثماني للإدارة، وقد شعر الإنسان السوداني يقيود تلك الإدارة التي أثارت السخط والتذمر، وتركت آثاراً سيئة في نفوس السودانيين، فقد أحدث هذا الحكم الأجنبي تحولاً وتفييراً اجتماعياً وثقافياً في المجتمع السوداني، وخاصة في مجتمع الشمال حيث حدث فراغ نتجت عنه أحداث انعكست على ممارسات الإنسان في حياته العامة وفي ثقافته ومعتقداته.

فالهجرات الداخلية التي نتجت عن الغزو التركي كانت أحد مظاهر التغيير .ولهذه الهجرات أسباب تتمثل في عامل طرد وعامل جذب. ويتمثل عامل الطرد في العدام الأمن السياسي والحرب (١) وكانت معاملة العساكر للمواطنين والضرائب الباهظة وطرق جبايتها والديون وفظاعة حملة الدفتردار الانتقامية عوامل كافية لدفع السكان للهجرة غربا إلى كردفان ودارفور طلباً للأمن والحماية حيث سمح لهم بالتجارة والزراعة. وكانت أيضا سبباً في دفع الهجرة شرقاً خارج السودان إلى الحبشة ويتمثل عامل الجذب في مظهر الحياة الإيجابي والفرص التي نتيحها أرض المهجر.

ويذلك تغيرت المفاهيم السياسية والثقافية والاجتماعية السابقة عن الهجرة، وكان من نتائجها تغير بعض أنماط الحياة بالنسبة للمهاجرين: فمنهم من ترك الزراعة ليعمل بالتجارة أو التدريس في الخلاوى، وقد وجد بعض رجال الدين فرص كسب أفضل، وانتشرت بعض الأسر الدينية في مدن السودان المختلفة مثل أسرة الربع العيدروس(*) وحدث تغيير في تكوين الأسر إذ تُركت المسئولية للنساء وشغل الآباء بالسفر للتجارة والزراعة في غرب السودان، كما أن بعضهم نقل أسرته أو كون أسرة جديدة، فحدث اختلاط المهاجرين بالتزاوج، ونقل المهاجرون ثقافتهم ولفتهم ومعتقداتهم، وأفأدوا السكان بتعليمهم القراءة والكتابة، كما أفادوهم في كثير من أوجه الحياة العامة.

ثم يكن إحداث التغيير والتأثير الثقافي هدفاً من أعداف محمد على التي دفعته لغزو السودان، وما حدث من آثر ثقافي في المجتمع السوداني لم يكن مقصوداً بل جاء نتيجة المارسات الإدارية والسياسية التي فرضت لتحقيق أغراض الغزو، ويمكن ملاحظة الآثار الثقافية باعتبار أن الثقافة منهج حياة متكاملاً، في عدة جوانب منها العمران والزراعة والتعليم واللغة والاتصال والمواصلات ونظام القضاء وغيره.

ولعل في مقدمة ذلك إدخال نظم الإدارة الصديثة في السودان وإرساء قواعد مؤسسات الدولة العصرية الذي نجم عنه حكم مركزي، ربط أجزاء كبيرة من السودان في نظام إداري موحد بعد أن كان كثير من هذه الأجزاء تحت سيطرة المجموعات القبلية التي كانت لا تربطها بدولة القونج أو مشيخة العبدلاب إلا أوهى الروابط.

التمليم

قبل الحكم التركي المصري، كان المجتمع السوداني مجتمع زراعة ورعي إلا أن هذا المجتمع قد عرف بعنايته بالمعلم والمتعلم. وانثقافة الإسلامية، فانفقيه معروف بدوره في تعليم القرآن وعلومه ومبادئ القراءة والكتابة، وجذور الخلاوى والكتاتيب التي كانت أساس التعليم عميقة في المجتمع السوداني، واهتم سلاطين الفور والفونج بالتعليم الديني في الخلاوى والمساجد، وحرصوا على بنائها وتعميرها فأصبحت بفضاهم أماكن لتدريس القرآن والعلوم، ومنحوها الربع والهبات. واقتطعوا الأراضي للعلماء وأصحاب المساجد، وانتشرت مدارس المساجد في قرى ومدن السودان، واستقدم السلاطين العلماء من تونس والحجاز ومصر وشجعوا الطلبة على الرحيل إلى هذه المراكز العلمية .

وظل هذا النوع من التعليم من حيث أماكته وأساليبه ومبادئه كما كان من قبل، إذ أن محمد علي لم يحاول أن يتدخل في أنواع التعليم القائم بسبب إدراكه مكانة العلماء الذين يقومون بهذا العمل فمنحهم الهبات واستجاب لطلبات إنشاء المساجد أو ترميمها وإصلاح القديم عنها،(٣) واهتم بهذا النوع من التعليم مما ساعد على استقرار العلماء والققهاء، وزاد من نفوذهم لما للحكومة من مصلحة في ذلك تتمثل في تدعيم وتركيز سلطتها،

وساهم الأزهر الشريف بإتاحة فرص التعليم للمبودانيين الذين رحلوا إليه، وبما وفره من علماء قدموا للسودان منذ عهد الفونج، وفي فشرة منحمد علي تواصل ذهاب السودانيين للأزهر، وخصص لهم رواق أسوة بأهل دارفور والصمايدة، والمغاربة، وسائر الأجناس، وكان لأهل دارفور والنوبيين أروقة قبل رواق السنارية.(1)

أما التعليم المدني أو الحديث، فقد بدأ بالمدرسة الأولية التي فتحها عباس باشا عام ١٨٥٣م لتعليم أبناء الموظفين المصريين وأبناء الأتراك ولن يرغب من أبناء المدودانيين، يتعلم فيها التلاميذ القرآن الكريم واللغة المريبة، والتركية والرياضيات، وبدير هذه المدرسة رفاعة رافع الطهطاوي، ولم تستمر هذه المدرسة طويلاً، وليس ببعيد عن الأذهان قصعة رفاعة وأمر نفيه للسودان، وربما لهذا السبب فشلت هذه المدرسة، وأمر إسماعيل

للنظام القضائي، وكانت محاكم القضاء الشرعي تسيير وفقاً للمذهب الحنفي، وهو مذهب الأتراك رغم أن السودائيين بتبعون للمذهب المائكي – وكان لكل مجلس محكمة الفصل في القضايا البسيطة، ويمثل مجلس الأحكام بالخرطوم محكمة الاستئناف، ويخضع المجلس للمحكمة الطبيا في القاهرة وظهرت في تلك الفتارة الضبطيات القضائية.(١)

لقد كان العلماء المفتون والقضاة يتمتعون بأنعام وهبات محمد علي، وأذعنوا للوضع القائم وانضموا للقضاة والعلماء المبعوثين من مصار، ويذلك كانوا فئة موالية للحكومة تتمتع بالامتيازات، يتقاضون الرواتب ويعفون من الضرائب والعوائد.

هذا النظام الرسمي للقضاء والإفتاء كان نابعاً من مبدأ تركيز السلطة. فقد استخدمت الحكومة العلماء في تكذيب مهدية المهدي، وتأليب السودانيين في أعمال الدعاية ضد التورة، فكان المهدي يسميهم علماء السوء، ومن قبل استخدمتهم الحكومة في إضفاء الشرعية على هذا الفزو، ثم استعان بهم غردون في حصار الخرطوم لإصدار فتوى تحمل توقيع الشيخ الأمين الضرير رئيس ومهيز علماء السودان، وشاكر أهندي مغتي استثناف السودان، والشيخ حسين المجدي، ومحمد خوجلي قباضي عموم السودان- وموسى محمد مفتى مجلس السودان.(۱۰)

وعرفت المحاكم دفاتر تسجيل الأحكام، كما عرفت ولأول مرة ظاهرة الاستثناف في محاكم القسم إلى محاكم المديرية ثم إلى محاكم مصر، وصارت الأحكام الكبيرة تنفذ بعد التصديق عليها من حكومة مصر بالقاهرة.(١١)

الأثرائمسوفي

لم يكن الأثر الصوفي بميداً عن السودان فقد شهدته مملكة الفوتج، وظهر آثر الحجاز. ومصر، واليمن، والمفرب، فقد أرسل السيد أحمد بن إدريس تلميذه السيد محمد عثمان الميرغني للسودان فنشر الختمية، وانتشرت المجذوبية بقضل السيد محمد

بفتح خمس مدارس في عواصم الديريات على غرار النظام المصري، ففتحت مدرسة الخرطوم ١٨٧٦م، وتبعتها مدارس برير، ودنقلا، والأبيض، وكسلا والنيل الأبيض، وكان الفرض من فتح هذه المدارس توفير العمالة لدواوين الحكومة من كتبة ومحاسبين وموظفي تلفراف وعمال لترسانة الخرطوم، وأرسل البعض للقاهرة ليتعلموا إدارة ماكينات الحلج، بالإضافة لذلك كانت هناك مدرسة الإرسائية اللاتينية بالخرطوم، تُعلَّم بعض الصناعات وترسل البعثات إلى أورويا لدراسة اللاهوت. (٥) وللاستفادة من الإمكانيات الراعية في البلاد أرسل بعض الطلاب للمدرسة التجهيزية في القاهرة عام ١٨٢٩م، ومدرسة الزراعية الذلك المادرة في تحقيق غاياتها، وحيث لا يكون مدخلا لصرف وبقى الأمر بحيث تستفيد منه الإدارة في تحقيق غاياتها، وحيث لا يكون مدخلا لصرف المال الذي جاء الغزو من أجله،

القضام

عرف السودان قبل الحكم التركي - المعبري، القضاء الشرعي، والقضاء العرفي، الذي يحكم بالعادات والتقاليد، يقوم به كبار السن من الأهالي ويسمى قضاء الأجاويد. وكان القضاة الشرعيون من خريجي الأزهر الشريف وكانت المحاكم تؤدى أعمالها على أفضل وجه(٢) وفي الإفتاء كأن الناس يعتمدون أيضا على الذين تخرجوا من الأزهر الشريف،

ولم يكد محمد علي باشا بدخل السودان حتى أدخل فيه القوائين المدنية والعسكرية التركية المتأثرة بالنظم الغربية، وانتقلت بعض مظاهر وظائف الحكومة العثمانية وهي الهيئة الإسلامية التي تتضمن وظائفها الشيوخ، والمفتين والقضاة، ومنصب المفتى يطلق عليه شيخ الإسلام.(^)

وظهرت تسميات مشابهة لتلك الوظائف كقضاة الشرع الذين كانوا يعالجون قضايا الأحوال الشخصية. وفي المدن الصفيرة يقوم بهذه المهمة نواب الشرع الذين يتبعون الجذوب الصغير، ونشر الشيخ إبراهيم الرشيدي الإدريسية، والسيد إسماعيل الولى الكردفاني تلميذ السيد محمد عثمان الميرغني نشر الطريقة الإسماعيلية، وأدخل السيد محمد المختار التيجانية.(١٢)

وشجّع محمد علي طرقاً صوفية أخرى للنزوح من مصر إلى السودان كالسعدية وهي خرع من الرفاعية، والرحمانية وهي فرع من الدرقلوية، والبدوية نسبة إلى أحمد البدوي ولى طنطا، والدسوقية نسبة لإبراهيم الدسوقي.(١٢)

وكان محمد علي باشا قد استخدم أسلوب الدعاية الدينية باصطعاب الحملة لنخبة من العلماء، هم القاضي محمد الاسيوطي الحنفي، والسيد أحمد البغلي الشافعي والشيخ السلاوي المفربي المالكي .

إبان الحكم التركي – المصري استطاعت الطرق الصوفية تأسيس زعاماتها وقياداتها الحديثة، رغم مساوئ التركية فقد عملت على تشكيل بنياتها الأساسية والتي سهلت جهود الطرق المختلفة لتعزيز وضعها وتأسيس إدارة فعّالة(١٤) واستعان الحكم التركي – المصري بشيوخ الطرق في حل بعض المشاكل، فقد تدخل خلفاء الختمية في إخماد ثورة الجنود "السودائيين" في كسلا ١٨٦٥م وإقناعهم بالتسليم، فأعدم القواد رمياً بالرصاص ودفئوا في حفرة واحدة، وكبّل البعض بالأغلال حتى الموت، وبعضهم حكم عليه بالعمل خدماً في المنازل، كما استخدم الأتراك الختمية وفقة العلماء في الدعاية ضد الثورة المهدية.

إن احتضان الحكم التركي - المصري للزعامات الدينية والصوفية كان ضرورة لتركيز وتمكين سلطته عن طريق هؤلاء مستفيداً من احترام السودانيين للشيوخ وعلماء الدين.

الاتمبازوالمواميلات

نظراً لاتساع مساحة السودان وترامي أطرافه، واجهت القوافل التجارية التي كانت تعيير الصحراء بين مصرر والسودان مشقة وصعوبات، وكانت قبائل العبايدة تحرس

القوافل بين دراو وبربر، وتقوم بدور الناقل والحامي لها ولخبرتهم ودرايتهم بدروب الصحراء وأماكن المياء، استعان بهم محمد علي في حملته التي سارت بقيادة ابنه إسماعيل لفزو السودان بالبر الفربي بالنيل مستقلة المراكب، ورجعت نفس هذه المراكب لنقل جنود ومؤن الحملة الثانية التي استهدفت كردفان ودارفور بقيادة الدفتردار.

ولم يكن طريق الحملة سهالاً فقد عانى الجنود ونفقت إبل المبابدة والكبابيش وصار اكتشاف الطرق وإنشاء خطوط السكة الحديد، ضرورة تحتمها أحد أغراض الغزو، وهو تصدير منتجات السودان إلى مصر، وربط سواكن ميناء السودان، ولذلك فكر محمد علي في إنشاء السكة الحديد لربط مصر بالسودان، فكان منذ عام ١٨٦٥م يرسل المهندسين ألى حسين بك خليفة مدير برير ودنقلا ويحثه على توفير احتياجاتهم لإنجاز التكليف بعمل خرط السكة الحديد، وقارن المهندسون بين الطريق الذي اكتشفوه والطريق الذي بعمل المنازى النيل ثم يعبر الصحراء في دنقلا إلى ام درمان أو المتمة، وأيد ناظر الجهادية طريق عبد القادر بك وزملائه وهو الطريق الذي اختاره كتشنر فيما ويد نغزو السودان (١٥)

وكنان الخديوي استماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م) يرى مسرورة ربط السنودان بشبكة مواصلات برية وبعرية ومد خدمات البريد والبرق، فقد أسس في معبر عام ١٨٦٢م شركة ملاحة، وتم تصنيع البواخر في ترسانة الخرطوم التي أسسها معمد علي باشا ووصلت الملاحة حتى جنوب السودان.(١١)

وبالنسبة للملاحة النهرية فقد كان طريق النيل هدفا لاستخدامه في تصدير سلع ومنتجات السودان ونقل السافرين بواسطة المراكب الشراعية وادخلت بعض المراكب التي لم تكن معروفة في السودان كالقياسية ناقلة البضائع والذهبية ناقلة المسافرين. وتم تأسيس أماكن لصناعة المراكب من الخشب والحديد إذ أن الأشجار متوفرة في السودان ولهذا نشطت حركة التجارة باستخدام المواصالات النيلية في فترة خورشيد باشا (١٧)

ولعل خدمات البريد والبرق لا تقل أهمية عن خطوط المواصلات البرية والتهرية، فقد

اهتم الخديوي إسماعيل بضرورة إنشاء خطوط تلفراف استخدمت أعمدة غابات السودان ثم استبدلت بأعمدة حديد جلبت من إنجلترا، وتم ربط خطوط الثلفراف المصرية بالخرطوم وسواكن، وكان أهم ثلك الخطوط خط مصر دنقالا - برير - الخرطوم. وفي ١٨٧٠م وصل الخط قبالة الخرطوم بعري الحالية، وفي ١٨٧٤م وضع الكيبل المائي في النيل الأزرق لربط العاصمة بغيرها من المدن فأصبحت الخرطوم هي الركز لهذه الخطوط التي انتشرت في الشمال والوسط والغرب حتى الأبيض ثم وصل عام ١٨٧٥م الفوجة على حدود دارهور، وبلغ عدد مكاتب التلغراف واحداً وعشرين مكتباً المنا

أما البريد فقد أنشئت مكاتبه في عواصم المديريات والمراكز الهامة فنشأ أولاً مكتب بريد سواكن ثم كسلا وسنار والمسلمية والقضارف، وفازوغلى وكركوج وفشودة والأبيض والفاشر، وانتظم البريد بين هذه المدن وبين السودان ومصرا (١٠) والمعروف أن خدمات البريد استمرت بنفس الطريقة في فترة المهدية واستفادت منها في نقل رسائل الخليفة عبد الله إلى عماله خارج آم درمان العاصفهة،

إن اهتمام الخديوي بأساليب وسبل الاتصال والمواصلات كان بفرض تركيز السلطة الإدارية وكان لبلاتصال آثره في فتح دارهور، وأيضاً كانت تسهل عملية الرقابة من مصر على حكومة السودان، وكان من السهل طلب التجدات في حالات التذمر والتمرد، وكان أيضاً من السهل إدارياً توجيه دفة الحكم بتوصيل الملومات للخديوى وسرعة الإجابة والقدرة على اتخاذ الإجراء من عدمه، ولكن وبالمقابل فقد انقطعت أخبار السودان وفصل تماما أثناء قيام الثورة المهدية وسهل مهمة الثوار قطع خطوط الاتصال مع مصر فسقطت أهم المدن آنذاك في يد الأنصار وأعقبها انتهاء الحكم التركي - المصرى في السودان، ودخول عهد الثورة المهدية.

ولكن لا زالت الأجيال السابقة بما خلفته من آثار تحكي معاناة السودانيين من الحكم التركي- المصري، ولعل ما يبنى من علاقات جديدة وفقاً لمفاهيم جديدة يكون فيها ما يمحو تلك الآثار ويظل الود والإخاء والتكافؤ طابعاً للعلاقات الإنسانية ،

الهوامش

Anders Bjorkelo, Prelude to the Mahdiyya, Cambridge University Press, 1989.
 p. 140.

٢- المعدر نصبه وانظر مجموعة المتنوعات بدار الوثائق القومية، ١٢٩٠/١/١٨م.

٣- يحي محمد إبراهيم، ا**لتعليم الديني هي السودان**، مكتبة دار الجيل، الخرطوم، ١٩٦٩ ص ٧٦. . ٢٢٩

٤- مشير كوكر حميدة. صفحات من التركية والمهدية، مكتبة دار الجيل الخرطوم، ١٩٦٩م ص ٥ و ٧٧.

عبد المجيد عابدين تاريخ الثقافة المربية في السودان، القاهرة، ١٩٥٢م ص، ١٠٩، وأيضا عبدالعزيز
 أمين عبد المحيد: تاريخ الثربية في السودان، القاهرة، ١٩٤٤ج ٢٠ ص ٣٠٠

٦- بشير كوكو، ص ٧٨،

٧- عبد العزيز عبد الحيد، ١٧،

٨- حسين سيد أحمد الفتي، تطور القضاء في المبردان، ج١، عاد ١٩٥٩، ص ١٦٠.

٩- محمد أمين، الدولة العثمانية والشرق العربي، دار الجيل، د.ت. ص ٦٦٠.

۱۰ - پشیر ک**وکر،** ص ۷۸،

١١٠ عبد الله على إبراهيم، الصراعيين الهدى والعلماء، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص ١٢٠, ٤.

١٢ - حسين سيد أحمد اللفتي، ص ٩٧،

١٢ - عبد المجيد عابدين، ص ١٧٠،

12- الصدرتضية ٨٨.

10 على منالح كرار، **الطرق المنوطية في النبودان، London, الطرق المنوطية في النبودان، 1992.**, p.120

١٦- إخلاص مكاوي، قبيلة المبايدة في فقرة المهدية، بحث مقدم للجمدول على درجة الماحستير في

الطباعية

وثُمّة أثر آخر له علاقة بالاتصال وهو الطباعة .فقد عرف السودان الطباعة مع الحكم التركي – المصري .الذي استجلب مطبعة حجرية صغيرة في تاريخ غير محدد بغرض طبع المستندات المالية، وغيرها من الأوراق الرسمية، وكان ملحقاً بها معمل للورق يقوم بحاجة الحكومة من ورق ودفاتر وأوراق الدمغة التي كانت مهمة إذ لا قيمة لأي معاملة إلا إذا كانت مكتوبة على ورق تلك الدمغة التي تتفاوت في قيمتها .(١٠)

وكان لهذه المطبعة أثرها في الحياة اليومية والعقلية، طبعت فيها منشورات الدعاية ضد المهدية وبوئات غردون أثناء حصار الخرطوم، وأشهر الرمائل التي طبعت بمطبعة الحجر للدعاية ضد المهدي رسالة الأزهري بن الشيخ إسماعيل الولي شيخ الإسلام في عموم غرب السودان، القصيحة المامة لأهل الإسلام عن الخروج عن طاعة الإسلم، ورسالة الشيخ الضرير، شيخ الإسلام في عموم شرق السودان، هدي المستهدي إلى بيان المهدي وابضا رسائة مفتي مجلس استثناف السودان. (١١)

ولما استولى عليها الأنصار عقب انتصار الثورة الهدية وجدوا معها كميات كبيرة من الورق استفادوا منها في طبع الأوامر والمنشورات وتمكنوا بضضلها من طبع الكتب والرسائل والمحررات التي أرسلت لأقباليم السودان للحكام خارج السودان بالدعوة للمهدية، وطبعت منشورات الخليفة عبد الله وطبع راتب المهدي وظهرت عدة طبعات منه، ومن أهم مطبوعات هذه المطبعة في المهدية مؤلفات الحسين زهرا والمبادي والعوام ومصنفات الرسائل ومنشورات المهدي (٢٢) وتسهم في حركة النشر والحركة النقافية مجموعات ضخمة من وثائق فترة المهدية.

وورث الحكم الثنائي (1494–1901م) نفس المطبعة وعمل على تحديثها وقامت بنشر قوانين الحكومة الجديدة فصدرت غازينة السودان في مارس 1499م ويدأ ظهور الصحف السودانية بصدور مسيفةالسودان في 14.7 م ثم توالى صدور الصحف والمجلات بفضل هذه المطبعة التي أدخل عليها الإنجليز تعديلاً لتدار بالكهرياء(٢٢) وتسهم في حركة

النشر والحركة الثقافية في السودان،

وبفضل هذه المطبعة تطورت حركة الطباعة والتشر واكتسب السودانيون خبرة في مجال المطابع والطباعة التي تطورت اليوم إلى الطباعة الرقمية وفيما بعد ظهرت العديد من المؤلفات.

الزراعية

ولما كان أحد دواقع غزو السودان هو الحصول على الموارد الزراعية وغيرها، فقد وجهت عناية الحكام الأتراك إلى زراعة أكبر المساحات، وحرص محمد علي على التعليم الزراعي، وأرسل الفلاحين والخولية لتعليم المواطنين طرق الزراعة المنتجة. وعمل على إدخال محصولات لم تكن معروفة في السودان كقصب السكر والذي نجح في بربر وسنار، والقمح وبعض الخصر والفاكهة كالعنب والرمان والتين، ومن أهم المحاصيل القطن إلى كان معروفاً لدى بعض السودانيين قبل الحكم التركي – المصرى، ونجح القطن في مساحات واسعة في سواكن وطوكر وخور بركة والقاش واستلزم ذلك قيام المحالج، وشجع حسين خليفة(٢٠) مدير بربر ودنقلا الزراعة بتحسين الري بالأحواض وشق القنوات وعمر السوافي التي تركها اصحابها فراراً من الضرائب وجلب البذور عن مصر وراجت زراعة القطن برواج تسويقه، ونجعت زراعة النيئة في غرب السودان وكانت محصولاً نقدياً هاماً كما جربت زراعة اللب (حب البطيخ) والأفيون التي لم تنجح.

كشوفالتيل

ومن اهتمامات معمد علي التي أفرزت نتاجاً علمياً وأدبياً اكتشاف منابع النيل، ففي خلال الفترة من (-١٨٣٨-١٨٤١م) أرسل محمد علي بعض رجاله في رحلات بقصد اكتشاف النيل ولكنها ثم تذهب أبعد من حدود السودان(٢١) وبدأت هذه الرحلات مرة أخرى في عهد سعيد باشا عندما حضر البرنس حليم عام ١٨٨٥م وأقام في النيل الأبيض معطات حربية حتى السوياط، وجرت بعد ذلك محاولات لإبقاء النيل الأبيض

مفتوحاً للتجارة واكتشاف منابع النيل منها رحلات صمويل بيكر التي قام بها من الخرطوم في ديسمبر ١٨٦٢م(٢٠) وقد فتحت تلك المحاولات الباب لكثير من التجارب التي نتجت عنها رحلات اكتشاف النيل وصارت أفريقيا والسودان منذ منتصف القرن التاسع عشر ميداناً للرحالة والباحثين والمؤرخين، وكانت الرحلة والدراسة قليلة قبل ذلك التاريخ تحدث على فترات طويلة منقطعة.

ومهما كانت دواقع اكتشاف النيل فقد كان هناك أثر ثقافي ممثل في الأدبيات التي تتجت عن كتابات الرحالة ومنهم السيد محمد عمر التونسي الذي وصف رحلته إلى دارفور في كتابه، تشعيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، الذي طبع في ١٨٥٠م.

ثقاظ العمران

لعل أبرز الأثر للتقافة العمرانية في فترة الحكم التركي يتمثل في نشأة صديبة الخرطوم التي كانت قرية صغيرة عندما دخلها جنود محمد علي، فأقيم فيها معسكر الجيش عام ١٨٣٢م وفي عام ١٨٢٥م بنى عثمان جركس البرنجي قلعة ووضع فيها حامية عسكرية، وينى الحكمدار خورشيد باشا في (١٨٣١–١٨٢٨م) مبنى المديرية (١٨١) وجامعاً واختار الخرطوم في ١٨٣٤م لتكون عاصمة للحكم التركي – المصرى في السودان وشجع السكان للبناء بالطوب والمواد الأخرى بدلا عن البوص وجلود البقر، ولتشجيع الأهالي عملت الحكومة على بيع الطوب والصجارة والجير والبلاط والخشب باسعارها دون ربح (٢٠١)

وكان إسماعيل باشا قد أمر بإنشاء المباني على أسس تراعى فيها القواعد الصحية والهندسية والاهتمام بالطرق وعمل المسارف بحيث لا تتجمع مياه الأمطار والسيول فيها، كما أمر ببناء مستشفي في مكان طلق الهواء وتلحق به حديقة في ١٨٧٣م، وبنيت مستشفيات في مدن برير، دنقالا، سنار والابيض، وكان هناك اهتمام بمدن أخرى كالقالايات وسواكن ومصوع لما لهذه المدن من أهمية إستراتيجية وحربية، ففي سواكن

التي تم ضمَّها في ١٨٦٦م تم فيها بناء كنيسة للأقباط أسوة بالمسلمين الذين بني لهم مسجداً .(٢٠)

وعرفت الخرطوم أول بناء حجري متمثلاً في مبنى الإرسالية النمسوية التي وصلت الخرطوم في ١٨٤٨م وعينت النمسا أول قنصل لها في الخرطوم وهو البارون ميئلر، وجدير بالذكر أن الأجانب بداوا يدخلون السودان بشكل منتظم في عهد عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م) عندما بدأ فتح القنصايات الأجنبية وتوافد الرهبان والتجار والمبشرون بالمسيحية (٢٠) وتم تشييد ثكنات للجنود ومساجد ومدارس في المدن الكبرى في السودان.

أما قصر الرئاسة فقد بناه عتمان جركس البرنجي أول الأمر في مدني عندما اختيرت لتكون عاصمة قبل أن يتم اختيار الخرطوم، وبني القصر الجمهوري الحالي، وهو أهم بناء شيده الأتراك بعد اختيار الخرطوم عاصمة فهو بمثل مركز الحكم والإدارة إذ أن المسالع الحكومية بنيت معتدة على جانبيه وهو يتوسطها ويعثل هذا القصر تطوراً عمرانياً عربقاً، وضع محو بك الأورفلي الذي أعقب عثمان بك، أول بناء للقصر بالطين. ثم بني للمرة الثانية بالطوب الأخضر في عهد خورشيد باشا (١٨٢٦-١٨٢٩م) وفي المرة الثالثة بناه عبد اللطيف باشا بالطوب الأحمر وأدخل الحجر الأبيض في بناء بعض الجوانب واستغرق البناء في عهد عبد اللطيف آكثر من عامين وأعقب ذلك عدة تصليحات في عهد احمد ممتاز باشا (١٨٧١-١٨٧٩م). واستماعيل أيوب تصليحات في عهد احمد ممتاز باشا (١٨٧١-١٨٧٩م). واستماعيل أيوب

ويمثل هذا القصر تاريخاً مثيراً وحافالاً فعلى درجاته انتهي الحكم النركي -المصرى بعصرع غردون باشا، وعلى أنقاضه احتقل الستعمر في ١٨٩٩م ببداية الحكم الثنائي، وشهد القصر الجمهوري أحداثاً جمة في تاريخه الطويل بجانب انه يمثل رمزاً عمرانيا منطوراً بدليل حركات الصيانة والترميم والإضافات التي يشهدها القصر حتى الآن .

لقد كان للعناية بالخرطوم كعاصمة أثر في نشر الثقافات على اختلافها، فقد بدأت فنصليات الدول الأجنبية في الخرطوم وفتحت الباب لدخول الأجانب خاصة في مجال النجارة، وتميزت الخرطوم في تلك الفترة بالمباني والبساتين والشوارع النظيفة، وظهرت فيها الكثير من أزياء الشعوب المختلفة ووصفها بعض الكتاب بأنها لا تقل جمالاً وروعة عن عواصم الدول المتقدمة أنذاك، وظلت الخرطوم حتى الآن ملتقى الثقافات المتعددة .

أثر اللفة التركية في العامية السودانية

لم يصاول الأتراك فرض لفتهم على أهل السودان رغم أن مدة استعمارهم كانت طويلة، وكانت تكفي للنجاح في ذلك إذا كان ذلك هدفاً من أهدافهم، ويلاحظ أن اللغة التركية لم تضرض على المدارس التي فتحت - فعندما رأى حسين خليفة مدير بربر ودنقلا أن مدارس الأقاليم لم تستفيد من المعلمين الأتراك طلب من الخديوي تغييرهم والاكتفاء بمدرسين عرب لتدريس القرآن الكريم، فأمر الخديوي بالاكتفاء بتدريس النحو والحساب وعدم ضرورة تعليم اللغة التركية، وبالتالي الاستفناء عن المعلمين الأتراك (٢٢)

ولكن كانت التركية هي لغة المُكاتبات الرسمية بين والى مصر والقائمين بالأمر في السودان، وكان لكل مدير كتبة ومسجلون يستعملون اللغتين المربية والتركية، وبعد وفاة محمد علي قلّ استعمال اللغة التركية، وأخذت اللغة المربية الصدارة، وتقلص استعمال اللغة التركية واقتصر على المُكاتبات بين القاهرة واستانبول، وكان كبار المسئولين يتكلمون التركية، ويقال أن محمد على نفسه كان لا يتكلم العربية وأن الملك هاروق كان الحاكم الوحيد من بين أحفاد محمد على الذي يعرف شيئاً عن الأدب العربي.(١٤)

ويذكر سليمان كشه(٢٠) أن المُكاتبات كانت بالعناوين التركية مثال حكمداري، سعادتلو، افتدم، وان الاصطلاحات التركية كانت شائعة وكانت مفهومة، وقد أتقن نفر من السودانيين في تلك الفترة اللغة التركية وهم طبقة الكبار ربما لتماملهم مع الحكام الأتراك، ومن هؤلاء الزبير ولد ضوّه، وساتي بك مدير بحر الغزال، ومنهم الذين عملوا بمهنة التدريس ومن هؤلاء محمد ابراهيم عبد الدافع القاضي الشرعي، والشيخ على التمرجي مدرس اللغة العربية والخط، والشيخ محمد عبد القادر التربي الذي كان يعمل

موظفاً في كتاب الخرطوم.

ولابد من أن نذكر هنا أن حكم الأتراك للبلاد المربية عامة دام حوالي الأربعة قرون تأثر فيها العرب بالأتراك كما تأثر فيها الأتراك بالعرب، والأتراك مسلمون حريمعون على دينهم ومن ثم فقد أولوا تعليم اللغة العربية اهتماماً خاصاً والفوا كثير من الكتب الدينية، واهتم خلفاؤهم بالخط العربي وأشتهر منهم عدد بتجويد الخط العربي، واتخذوا من الحرف العربي أداة لكتابة اللغة التركية حتى حولها أتاتورك إلى اللاتينية بعد ١٩٣٤م. وكان كثير من الأثراك يجيد العربية، وكان لذلك أثره البالغ في دخول كثير من الألفاظ والمسطلحات العربية مثل مصطلحات النحو والصرف العربي إلى اللغة التركية، واستعار الأثراك العروض العاربي وكثياراً من المسطلحات العربية إلى اللغة التركية، لكن رغم أن اللغة التركية كانت لفة الدولة الرسمية فلم تستطع زحزحة اللغة العربية في أي بلد عربي أن اللغة العربية فاومت التركية في كل المستويات، ومن ثُمُّ فلم ينفذ من التركية إلى العربية إلا قليل من الفاظ الإدارة والاصطلاحات العسكرية وأسماء الأطعمة وبعض المارسات الاجتماعية والاقتصادية، ورغم ذلك قإن أثر الحكم التركي في التَّمَافة واللَّفة كان واضحاً في السودان، فإن العلماء والفقهاء الذين جاءوا مع الحكم التركي إضافة إلى السودائيين الذين تلقوا تعليمهم بمصر آنذاك قد مكنوا اللغة المريية هي أوساط المتعلمين الذين بدأوا يكتبون الشعر والنثر مما أدى إلى تقليص مجال العامية في المجال الثقافي، كما هو واضح في أشعار كبار شمراء الفترة التي يورد كاتب الشونة تماذج منها .

وكان أثر الأثراك في ثفة التخاطب العامية في السودان أيضا كبيراً. ومن المعاوم أن الحكام الأثراك وجنودهم كانوا خليطاً من الأثراك والمسريين وكلهم مسلمون يتخذون إلى جانب اللغة التركية لفة عربية عامية هي خليط من التركية والعربية يتفاهمون بها فيما بينهم وبينه السودانيين، وقد أتاح هذا التواصل اللغوي إدخال كثير من الألفاظ التركية بني عامية السودان إضافة إلى بعض التراكيب التركية مثل المقطع الأخير(جي) الدال على النسبة، ولم يقتصر هذا الأثر على الألفاظ التركية وحدها بل فتح المجال أمام

كثير من الكلمات الأوروبية والفارسية وغيرها التي دخلت في التركية وانتقلت عن طريقها إلى عامية السودان وغيرها من العاميات العربية التي كانت على صلة بالأتراك. ومن الصعوبة بمكان إحصاء كل ما تم في هذا المجال ويكفي في ذلك الإشارة والتمثيل.

وقد دخلت حوالى ١٠٨ من الكلمات التركية في العامية السودانية و ١٠٦ من الكلمات الضارسية ومعظمها دخل الشركية وحوالى ٢٣٧ كلمة أوروبية معظمها دخل العامية السودانية عن طريق التركية.

ويمكن تصنيف هذه المضردات(٢٠) موضوعياً فبعضها يتعلق بالجانب الإداري مثل: ميارى، أرض الدولة؛ أورنيك، ورقة رسمية، أفندى؛ سيد؛ ساركى، دفتر تسجل فيه المكاتبات المرسلة: باشي، رئيس أول ويقال باشكاتب وحكيم باشى.

أما المفردات المسكرية وهي أكثر عبداً ومنها: الرئب المسكرية مثل: شاويش، صاغ. وصول، ويكباشي وأمباشي، وبعباشي، وقول أقاشي، ورئبة صاغ قول أقاشي تعنى ضباط الجناح الأيسر، وباشبوزق، جنود غير نظاميين، الجناح الأيسر، وباشبوزق، جنود غير نظاميين، الأوردي، الجيش، ودنقلا الأوردي لأنها كانت مقر الجيش ونقول عُرَضي.

أما الكلمات التي تتعلق بالأسلحة ومستلزمات الجيش منها: كركون، مركز الشرطة، فشلاق وينطقها البعض إشلاق، المشتى محل نزول الجيش، بيرق علم، والبيرقدار وظيفة تركية في الجيش، صاحب العلم أو حامله، وقد أصبح علماً على بعض العائلات التركية الأصل في السودان، جبخانة، محل الأسلحة أو الرصاص وخلافه، الذي تزوّد به الأسلحة، ترسانة، مخزن النخيرة، طبنجة، مسدس، طابور، صف أو كتيبة، جربندية، تعنى الحقيبة التي يحملها العسكرى على ظهره (وفي وثائق التركية بدار وثائق القاهرة، تعنى شنطة من القماش يحملها الجندي المستجد)، بلك نفوج كتيبة من العسكر؛ مرتين، نوع من البنادق، قراقول، حافظ الطريق عند النتر وعربيتهما الخفير، طابية: حاجز وهي في الأصل العربي تعبئة.

ومن المفردات التي تنعلق بالزي والزينة:

كرشليق، الجزء الذي يتحدر عن فتحة الرقبة إلى الصدر في الجلابية، كستور، نوع من القماش، كنارك، حاشية الثوب، فتجة، بمعنى دمور، فرشة: وهي معربة من Brush، طقم، مجموعة، والطقم كل ما يلبس في التركية، طافية: غطاء الرأس عربية من تقية أو وقاية الرأس من الحر، تنوره وتتورية، رداء النساء، الجزمة: الحذاء ويستعملها أهل مصر والشام أيضا، اكليم، فرش من السجاد العجمي، وهي من التركية كليم، شنطة، جزلان،

وهناك مقردات تتعلق بالمهن منها:-

بشاورة: خرقة تمسح بها السبورة، أوسطى: تعني الصنايمي، أجُنُه: أداة حديدية، أزمة: آلة للعشر، أجزجي. صاحب الصبدلية، كوريق أو كوريك، آلة يجرف بها التراب (مجراف)، شاكوش: أداة الطرق المروفة، داية، القابلة.

أما الألماب والموسيقي فمنها:-

شطرنج: معرب شتر رنك وهي فارسية أى ستة ألوان وذلك لأن لها ستة أصناف من القطع التي يلعب بها، درابكه ودريكة، طبل صغير، بوري: آلة النفير أو البوق، كمنجة: فارسية آلة ذات أوتار، ناي: آلة طرب فارسية،

وفي مجال الطبيخ وأدواته دخلت الكثير من الكلمات منها بعض المأكولات مشلا، بسطرمة، بقلاوة، خشاف، بالوظة، كفته، كيك، يخنى، بنجر، طرشي، قاورمة، ومنها ما يتعلق بأدوات المطبخ، مثل طوه، صباح، نتكه، كمشه، قيذان، جردل، سبت، ومنها ما يتعلق بالأداء في المطبخ كالسفرجي والمرمطون.

أما عن الأزياء، فقد كان معظم أهل العبودان يلبسون الدمور المنسوج في شكل سروال وشقة، وقميص، وطاقية، للرجل، أما النساء فيشتمان بشقة من الدمور أيضا ويلبسن القرقاب، وهو ثوب تلفه المرآة حول وسطها ثم تلبس فوقه ملابسها الأخرى، وكانت الأحذية من جلود البقر.(٣٠)

ويبدو أن الزي الأضرنجي عنرف في السنودان مع الأثراك إذ كان السنروال هو الزي القنديم، ويلبس الطريوش مع زي الأضرنجي، أما الطريوش المضلع فكان الزي الرسمي

لجنود الباشبوزق، وتصنع ملابس ومستلزمات الجيش من الدمور ويستورد الطربوش من مصر، وذكر سليمان كشه(١٨) أن في مكان جلوس الحكمدار في مبنى الحكمدارية يجلس القواصة الأتراك، وأحسب أنهم بمثابة حرس القصر الآن – يلبسون سراويل مقصبة وأردية قصيرة.

ومن الذين يتميزون بزي خاص القضاة(٢٠) وهو انجبة والقفطان والطربوش المغربى وعليه عمامة بيضاء - ولا يختلف هذا الزي عنه في سلطنة الفور، إلا بالعمامة البيضاء، وكان هذا زى العلماء والأعيان وكبار التجار، وهو من واردات القطر المصرى.

ومن ناحية أخرى فقد دخلت الأطعمة التركية المائدة السودانية فأضافت لها أنواعاً جديدة لم تكن معروفة، فازدانت المائدة السودائية بأطباق الكفته، البسطرمة، السنبوكسه، الطرشي، البقلاوة، الكيك، الدندرمة والخشاف، وتبع ذلك استخدام أدوات المطبخ كالطوء، التنكه، الكمشة وغيرها.

خاتمية

لقد عانى السودانيون من مساوئ الحكم التركي- المصري في المبودان، وبالرغم من تلك المساوئ فإن هذا الحكم قد أرسى قواعد العديد من المؤسسات الهامة، وخلف مركزية إدارة لحكم البلاد فسيطرت على البلاد حكومة واحدة في نظام لم يشهده السودان من قبل، فأحدث ذلك تفييراً في المجتمع وأساليب الحياة.

فقد عرف السودان التعليم الحكومي بجانب التعليم الديني الذي كان سائداً في البلاد. وتغير نظام القضاء، وارتبط السودان بوسائل الاتصال والمواصلات، ودخلت محاصيل جديدة في الحقل السوداني، وشهدت الخرطوم وغيرها من المدن أنواعاً من العمران والعمارة، وشمل الأثر الثقافي الحياة الاجتماعية فتأثرت العامية السودانية بما دخل عليها من ألفاظ تركية، كما تأثرت المائدة السودانية بأصناف من المأكولات الواردة مع الأتراك.

العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا إشراقة عباس

تعود علاقة السودان مع تركيا تاريخياً إلى بدايات القرن المنادس عشر وليس إلى بدايات القرن المنادس عشر وليس إلى بدايات القرن التاسع عشر، كما يظن عامة الناس في السودان بل وحتى الكثير من المثقفين والمتعلمين، فالتركية السابقة (١٨٢١–١٨٨٥م) والتي بدأت بغزو محمد علي باشا للسودان ليست أول اتصال بين السودان وتركيا .

والواقع إن أول وجود للعثمانيين في السودان تم في الثلاثينيات من القرن السادس عشر ١٥٣٠م فمع توسع الإمبراطورية العثمانية في ذلك القرن تركز اهتمامهم على سواحل البحر الأحمر في الجانب الأفريقي وتحديداً ميناء سواكن. وبعد أن سيطر العثمانيون على سواكن لم يستطيعوا التوغل أكثر من ذلك بسبب ضغط سلطنة الفونج العثمانيون على سواكن لم يستطيعوا التوغل أكثر من ذلك بسبب ضغط سلطنة الفونج مثلما أدى ضغط الفونج إلى توقف التوسع العثماني في العام ١٥١٧م في مقاطعة أسيوط إلى الشمال من أسوان. وخلال الستينات من القرن السادس عشر ١٥١٠م، توسع العثمانيون حتى الشلال الثاني واتخذوا قلعة أو حصن إبريم حصناً دفاعياً لهم واعتبرت سنجقية تابعة لمصر. وخلال الفترة من (١٥٥١–١٥٨٤م) وحتى يتحقق واعتبرت سنجقية تابعة لمصر. وخلال الفترة من (١٥٥١–١٥٨٤م) وحتى يتحقق وإنشاء إيالة (ولاية) جسديدة لهم في وادي النيل الأوسط. وبعلول العسامين وإنشاء إيالة (ولاية) جسديدة لهم في وادي النيل الأوسط. وبعلول العسامين المنطنة الفونج في معركة حنك على بعد عشر كيلومترات جنوب الشلال الثالث، واحتل سلطنة الفونج في معركة حنك على بعد عشر كيلومترات جنوب الشلال الثالث، واحتل العثمانية جنوبا حصناً دفاعياً (٢) ومسارت بذلك حدود الدولة العثمانية جنوبا حتى الشلال الثالث في السودان. وخلال فترة وجيزة صار حصن صاى

```
الدراسات الأفريقية والأسيوية، ١٩٨٩ . ٧١
```

- ۱۷- بشیر کوکو، ۸۱،
- ١٨- الصدر نقسه، ٨٩.
- ۱۹- المصدر تمسه، ۲۰.
- ٢٠- المندر تقسه، ص ١١،

٣٦~ معجوب محمد صالح؛ **الصحافة السودانية في نصف قرن**؛ دار حامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧١م ص ١٨٠.

- ۲۲ بشیر کوکو، س ۷۵،
- ٢٣- إخلاص مكاوي. ٦٦.
- ٢٤- عبد اللجيد عابدين، من ٩٩.
- ٣٥- عبد العزيز عبد المجيد، ج٢، ص ٨.
- ٢٦- سليمان كشة، تأسيسمدينةالخرطوم، ص ٨.
- ٢٧ مكن شبيكة. المودان عبر القرون، بيروت، ج٢، ١٩٩٥، وأيضاً بشير كوكو. ص ٧٨.
 - ٣٨- عبد العزيز عبد المحيد، ص ٧٨.
 - 7ª يشير کوکود ص ۵۰,
 - ٢٠ محمد إبراهيم أبو سليم، القصير الجمهوري، وصبقه وتاريخ, الخرطوم. ١٩٦٥.
 - ٢١- إلقالاص مكاوي، ص ٦٦.
 - ٣٢- بشير كوكو، ص ١٨.
 - ۲۳ سليمان کشه، ۱۱.
- ٣٤- استفاد البحث من كتاب **قاموس اللهجة الدامية في السودان** للبروفسير عون الشريف قاسم، القاهرة: ١٩٨٥م،
 - ۳۵ بعوم شقیر، چفرافیةوتاریخ السودان، بیروت، ط۲، ۱۹۷۲، ص ۲۳۸.
 - ٣٦- سليمان كشة، ص ١٩.
 - ٣٧- حسين سيد أحمد المفتى، ص ٧١. ٥٩.

من أهم الدفاعات الحدودية للإمبراطورية المثمانية. وكانت رواتب جنود الانكشارية الذين أثوا من أجزاء مختلفة من الإمبراطورية تدفع من القاهرة.(١) ولما لم يستطع المثمانيون التوغل إلى أكثر من ذلك يسبب مقاومة الفونج عدلوا خططهم وقاموا بضم إيالة إبريم وصاى إلى مصر وصارت المنطقة حتى الشلال الثالث سنجقية تابعة لها .

وكانت القوات العثمانية الموجودة بالقلمتين مكونة من عناصر اثنية كثيرة منهم البوسنيون والهرسك والمجربون وبعض الجاليات المتوسطية الشمالية. وكانوا يهارسون مهام إدارية لصالح الدولة العثمانية ويرسلون إيراداتهم إلى إيالة مصر. حيث فرض على كل ساقية ٢٤ مداً نوبياً من الحبوب و١٣ ثوباً من نسيج النوبة المسمى قونجى وهو ما يعرف حاليا بثوب الدمور. تزاوج هؤلاء(٤) العثمانيون مع النوبيات ونسوا لفتهم التي جاءوا بها واخذوا لغة النوبة وثقافتهم ونتيجة لهذا الاندماج القوى أصبح من الصعب التفرقة إثنياً بينهم وبين النوبة اليوم.

وقد ذكر جون الكسندر أن الرحالة والراوية النمساوي جون لويس بوركهارت، في رحلته في أراضي المحس العام ١٨١٣م، ذكر أنه وجد كاشف الدير يمارس سلطاته في ذلك الإقليم. وأنه قابل مك المحس علي عثمان يمارس عمله أيضاً في جمع الضرائب للكاشف المثماني في الدير(٤)

الحكم التركي المسري

بعد أن أنهى محمد علي باشا والي مصر إحكام قبضته على مصر والحجاز بعد آن قضى على أعداثه المائيك والوهابيين ثماماً، بدأ في تنفيذ خطته وحلمه لبناء جيش قوى وحديث ودولة ذات ملك واسع وعضود تشمل سوريا والسودان.

وسعى بعدها إلى غزو السودان باسم السلطان العثماني وبالتالي ضم السودان رسمياً إلى أمالاك بركيا (دولة الخلافة العثمانية). وبدأ منذ العام ١٨٢٠م في تتقيد ذلك وانتدب له ابنه إسماعيل باشا وتحقق عندها أول اتصال بين السودان وتركيا في العصر

الحديث. وتم الاستيلاء على السودان في خمس مراحل الأولى تم فيها إخضاع المنطقة النيلية التابعة لسلطنة الفونج وإقليم كردفان، والثانية إخضاع الشرق حتى بلاد البجا ولاحقاً حتى إريتريا، والثالثة التوسع نحو المناطق الاستوائية (جنوب السودان)، والرابعة ضم دارفور، وأخيراً جنوب السودان في عهد الخديوي إسماعيل حفيد محمد علي، كمرحلة خامسة.

سواكن ومصبوع

منذ وقت مبكر أدرك المثمانيون أهمية مينائي سواكن ومصوع اللتين تطلان على الساحل الغربي للبحر الأحمر في السيطرة على هذا المر المائي الهام إستراتيجياً وتجارياً. في العام ١٥٢٧م قدر المثمانيون أنه من أجل السيطرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي وإغلاق البحر الأحمر أمام الأسطول البرتقالي لا بدلهم أولاً من السيطرة على سواكن والتي كانت تعد في نظر العثمانيين بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي ميناء مهما لنقل الحجيج المسلم القادم إلى جدة، وميناء تجاريا لتصدير الذهب والعاج والصبعة من سلطنة القونج وما وراءها إلى الأستانة. وقدمت للوزير الأعلى إبراهيم باشا، في إسطنبول في هذا الشأن إستراتبجية حدود الإمبراطورية المثمانية و شملت اقتراحاً باحتلال المنطقة الممتدة ما بين سواكن على البصر الأحمر والنيل بما فيها وادي نهر عطيرة باعتباره منطقة غنية بالذهب والماج.(١) وأدت أطماع العثمانيين هذه إلى حدوث أول اشتباك بينهم وبين سلطنة الفونج والتي كانت حدودها تمند حتى سواكن، وفي الثلاثينيات من القرن السادس عشر ريما العام ١٩٣٢م إستولوا على الميناءين ولكنهم اكتفوا بالسيادة على الساحل ولم يتوغلوا إلى داخل بلاد السعودان بسبب ضفط سلطنة الفونج، وربطوا المدينتين بميناء جدة الذي كان يشرف واليه على إدارة الحجازا

وظل الحال كذلك حتى حكم محمد علي مصر والسودان، حيث أدرك أيضاً أهمية المينامين في تمتين ملكه وتوسيعه، قطلب من السلطات التركية أولاً فرض ضرائب لصالح إدارة السودان على بر سواكن، ومع أن كل سواحل الشرق كانت خاضعة له، فإن السلطات العثمانية والتي كانت تحصل على دخل طيب من الميناء والتجارة فيه إضافة إلى موقعه المتاز رفضت هذا الطلب وبينت أن سواكن وبرها تابعة لسلطان تركيا،

وإبان حرب محمد علي مع الوهابيين هي الحجار اتضحت له أكثر أهمية سواكن ومصوع لتعزيز وضعه السياسي على البحر الأحمر فأتصل مرة أخرى بتركيا، وبعد مساع كثيرة نقلت تركيا إدارة الميناءين إلى محمد علي، مقابل جزية سنوية يدفعها إلى السلطان العثماني ويشرط أن يكون هذا التدبير في حياة محمد علي فقط .

ولكن عندما اعتلى حفيده إسماعيل باشا عرش مصر والسودان وآخد في التوسع في الساحل الشرقي لإفريقيا دخل في (٢) مفاوضات شاقة لإقناع تركيا بالتنازل له عن سواكن ومصوع، وبمؤازرة بريطانيا بحجة مقاومة تجارة الرقيق تمكن إسماعيل باشا من الوصول إلى الميناءين وتحقيق ملكيته لهما.

بدأ السودان فترة جديدة في تاريخه خضع فيها لأول مرة لحكم أجنبي ولإدارة اجنبية واحدة وشكل جديد من أشكال الحكم والسياسة عما ألفه السودانيون، وقد اتسم كيان الحكم التركي في السودان بالتفرد وعدم الانسجام التام مع النمط العثماني، وتدريجياً أخذ السودان يرتبط أكثر من ذي قبل بالعالم الخارجي وخاصة عبر طرق التجارة العالمية بعد أن اتسع إنتاجه وزاد من المحاصيل الزراعية المختلفة، بعد التحسينات والأساليب الحديثة للإنتاح التي أدخلها محمد علي باشا، على الزراعة في السودان، وانتقلت إليه أساليب الحداثة، فعرف البريد المنظم والتلفراف لأعمال الدولة وغيرهما كما توسع في التعليم وصار بعض أبنائه موظفين وضباطاً وجنوداً على النمط الحديث في إدارة الدولة.

وقد أسس الاتراك مدينة الخرطوم واتخذوها عناصب لهم ولإدارة حكمهم في السنودان منذ العام ١٨٣٠م، ومنذ ذلك التناريخ عمر الأتراك الخرطوم واجتهدوا في عمرانها، ومن أهم ما شيدوه فيها، قصر أو سراي الحكمدار وهو القصر الذي أعد لسكني الحكمدار وعائلته، وبني من الحجر الأبيض الذي استجلب من أم درمان وهو

ذات القصير الذي قتل فيه غردون باشا في نهاية المهد التركي. وقد توالت عليه الليائي والأيام فشهد خلالها العديد من التعديلات والإضافات التي حافظت على أساسه القديم. وأتخذه الإنحليز مقراً لحاكم عام السودان وأداروا من خلاله السياسة السودانية لما يريد قليلاً عن الخمسين عام، وبعد استقلال السودان صار يعرف بالقصر الجمهوري وظل معتفظا بهذا الاسم حتى اليوم.(٩)

ولكن هذا الوجه المشرق، أفسدته ضغوط الإدارة التركية وما غرضته من ضرائب باهظة، على جميع أهل البلاد بل وجمعها وتحصيلها بقسوة وغلظة، وكان همّ الإدارة في السودان أن يتوجه المجتمع السوداني نعو الإنتاج، لصالح طموحات وأحلام معمد علي باشا، وأصرته في الملك الواسع العضود، فاستغلت موارد السودان أسوأ استغلال، وكنتيجة لهذا الضغط هاجر الآلاف من السودانيين من مناطقهم التقليدية وتوغلوا داخل البلاد وابتعد المجتمع السوداني في غالبيته، عن الإدارة الجديدة، وأطلقوا عليها (حكم الترك).(١٠) وأسوأ من الضرائب كان الاتجار في الرقيق الذين كان يحرص عليه معمد علي حرصاً شديداً من أجل بناء جيش قوى وحديث، واشترك الجميع في تجارة الرقيق بصورة قبيحة وبشعة واستلبت حرية آلاف السودانيين وسيقوا رقيقاً يرزحون في ذل بصورة قبيحة وبشعة واستلبت حرية آلاف السودانيين وسيقوا رقيقاً يرزحون في ذل العبودية تحت ظروف سيئة إلى عصر.

وللحقيقة فإن الحكم التركي في السودان لم يكن في كل فتراثه بهذا السوء والشطط في إرهاق البلاد والعباد. فقد شهد السودان إبان ذلك الحكم محاولات جادة لإحملاح شانه وأحوال رعيشه. ومن هذه المحاولات فشرة حكم الخديوي إسماعيل باشا شانه وأحوال رعيشه ومن هذه المحاولات فشرة حكم الخديوي إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٦٩م وهو حفيد محمد علي لابنه إبراهيم. وقد تلقى تعليمه بمصر والنمسا وفرنسا وكان شغوفا بالثقافة والفكر الأوروبيين، وجهد أن يجعلهما وسيلة للنهوض بحكمه في كل من مصر والسودان واستعان بعدد كبير من الأوروبيين من أجل تحقيق ذلك.(١٠) وقد اعتلى العرش في مصر في ١٨ يقاير ١٨٦٣م، ويعتبر حكمه فهة السلطة التركية في مصر والسودان وقد عزل عن عرشه بموجب فرمان من السلطان العثماني في ٢٦ يونيو

إن قيام الثورة المهدية في العام ١٨٨٥م وإسقاطها للخرطوم حاضرة الحكم التركي في السودان وإنهائها بذلك لما يزيد عن السنين عاماً من ذلك الحكم، لا يمكن أن يؤرخ به على نهاية العلاقات التاريخية التي ربطت ما بين السودان وتركيا فقد استمرت عذه العلاقات وربما بصورة أكثر مباشرة مع دولة الخلافة العثمانية في الاستانة عبر سلطنة الفور الإسلامية في غرب السودان (١١)

وسلطنة الفور بغرب السودان، هي واحدة من السلطنات والممالك الإسلامية التي انتظمت وسط إفريقيا ومن ضمنها السودان. وعلى الرغم من خضوع سلطنة الفور للحكم التركي المسري، فقد تمكن سلطانها علي دينار أيضاً من أن يقيم في وقت لاحق، علاقة خاصة تقوم على الولاء والاحترام للرياط الإسلامي للسلطنة المتمانية وليس التبعية المطلقة لها، وكانت بين الطرفين مكاتبات خاصة إبان الحرب المالمية الأولى.

ويمكن القول إن علاقة السودان بالأتراك لم تنقصم عراها تماماً في هذه الفترة إذ ظلت العلاقة اسمية. فعقب قضاء المهدية على الحكم التركي في السودان قرر الحكام الأتراك في مصر وبمساعدة الإنجليز في العام ١٨٩٦م إعادة احتلال السودان نتيجة للمتغيرات السياسية التي حدثت في تلك الفترة ومنها موت الإمام محمد احمد المهدى ونشوء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة لها مطامعها، والهرولة الأوروبية الإمبريالية نحو إفريقيا وهزيمة إيطاليا في عدوة.(١٥) وفي العام ١٨٩٦م سار جيش الإحتلال الذي تحملت الخزانة الخديوبية في مصر جل نفقته والمكون ثلثيه من المصريين "جنود" وثلثه من الإنجليز "قواد" نحو دنقلا وأعاد احتلالها. ثم قضى على جيش المهدية في آم درمان في العام ١٨٩٨م م.

ويدا منذ الوهلة الأولى أن الوضع الجديد في السودان بيد الإنجليز وليس المصريين العثمانيين، ولكن الخديوي لم يستطع أن يمترض على هذا الوضع إذ كان هو نفسه يعانى من سطوة الإنجليز عليه وعلى مصر، كما لم يستطع السلطان المثماني في إستانبول الذي يملك السودان ومصر اسمياً أن يفعل شيئاً لإيقاف الإنجليز عند حدهم، وهكذا

حكم السودان باتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري -The Anglo-Egyptian Con النائي الإنجليز ووقعت في ١٩ يناير من العام dominium Agreement of 1899 التي وضعها الإنجليز ووقعت في ١٩ يناير من العام ١٨٩٩م بين مصر وبريطانيا . وجعلت الاتفاقية السودان لا عثمانياً ولا بريطانياً و كرست للمبيادة الفعلية البريطانية على السودان مقابل إعطاء السيادة الاسمية لمصر.

علاقة السودان معتركيا بعد استقلاله

بعد انقطاع كامل في العلاقات السودانية التركية استمر حوالي أربعين عاماً (١٩١٦-١٩٥١م) إلا ما توفره من علاقة اسمية، اتفاقية الحكم الإنجليزي المسري الموقعة في ١٩ يناير ١٨٩٩م، اتصل ما انقطع من حبلها، وكانت تركيا هي السابقة لهذا الوصل حيث بادرت بفتح سفارة لها في السودان عقب استقلاله في العام ١٩٥٦م، وأعربت عن رغبتها في أن يكون للسودان تمثيل دبلوماسي مقيم بها. إلا أن السودان لم يستجب لهذه الرغبة إلا بعد مرور قرابة العقدين على استقلاله، حيث قام بافتتاح سفارة له في أنقره في أكتوبر من العام ١٩٧٠م، وهكذا بدأت حقبة جديدة من العلاقات بملامح جديدة طابعها الندية واحترام سيادة الآخر وتحقيق المسلحة المشتركة للبلدين.

وظلت العلاقات بين البلدين بعد ذلك تتسم بالتقليدية، ولم تشهد اتجاها نعو تطويرها ودفعها. وربما كان ذلك بسبب انفماس السودان في القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية واتخاذه لموقف متعفظ تجاه العلاقات مع تركيا، التي تحتفظ أيضاً بعلاقة رسمية طيبة مع إسرائيل العدو اللدود للبلاد العربية والإسلامية. ولم تتجاوز العلاقة بين البلدين البعد الاقتصادي إلى أبعاد سياسية أو ثقافية، وحتى هذا البعد الاقتصادي التجاري بينهما حيث ظل السودان يصدر إلى تركيا القطن طويل التيلة والصمغ العربي والأمباز وزيوت الطعام والجلود وفي المقابل تصدر له تركيا القمح وإثمدس والشاي ومواد البناء والمنتجات الصناعية الخفيفة والكيماويات.(١٦)

وفي مطلع الشمانينات حدث تطور مهم في سمي القيادة التركية لتمميق صلاتها مع

العالم العربي والإسلامي، أمام الضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من حلفائها الغربيين وخاصة دول المجموعة الأوروبية، فصارت تبحث لها عن دور فعال في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتتخذ مواقف سياسية واقتصادية (١٤٠) مؤيدة للقضايا العربية بشكل عام، ومنها تقليص علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وتوثيق صلاتها مع الدول الإسلامية عبر المؤتمر الإسلامي ومنها السودان.

كما وفرت المتغيرات الداخلية التي عاشتها تركيا إبان تلك الفترة وسياسة الانفتاح

جدول رقم (۱) التبادل بين تركيا والسودان "بالاف الدولارات ۱۹۸۳ – ۱۹۸۸م

الصادرات السودانية	الصادرات التركية	العام	
لتركيا	ئلسودان		
YZY	7,700	1344	
121	7,744	14/12	
18-	e . 177	15/10	
\$, 5 + 2	٧,٠١٠	1343	
17.570	٥٫٨٥٠	1924	

المصدر: اتحاد أصحاب المجل السوداني، ووزارة الصناعة والاستثمار، ورقة عن مؤشرات الاقتصاد السوداني وآماق الملاقات الاقتصادية السودانية التركية، قدمت ضمن سمبار الملاقات الاقتصادية مين السودان وتركيا في الخرطوم ٢٠١/١/١/١٠م. الاقتصادي التي تبنتها، عاملاً مساعداً آخر في دعم علاقة السودان بتركيا، خاصة فيما يتعلق بخططها نحو الانفتاح على الدول الأقل نمواً وإعطاء أولوية في ذلك للبلدان الإفريقية (١٨) في يونيو من العام ١٩٨٠م تم توقيع أول بروتكول تجاري بين البلدين للتبادل السلمي، زاد بعده حجم التبادل التجاري بينهما من ١٦٢ ألف دولار فقعل هي العام ١٩٧٠م إلى ١٩٧٤م الإنتمانية التي قدمتها تركيا للسودان (١٩)

في عنام ١٩٨٢م قام رئيس الجمهورية الأسبق جعفر محمد نمينري بزيارة تركينا، مصحوباً بعدد من الوزراء، بدعوة من الرئيس التركي كنعان أضريم، وتم خالال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقيات تعاون اقتصادي، وفتى وتقافى وعلمي. وعبر الرئيسان آنذاك عن سرورهما للنتائج التي انتهت إليها المباحثات بينهما. ووعدا بتوفير التدابير التي تكفل تطويرها، وأكدا رغبتيهما في زيادة التبادل التجاري بينهما. وسياسياً اتفقت رؤى البلدين التي عبّر عنها، في حق الشعوب في تحقيق واختيار مصائرها، وضرورة السحاب إسرائيل من فلسطين كحل للقضية الفلسطينية، والاعتراف بحق فلسطين في إقامة دولة مستقلة (٢٠) وانبِثقت عن اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لجنة وراربة مشتركة بين البلدين حدد لها أن تجتمع سنوياً في إحدى الساصعتين بالتناوب وتقوم باستعراض وتقييم التعاون بين البلدين وإصدار التوجيهات اللازمة لترقيته (٣١) بعد ذلك. بدأت العلاقات التجارية الاقتصادية بين السودان وتركيا، تسير ببطم شديد. وعلى الرغم من انمقاد اللجنة الوزارية المشتركة في دورتها الأولى في العام ١٩٨٣م، وتوقيع البروتكول النجاري في تلك الدورة، فإن العلاقات لم تشهد أي تطور. وانتهى هذا الركود والضعف بين البلدين إلى إقفال السودان لسفارته في أنقارة في عام ١٩٨٣م. وتدني حجم التبادل السلعي بين القطرين ووصل إلى أدنى مستوى له خناصة من الجنائب المتودائي، حيث وصل في الأعوام ١٩٨٣م، ١٩٨٤م، ١٩٨٥م إلى منا قيمته ٢٦٧ و١٤٦ و١٢٠ ألف دولاراً فقط على التوالي: أنظر الجدول رقم (١).

والمرة الثانية حدث تطور مهم في علاقات البلدين إبان الديمقراطية الثالثة، فقد أعطت ربارة السيد الصادق المهدى، رئيس الوزراء السابق لتركيا في أكتوبر ١٩٨٦م دععة قوية لنمو العلاقة بين القطرين، إذ تم الاتفاق بين المهدي ورصيفه التركي آنذاك تورقوت أوزال على تطوير العلاقات في المحالات الاقتصادية والتجارية والثقافية.

بعد هذه الزيارة ثم عقد اجتماع اللجنة السودانية التركية المشتركة في دورتها الثانية في أنقره في مارس ١٩٨٧م. وتم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين البلدين للعام ١٩٨٨م. حيث منحت تركيا بموجبه السودان قرضاً بشروط ميسرة مقداره ٤٠ مليون للعام ١٩٨١م. حيث منحت تركيا بموجبه السودان قرضاً بشروط ميسرة مقداره ٤٠ مليون لتمويل شراء سلع رأسمالية و١٠ ملايين الشراء سلع استهلاكية. وقام وقد سوداني فني بزيارة تركيا لتنفيذ ما انفق عليه (٢٠) وكانت تركيا تهدف من ذلك إلى دخول السلع والبضائع التركية إلى الأسواق السودانية لتعريف السودانيين بها وقد تحقق لهم ذلك، وثانياً إلى التأكد من مصداقية السودان في التسديد ويظهر ذلك من تقسيم القرض إلى سلعي ورأسمالي .وفي إطار التعاون النقافي قدمت تركيا عدداً من المنع الدراسية للطلاب السودانيين للدراسة بها تشراوح ما بين قدمت تركيا عدداً من المنع الدراسية للطلاب السودانيين للدراسة بها تشراوح ما بين التطورات أعاد المعودان فتح سفارته في أنقره في العام ١٩٨٧.

وقدمت تركيا أيضا دعوة لوزير الطاقة لزيارة معرض إزمير الدولي بتركيا خلال العام العدم الدولي بتركيا خلال العام العدم الدولة قدم وزير الدولة للتجارة والصناعة التركي بزيارة السودان في نوف مبر العدم الشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة في دورتها الثالثة. وتم خلالها التوقيع على البروتوكول التجاري لهذه الدورة، الذي نص على أن يصدر السودان لتركيا الذرة والحديد الخردة والسنمكة، مقابل حصولها على القمح والدقيق والعدس والأدوية الطبية.(٢٠)

وبدا كأن الملاقات بين البلدين تسبير نحو التقدم المطرد، بسبب المتغيرات المحلية

والإقليمية والدولية على المستويين السياسي والاقتصادي. وفي خضم ذلك وفي ٢٠ يونيو ١٩٨٩م أي بعد سبعة أشهر من انعقاد الدورة الثائثة للجنة الوزارية السودان التركية المشتركة في الخرطوم، تسنمت ثورة الإنقاد الوطني مقاليد الحكم في السودان منهية حقبة من التطور السياسي فيه، وبادئة حقبة جديدة في علاقات السودان الخارجية تأثرت بعوامل التغير العديدة، في كلا البلدين وفي محيطهما الخارجي.

الملاقات الاقتصادية بين البلدين في الفترة :- (١٩٩٠ - ٢٠٠١م)

يمكن اعتبار ووصف عقد التسمينات من القرن المنصرم، بأنه عقد نشط في تأسيس ودفع العلاقات السودانية التركية في كل المضامير بعد تقليدية شابت ورانت على هذه العلاقات خلال العقود السابقة، وينبغي أن أسجل أولا أن التطور الذي توفر في العلاقات بين البلدين لابد وقد وجد الإرادة السياسية المحفزة له لدى حكومتي البلدين ومرأكز صنع القرار فيهما، فتتامي أو تراجع العلاقات السياسية بين تركيا والدول الأخرى تحكمه عدة عوامل ومعاور ترتبط بصورة مباشرة بمصالح تركيا وتحالفاتها الخارجية (٢٠) وقد ظهر أثر هذا التطور في التقارب السياسي الكبير الذي حدث بين البلدين والذي دفع بدوره التعاون بصجم أكبر في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصحية.

يمثل التعاون الاقتصادي السعة الأكثر بروزاً وحضوراً في العلاقات السودانية التركية في الفترة من ١٩٨٩ - ٢٠٠٠م. وكان له نصيب كبير في المباحثات والمفاوضات التي تمت بين المبلدين. كما أن غالبية الزيارات التي جرت بين المسئولين في البلدين كانت لمسئولين اقتصادية سواء ضمن اجتماعات اللجنة الوزارية المسودانية المشتركة والتي اجتمعت سبع مرات خلال الفترة من ١٩٨٩ - ٢٠٠٠م، أو إبان الزيارات الفردية لمسئولي البلدين.

من بين حوالي ٢٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول للتماون بين البلدين، استأثر

الجانب الاقتصادي وحده بحوالي ١٠ اتفاقيات من هذا العدد. كما أن أول تأطير للتعاون الاقتصادي بين البلدين في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠م تم ضمن إطار بروتوكول اللجنة الوزارية المشتركة الرابعة والموقع في ١٩٩٠/٦/٨. إذ وافقت تركيا حينها على منح السودان قرضا بمبلغ ٢٠ مليون دولار عبر بنك التجارة الخارجية. ونظراً لعدم سداد حكومة السودان لديونها لتركيا، لم يتم السحب على هذا القرض إلا لاحقاً وبعد أن توصل الطرفان لجدولة ديون تركيا على السودان، بعد الإيضاء بشرط الحصول على موافقة بنك التنمية الإسلامي بجدة، وفي المشاريع التي يحددها البنك.(٢٠)

ويرجع تاريخ دين تركيا لدي السودان إلى ١٩٨٧/٤/٢٠ حين وافقت تركيا على منح السودان قرضاً سلعياً بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي، وآخر رأسمالي بقيمة ٢٠ مليون دولار لشراء سلع تركية لتحريف السودانيين بالبخسائع التركية. وحجم الدين هذا ٤٧ مليون دولار عبارة عن أصل الدين، زائدا فوائده ،وأعفت تركيا مبلغ ٢٠٥٢/١٢/٥١ مليون دولار منه، على أن يتم سداد باقيه خلال الفترة من ٢٠١/١/٠٠ - ٢٠٠٢/٩/١ بأقساط منساوية (٢١)

ووقع البلدان اتضافية للنقل الجنوي بينهما بين هيئتي الطيران المدني التركية والسودانية في ١٢ أغسطس ١٩٩٨م، ووفقا لذلك صارت الخطوط الجوية السودانية تسير رحلاتها إلى إستانبول مرة في الأسبوع، وإن كانت الخطوط الجوية التركية بينت أنه ليس في خططها قصيرة أو متوسطة الأجل تسيير رحلات إلى السودان، هناك أيضا مسودة اتفاقية تتعلق بالنقل البحري لم يبت في أمرها ربما لعدم وجود حركة تجارية كبيرة بين البلدين حيث لا توجد رحلات منتظمة بينها ولا يتجاوز حجم البضائع المنقولة بينهما الـ ١٥ ألف طن، وخلال اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة الثامنة تم التركيز على تطوير العلاقات التجارية البحرية، وعرضت تركيا على السودان خدمات الأسطول على تطوير العلاقات التجارية وأحواض بناء السفن التركية المتعطلة عن العمل أو ذات التسركي من السفن التجارية وأحواض بناء السفن التركية المتعطلة عن العمل أو ذات الكفاءة المتدنية لمقابلة احتياجات السودان من صيائة السفن أو بنائها (٣٧)

تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال ضبط الجودة والمعايير في النوفمبر ١٩٩٨م ضمن إطار البروتوكول الفني الموقع بين البلدين. وأبدت تركيا رغبتها في التعاون في تدريب الكوادر السودانية في مجال إدارة المياه وإنشاء الخزانات والسدود وقنوات الري. وعملت الحكومة السودانية على تشجيمها للتقديم في المناقصات التي طرحتها لتنفيذ مشاريع البني التعتبة في هذا المجال وبادرت أكثر من ٢١ شركة تركية بتقديم عروضها الإنشاء خزان مروي كما تقدمت شركات أخري لتشييد خزان كجبار، ومشروع تعلية خزان سنار، وطريق الإنقاذ الغربي، وطريق السلام، ومطار الخرطوم الدولي الجديد، ومناطق صناعية (٢٠)

كما أن التعاون بين البلدين تطور إلى التنقيب عن البترول والمعادن واتفق الجانبان إبال زيارة وزير الدولة التركي للطاقة، ضياء قوثرى، للخرطوم هي ديسمبر ١٩٩٦م على البحث عن بعض المعادن، وتمت مسوحات فنية من جانب خبراء تنقيب أتراك للبحث عن الكروم بجبال الأنقسنا، وهي مجال الإنشاءات نفذت تركيا مشروع المستشفي التركي بالخرطوم في ١٩٩٥م، بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون دولار وكبري نهر عطيرة بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون دولار وكبري نهر عطيرة بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون ولار وكبري نهر عطيرة بتكلفة بين السودان مليون دولار في العام ١٩٩٩م (٢٠١ ومن أهم مالامح العالاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا في هذه الفترة توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي والتي ثمت كإجراء ضروري لدفع العراقيل التي تحد من تنامي النعاون بين البلدين.

الاستثمار

يمكن القول أن الاستثمارات التركية في السودان والسودانية في تركيا كملمح وسمة جديدة في التعاون الاقتصادي بين القطرين، قد بدأت في النصف الثاني من عقد التسعينات وتحديداً في العام ١٩٩٥م، حيث ازداد بعد ذلك التاريخ عدد الشركات التركية العاملة في السودان وخاصة في الأعوام ٩٨-٩٩-٢٠٠٠م. فمن أصل حوالي ٢٠ شركة استثمار تركية بالسودان، هناك ١٠ شركات بدأت عملها في العام ٢٠٠٠م.

وتبلغ الاستثمارات التركية حوالي ٥٠ مليون دولار أغلبها استثمارات صغيرة لصغار المستثمرين الأتراك يعملون في مجالات النقل والمواصلات والصناعات الغذائية والجلدية

جدول رقم (٣)
المنادرات المنوداتية إلى تركيا خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠م

4	1444	1944	1117	1997	اثمينة
۸۹۸	44	٤١٣	17,701	Y,2Y•	الجلود
1.723	٣,٢٨٦	1,441	V,74V	1,777	السمسم
-	-	٨	1,471	171	القطن
٤	-	14-	1-	-	افول سوداني
2.4	YA.	47	٤٣	-	صمغ عربي
٧,٩٤٢	-	_	-	_	منتجات بترولية
718	1,310	1,4-0	1,770	£.704	آخرى

المسدر: وزارة التجارة الخارجية

جدول رقم (۲) الصادرات التركية (لي السودان خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠١م

المتلمة	1553	1557	1554	1555	Y
المنسوجات	11	ነተኛ	۲1 ۳	1.8.6	'\YY
وسائل نقل	1,781	1,071	Adi	1,114	0.157
آلات ومعدات	1,0-1	1,77	٦,٠٠٨	٧٢٨, ٣	- FA, 0
مصنوعات	11,111	1+,334	A ግጹዓ	1,171	4,470
كيماويات	¥,\$11	744	75 A	£-1	4114
منتجات بشرولية	-	-	-YA	Y£1	£V
مراد غذائية	YY, 40	6,171	7,757	0 448	7A7
مواد څام	-	3	4.4	YoY	10
مشروبات وتبغ	- '	-	Fa	_	_
قمح ودقيق قمح	-	_	T 78+	Y,40Y	1,144

⁻ المسدر: وزارة التجارة الشارجية

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العشر سنوات الماضية فإنه يبدو جلياً قلة حجم الصادرات السودانية إلى تركيا، حوالي ٤٠٠٠ مليون طن عبر الناقل الجوي، ويلاحظ في شائمة السلم المصدرة لكل الطرفين أنها شبه ثابتة سنوياً من كليهما وأن كميائها لا تتغير كثيراً، وقائمة مستقبل الصادر السوداني أيضاً شبه تقليدية، ما عدا اقتراح السودان في جولات التفاوض الأخيرة بين البلدين، بإضافة السكر والخضر والفاكهة والمعادن والتوابل، إلى السلم المصدرة إلى تركيا، وهو وضع مضاير، أي هذا الثبات، تقائمة الصادرات التركية المستقبلية إلى السودان، فهي تحوي كثيراً من التوع، معا يعكس حجم الانفتاح التجاري السوداني، على تركيا، حيث شملت هذه القائمة، العدس ومواد وأدوات البناء والسيارات السوداني، على تركيا، حيث شملت هذه القائمة، العدس ومواد وأدوات البناء والسيارات

والبناء ويعمل فيها حوالي ٥٤٧ تركيا. وفي المقابل هناك حوالي ١٤ شركة سودانية تعمل في تركيا يبلغ رأس المال المستثمر فيها ١٠٦ تريليون ليرة تركية في مجالات التجارة والبنوك والفنادق ويعطي السودان خاصة اهتماماً كبيراً للجانب الاستثماري في علاقته مع تركيا.

التماون الفنى في المجال الصحي والسياحي والتعليمي

وقع السودان وتركيا انفاقية للتعاون الفني في أكتوبر ١٩٨٩م، تقرر بهوجبها إنشاء مستشفي تركي بالسودان يسع ١٤ سريراً، إضافة إلى مركز للتدريب الفني. وتم بناء الستشفي بمنطقة الكلاكلات بتكلفة قدرها ٥ر٤ مليون دولار حيث افتتحت في ٢ يوليو المستشفي بمنطقة الكلاكلات بتكلفة قدرها ٥ر٤ مليون دولار حيث افتتحت في ٢ يوليو المستشفي التركي الوحيد خارج تركيا وتم التوقيع على البروتوكول الصحي بين السودان وتركيا في التركي الوحيد خارج تركيا وتم التوقيع على البروتوكول الصحي بين السودان وتركيا في ١٩٩٨م اتفق الطرفان بموجبه على أن تقوم تركيا بتدريب الكوادر السودانية في المحالات الصحية المختلفة، هناك أيضا اتفاقية التعاون الصحي الموقعة بين البلدين في ١٢ الصحية المختلفة، هناك أيضا بتدريب الكوادر الطبية، حيث دربت تركيا التين من الخبراء في مجال صناعة الأدوية في أنقرة واستانبول في الأعوام ١٩٩١-١٩٩٥ وسنة من الأخصائيين وستة من الأطباء وست من المرضات.

تم التوقيع أيضاً على اتفاقية المتماون في المجالات السياحية بين القطرين في المجالات السياحية بين القطرين في ١٩٩٩/٢/١٩ م بالخرطوم، نصت على تشجيع الطرفين للحركة السياحية بينهما والتمريف بالإمكانات السياحية لهما من خلال الزيارات المتبادلة وتبادل المطبوعات والتعاون المشترك في المجالات الفنية المتعلقة بهذا المجال، وفي العام ١٩٩٩م بلغ عدد السياح السودانيين الذين زاروا تركيا ١٥٠٠ سائح، والسياح الأتراك الذين جاءوا للسودان أسائحاً، و تم خلال الفترة ما بين ١٩٩٥--٢٠٠٠ م توقيع حوالي ثمانية بروتوكولات ومذكرات تقاهم بين عدد من الجامعات السودانية والتركية (٢٠) وحاليا تبحث إدارات التعليم المالي في البلدين في برامج التعليم بينها فيما يتعلق بتقييم الشهادات الجامعية

جدول رقم (٤) جدول بيين الميزان التجاري وحجم التجارة بين المدود ان وتركيا للاعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠م

حجم التجارة الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السلعة
17.757 77 14.	YE, YZA	A,£YY	1997
774 + 50.7AT	YY, Eav	YY,YYU	1997
14.771 - 71 0A1	Ya, Eyi	3,14.	1998

المصدر: وزارة التجارة الخارجية

ومعادلتها ولواثح الجامعات ومعايير منح الشهادات الجامعية.

العلاقا طالتجارية

ظل التعاون التجاري والنبادل السلعي تاريخياً أكثر أنواع العلاقات تقليدية ودواماً بين البلدين، ولم ينقطع أو يتوقف هذا التبادل حتى إبان فترات ضعف أو فتور العلاقات السياسية بين القطرين، وإن كان هذا التبادل يتذبذب كثرة وقلة من عام إلى العلاقات السياسية التسعينات العام ١٩٩٠م، كان إجمائي الصادرات السودائية إلى تخر، وحتى بداية التسعينات العام ١٩٩٠م، كان إجمائي الصادرات السودائية إلى تركيا لا يتجاوز ٢٤٢ منيون دولاراً انخفضت إلى ١ر٧ منيون دولار في العام ١٩٩١م، أرتفعت بل قضزت إلى ١٢٦٤ مليون دولار في العام ١٩٩١م، الميون دولار في العام ١٩٩١م،

من الجهة الأخرى نجد ذات الذبذبة في حجم التبادل التجاري بين البلدين ففيما كانت صادرات تركيا إلى السودان حوالي ٢٠٦ مليون دولار في العام ١٩٩٠م ارتقعت إلى ١٩٩١مليون في ١٩٩١ ثم صارت ٤٠٢ مليون دولار في ١٩٩٢م.

ولكن منذ العام ١٩٩٤م صدار الانجاء العام لهذا التبادل السلعي هو الصعود والزيادة المطردة، في الكميات والقيمة، ففي ذلك العام صدرت تركيا إلى السودان ما قيمته ٢٦.٨ مليون دولار، وزادت هذه القيمة في السنوات اللاحقة: انظر جدول رقم (٥) وفي العام ١٩٩٥م بلغت ١٥.٥ مليون دولار أمريكي (٣٢)

وكذلك الحال بالنصبة للصادرات السودانية إلى تركيا في الفترة من ١٩٩٦– ٢٠٠٠ انظر جدول رقم (٣) .

أيضاً أن صادرات السودان من القطن توقفت منذ العام ١٩٩١م وعادت إلى قائمة الصادرات في العام ١٩٩٥م. فيما بدأ الطلب على السمسم يزداد منذ العام ١٩٩٤م. ولم يبدأ في تصدير الفول السوداني إلى تركيا إلا في العام ١٩٩٨م.

وتجارة الواردات من تركيبا بدأت تزداد في نوعها، منذ العام ١٩٩٥م أيضا حيث أضيفت إليها كل من سلعة الشاي، القمح، الدقيق، الكيماويات، واتسع حجم الواردات من المستوعات القطنية والآلات والمعدات وانخفض حجم الواردات من المنتجات البترولية والمشروبات، ويلاحظ في هذا التبادل التجاري بين البلدين، ميلان الميزان التجاري دائماً إلى صبائح تركيبا: انظر جدول رقم (٤) وعلى سبيل المثال فإن حصة السودان في الواردات التركية، خلال العام ١٩٩٩، لم تكن سوى ١٠٠٠/١٢٠ وحصته في الواردات لم تكن سوى ٢١/٠٠٠٠١ وحصته في الواردات لم تكن سوى ٢١/٠٠٠٠ وحصته في الواردات

وضعن هذه العلاقات التجارية ، يشارك السودان سنوياً في معرض إزمير الدولي، حيث شارك فيه حوالي العشر مرات، وخلال العام ٢٠٠٠م شاركت ٣ شركات سودانية ضمن أعمال هذا المعرض، كما أن أكثر من ١٣٠ شركة تركية شاركت في معرض

مستقبل العلاقات الاقتصادية السودانية التركية مسالح السودان الاقتصادية مع تركيا:

يمكن القول إن الموقع الجيواستراتيجي لكل من السودان وتركيا، والأدوار والتفاعلات التي ترتبت على هذا الموقع، شكلت عامالاً مؤثراً وقوياً في جذب ودفع كالا البلدين بعضيهما نحو البعض خلال عقد التسعينات، الذي شهد متغيرات عدة على المستوى المحلي في تركيا والسودان، زادت من تأثير هذا الموقع على اتجاهات السياسة الخارجية للبلدين،

إن هتمام السودان بتركيا يأني من كونها تأخذ موضعاً إستراتيجياً بين أوروبا وآسيا. فهي دولة أوروبية آسيوية، قدر لها أن تؤدي دوراً مهماً للفرب قبل وبعد الحرب الباردة بين المسكرين الشرقي والفريي، فهي تحتفظ إذن بملاقات طيبة مع الفرب (أمريكا وأوروبا) وتتمتع بالكثير من الإيجابيات التي يتمتع بها خاصة فيما يتعلق بالتقنية اللازمة للنهوض الصناعي ،

فالسودان يتطلع لأن تؤدي له تركيا دوراً إيجابياً في تحسين علاقته مع دول الاتحاد الأوربي وأمريكا(٢٥) وأن تقوم بدور الوسيط، في إعادة إعمار علاقته بهاتين القوتين اللتين تتهمانه بالإرهاب وخرق حقوق الإنسان وتصدير الإسلام السياسي والأصولية وبالتالي زعزعة الاستقرار الإقليمي خاصة الإفريقي ومن ثم الاستقرار العالمي، وطلب السودان من تركيا الحليقة المهمة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الاتصال بأصدقائها الأمريكيين من أجل التعاون مع السودان، وأوضح السودان لتركيا أنه لا يصعى للمواجهة مع الولايات المتحدة، وإنما إلى التعاون معها من أجل المتفعة المتبادلة ومراعاة مصالح كل من البلدين. (٢١)

وتجد هذه الرغبة التيول من تركيا خاصة بعد التحول والتغيير الهام الذي طرأ على

السياسة الخارجية التركية، حيث بدأت ومنذ العام ١٩٩٥م باتباع سياسة تستهدف تطوير العلاقات بعجم كبير مع الدول التي شاركتها في التاريخ والجغرافيا والثقافة، والتي تعايشت معها سوياً على مدى مئات السنين(٢٠) في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وكذلك أسيا الوسطى والقوقاز، وفي ذات الوقت تطوير علاقتها بشكل أفضل مع أوروبا والاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية وأمريكا.

وفي هذا الإطار فإن إفريقيا هامة جداً بالنسبة لتركيا، والسودان هام جداً بالنسبة له أيضاً. وأكد هذه الأهمية وزير خارجية تركيا إسماعيل جم قائلا "الآن تركيا تعتبر بمثابة النافذة التي تفتح نحو الفرب وأوروبا من الناحيتين السياسية والاقتصادية بالنسبة للسودان، ومن خلال هذه الوصفة التي تمتلكها تركيا فإنها مستعدة لنقديم المساعدة لإخوانها السودانيين بهدف تحقيق التنمية والتطور وتكوين علاقات جديدة مع العالم". وفي الحقيقة فإن تركيا باستطاعتها أن تساهم وأن تدعم السودان في هذا الصدد (٢٨)

من جهة أخرى استطاعت تركيا ومن خلال ارتباطها بالفرب الحصول على التقائة الفريية، وتمكنت بمساعدتها من تحقيق نهضتها الاقتصادية حاصة بعد العام ١٩٧٥م. وهذا ما يشكل السبب الثاني في الاهتمام السوداني بتركيا إد يرغب السودان في الاستفادة من التجربة التركية، وأن يحصل عبرها على الثقافة الفربية. خاصة بعد الفشل والنتائج المخييبة لعالاقية الدول النامية بالدول الفربية في مجال نقل التكنولوجيا (٢٠)

ولكن ما يهم السودان كثيراً في علاقته بتركيا، على الأقل بمستوى مرحلي هي مسألة الاستثمار، فالتفكير في الاستثمار يمثل حيزاً كبيراً في الفهم السوداني للملاقة بينه وتركيا، وأشار السودان إلى ذلك في المباحثات واللقاءات التي تجمع بين المسئولين في البلدين، وطلب الجانب الموداني في اللجنة الوزارية الثنائية المشتركة أن يتضمن جدول أعمال وأجندة اجتماعات اللجنة مسألة الاستثمار بفرض بحثها ومناقشتها، سواء في القطاع العام أو الخاص. (٤٠) والاستثمار كما ذكرت سلفاً، بمثل بعداً جديداً في العلاقة

بين البلدين لم يكن متوفر سابقاً بهذه الكثافة، وقد ظهر الاهتمام السوداني بهذا البعد أكثر، في النصف الأول من عقد التسعينات، وخاصة بعد اعتماد السودان لسياسة التحرير الاقتصادي والتحول للقطاع الخاص، ووضع برنامج للتصرف في مؤسسات الدولة أو ما عرف بالخصخصة وذلك منذ العام ١٩٩٢م.

إن رغبة الدولة في السودان في تحقيق النهوض والرفاء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السودائي، مع قلة موارد الدولة وافتقارها للتمويل الذي يشكل أحد المواثق الأساسية في سبيل التطور في السودان، هو الذي دفع إلى بروز وتنامي هذا الفهم ثم السعي للبحث عن مستثمرين ليس في تركيا فحسب بل في المالم كله. لذا أصدر السودان منذ المام ١٩٩٢ عدداً من القوانين التي تشرع وتشجع الاستثمار وتنظمه، أخرها فانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م المعدل لسنة ٢٠٠٠م ولائحة الاستثمار لسنة

وحدد السودان لتركيا المجالات التي يرغب أن يستثمر الأنراك فيها داخل السودان، وأن لا فرق في هذا إذا كانت الاستثمارات حكومية أو لأفراد من القطاع الأهلي. وكانت أهم المجالات التي طلب من الأتراك الاستثمار فيها، البنيات أو التأسيسات التحنية للاقتصاد، أي في الطاقة والسدود والطرق والموائل والتعدين والاتصالات والنقل وأعمال المقاولات والإنشاءات والخدمات الإدارية والاستشارية والتعليم والمحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياء. واعتبر السودان هذه المشروعات إستراتيجية تؤسس للنهوض الذي يرغب فيه السودان لمجتمعه وقدم فيها للأتراك تسهيلات وضمانات عديدة. (11) وانتهت المتابعات والاجتماعات المتنائية بين البلدين في هذا المضمار بتوقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين في العام ١٩٩٩م.

وقدم السودان للمستثمرين الأثراك مشروعات في سبعة قطاعات اقتصادية يمكن للبلدين الثماون والاستثمار(٤٢) فيها، شملت قطاع الصناعات الفذائية والمشروبات، وفيها مشاريع لإنتاج السكر، بجانب عدد من المشاريع في صناعة المصائر من الفواكه المحلية وإنتاج الصلصة ومركزاتها، ثم الاستثمار في صناعة منتجات اللحوم المتنوعة ومنتجات الأنبان. قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، للاستثمار في صناعة الغزل والأقمشة المخلوطة والقطن والشاش الطبي وصناعة الملابس الجاهزة الداخلية والتريكو .قطاع الصناعات الكهماوية والبتروكيماويات، للاستثمار في صناعة المبودا الكاوية والعطرون وسليكات الصوديوم، صناعة الأسمدة المضوية والمبيدات الحشرية وصناعة الفازات وصناعة المبيضات والدهانات ومحانيل التلميع والأصباغ والألوان. قطاع صناعة مواد البناء، للاستثمار في صناعة الأسمنت والجير والجبس والجرانيت والرخام وأحجار البناء والديكور وصناعة السراميك وصناعات البلاط والطوب وأعمدة وبلكات وسقوفات الناخرصانة الجاهزة وصناعة الموازل الخزفية والحراريات والزجاج المسطح.

قطاع صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات والصناعات الهندسية والكهريائية. بهدف الاستثمار في صناعة المعدات والآليات الزراعية. الإنشاءات المعدنية والجملونات الجاهزة، والصناعات المعدنية للمباني، ولاحتياجات الورش والصناعات الصغيرة والأسلاك والمسامير المتفرعة، وصناعة المعدات المنزلية المعدنية والمكتبية. قطاع صناعة الورق والتمبئة والتغليف، للاستثمار في صناعة عجينة الورق، والورق للأغراض المختلفة ومنها مواد التغليف والتعبئة لكافة القطاعات الإنتاجية للاستهلاك المحلي وللتصدير، فطاع النفط والكهرباء والطاقات الجديدة والتجددة والتعدين، للاستثمار في التنتيب عن البشرول وإنتاجه وإنشاء مصافي ومستودعات النقطة وأنابيب النقل وتشييد مصانع للبتروكيماويات وجميع الصناعات المرتبطة بالنفط وإنتاجه وتسويته، وفي مجال إنتاج الكهرباء، والاستثمار في خزان كجيار وخزان الشريك والحماداب، والاستثمار في توسيع شبكات النقل والتوزيع لتوصيل الكهرباء، تأهيل البنيات التحتية للنهضة القومية للكهرباء إضافة إلى الاستثمار في الطاقة الرياح، ثم

ولكن حتى الآن مازالت الاستثمارات التركية في السودان ضعيفة للفاية ولا تعدو بعض المشاريع الصغيرة لصغار المستثمرين الأتراك في مجالات النقل والصناعات الفذائية البسيطة. وفيما يبدو أن الأتراك لا يهمهم الاستثمار ولا يشكل لهم أولوية في السلم النصباعدي لعلاقتهم مع السودان على الأقل حالياً، أو على وجه الدقة لا يستطيعون، أن يقدموا للسودان الاستثمارات التي يرغب في إنجازها (٢٤)

كذلك يرغب السودان في علاقته مع تركيا أن تكون سوقاً تجارياً لمنتجاته وصادراته المختلفة، سواء في المواد الخام أو المصنعة وتكون سوقاً أيضاً لوارداته، إذ يرى السودان في تركيا بلداً صناعياً بمتلك التكنولوجيا المناسبة للاستعمال في السودان، وأن المنتجات الصناعية التركية، أسعارها منخفضة عالمياً مع امتيازها بالجودة، وعليه فإن استهلاكها في السودان يضمن للمنتج السوداني الإنتاجية العالية والجودة التامة ثم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وللمستهاك التمتع بسلع جيدة. ولذلك حرص السودان على إقامة (11) علاقات ثانية تجارية مع تركيا وهي تمثل واحدة من أوجه التعاون التقليدية بينهما.

فالسودان يعتلك ثروة حيوانية ضغمة تقدر بعوالي ١١٢ مليون راس من الأبقار والأغنام والإبل، زائداً أكثر من ٢٧ مليون من الدواجن وثروة سمكية يقدر مغزونها السنوي من المياه العنبة والمالحة والمسطحات بأكثر من ١١٠ ألف طن في السنة، زائداً امتلاكه لثروة حيوانية برية متنوعة. ويصدر السودان فقط من هذه الثروة ما قيمته ١٥٠ مليون دولار في العام وتمثل البلدان العربية المستهلك الأول للحوم والماشية السودانية خاصة السعودية، غير أن الخطط الاستراتيجية للنهضة الاقتصادية للسودان، حددت وجوب مضاعفة الصادرات في هذا المجال بآكثر من عشرة أضعاف. ويسعى السودان لتحقيق ذلك إلى البحث عن أسواق جديدة ومنها تركيا.

وكذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية والتي يسمى السودان لمضاعفة إنتاجه ومضاعفة صادرها، منها الصمغ العربي الذي يبلغ إنتاجه حوالي ٧٩٦٩ ألف طن سنوياً والقطن ٢٦٠ ألف طن سنوياً والقصح ٧٧٧ طناً، وزهرة الشمس ٢١٨ ألف طن والفول، ٧٤٤ ألف طن والسمسم ٢٦٠ إلف طن مبتري هذا باستثناء المنتجات الصناعية والزراعية والمدنية الأخرى.(10)

مصالحتركيا الاقتصادية معالسودان

أسلفت، أن موقع السودان هو ما أغرى تركيا بالاهتمام به. إذ تريد تركيا أن تجعل من "السودان باب تركيا ألئفتح على إفريقيا خلال المرحلة القادمة "حسيما ذكر ذلك أحد الساسة التنفيذيين في الحكومة التركية(٢١) فالسودان الذي يرتبط مع تسع دول إفريقية بحدود مشتركة يعتبر دولة كبيرة بحكم موقعها الجفرافي السياسي.

وترى تركيبا في موقع السودان الجيبوإستراتيجي وفي دوره السيباسي الأمني الاقتصادي والتجاري في القارة الإفريقية، وفي عضوية منظمة الوحدة الإفريقية والكوميسا ومجموعة الساحل والصحراء ما يؤهله لأن يقدم لها(١٤) ما ترغب فيه لتعقيق انفتاحها على الدول الإفريقية، وريما ترى تركيبا في وحدة الدراسات التركية التي أسستها العام ١٩٩٨م، بمعهد الدراسات الإفريقية والأسيوية بجامعة الخرطوم وبالتعاون عمها إحدى السبل والوسائل التي تمينها على تنفيذ طموحاتها في إفريقيا، ليس هذا فحسب بل تنظر تركيا باهتمام أيضاً إلى علاقة السودان بالدول الإسلامية وعضويته في منظمة المؤتمر الإسلامي، فالسودان باستطاعته أن يساهم في دعم تركيا في سياسة الانفتاح نحو إفريقيا، التي تطبقها منذ العام ١٩٩٥م، وكذلك في سياسات تركيا التي تقبع الأن بتطويرها بكل اهتمام بهدف تعزيز موقعها بين الدول والشموب الإسلامية، وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أيستطيع السودان أن يقدم دعماً هاماً لتركيا في علاقاتها التاريخية. (١٨)

فتركيا تريد أولاً التجارة مع السودان⁽¹³⁾ وهي تحاول وتعمل بجهد نشط ودؤوب من أجل توفير وبلورة علاقة تجارية جادة ومهمة مع السودان. فهي تجمع الملومات حول انقضايا والموضوعات التي تتعلق وتهم البلدين في هذا الإطار.

وبالنسبة لتركيا يعتبر السودان دولة في غاية الأهمية فهي كبيرة وغنية بالموارد ويعتقد الأتراك، أن السودان سيصير في القريب أحد أهم الدول في النفط والزراعة، ولذلك ينظرون إلى السودان باهتمام فيما يتعلق بالإمكانيات التجارية التي يوفرها لهم،

والسودان ليس دولة كبيرة بذاتها فقط، بل لأنها عضو في تجمع السوق الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بـ (الكوميسا). فهذا التجمع يضم عشرين دولة، ويبلغ عدد سكانه حوالي ٣٠٠ مليون نسمة، ويإمكان السودان أن يصير معبراً للاستثمارات التركية، المشتركة أو غير المشتركة. لذلك كثيراً ما يستخدم الأتراك، في وصفهم لملاقتهم بالسودان (نافذة) تركيا إلى إفريقيا (باب) تركيا المنفتح نحو إفريقيا.(١٠)

وتستطيع أن تقوم هذه الاستثمارات، بإنتاج السلع والخدمات، التي يمكن أن تصل إلى هذه الدول وتتمتع بميزة التخفيض الجمركي المنوح للسلع السودانية المنشأ، حيث اتفقت دول سوق الكوميسا على تصفير(القيمة صفر) الجمارك بالنسبة للواردات والتبادل التجاري فيما بينها، ويشكل الهدف التجاري البعد الأول في علاقة تركيا بالسودان، وعبر عن هذا الهدف وأهميته القصوى لتركيا المسئولون الأتراك على جميع مستوياتهم، وظلوا يؤكدون عليه بدعوتهم لوزراء التجارة في السودان، والسودانيين بزيارة معرض إزمير الدولي سنوياً بهدف التعرف على السلع والبضائع والخدمات التركية، كما منحوا السودان قرضين لشراء سلع تركية لتعريف المستهلك السوداني بها (10)

ويظهر الاهتمام التركي بالبعد الاقتصادي التجاري في علاقته بالسودان، في تنظيم مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، لسمنار (العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا) في ١/١/١/١٠م بالخرطوم، وهي المؤسسة التي تعمل على تحديد السياسات والتدابير التي تساهم في توفير الحلول للقضايا والشاكل الاقتصادية التركية في الداخل والخارج، ويمكن تلخيص الهدف الرئيسي لهذه السمنارات، بأنها تستهدف تحقيق المساهمة في تطوير العلاقات الاقتصادية (التجارية - المالية) بين تركيا والدولة التي ينمقد فيها السمنار، وقد نظمت مؤسسة الأبحاث الاقتصادية خمسة مؤتمرات فقط خارج تركيا كانت في كل من باريس وباكو ويخارست وصوفيا ثم سمنار الخرطوم هذا (١٠٠)

النطورات الاقتصادية الهامة التي حدثت وما زالت مستمرة في تركيا، من شأنها

أيضاً، أن جعلت تركيا تفكر في ثمتين علاقاتها التجارية بالسودان. فقد استطاعت تركيا أن تنجز ثحولاً في الاقتصاد خصوصا خلال عقد التسعينات الأخير، إذ زادت نسبة الصادرات التركية خلال ٢٠ عاماً. بنصبة عشرة أضعاف عما كانت عليه في السابق، ويعني هذا أن نسبة الصادرات ازدادت بنسبة ١٠٠٪. وقد تحولت ٨٠٪ من الصادرات إلى منتجات صناعية. وتكون بغضل ذلك قطاع خاص ديناميكي للغاية، واكتسب بعرور الوقت أوصافاً جديدة تتعلق بكفاءته. وقد تمكنت تركيا من تحقيق أعمال إنشائية خارجها، شملت البنيات التحتية والمباني والجسور بلغت قيمتها ٤٠ مليار دولار، وفي روسيا تأتي شركات الإنشاءات التركية في المرتبة الأولي. حيث نقذت استثمارات وأعمال ثبلغ قيمتها ٥٠ مليار دولار (٥٠) كما أن تركيا تعد من أكبر الدول المشرين وأعمال ثبلغ قيمتها ٥٠ مليار دولار. ونتيجة لذلك فإن تركيا قد أخذت مكانها القومي غير الصافي البالغ ٢٠ مليار دولار. ونتيجة لذلك فإن تركيا قد أخذت مكانها ضمن الأسواق المائية الكبرة، من حيث المنافسة التوعية والمراصفات.

ومن أجل تعزيز قدراتها التجارية تقوم تركيا بعمل العديد من التطبيقات، منها الخفض الجمركي الملازم للإيقاء بالمسئوليات التي ترتبت عليها ضمن منظمة التجارة العالمية. كما أنها تعطي أولوية لإلفاء العراقيل الواقعة خارج نطاق التعريفة الجمركية لتحقيق التوافق مع كافة المبادئ المقبولة دولياً بشأن القوانين وكافة المواضيع المتعلقة بالتجارة. من ناحية أخرى فإن التحاق تركيا بالاتحاد الجمركي التابع للاتحاد الأوروبي يعني قرب تكاملها مع النظام الاقتصادي والمالي الدولي، حيث استطاعت أن تبرهس خلال السئوات الضمس الأوائل في الاتحاد الجمركي قوتها في مجال المنافسية. واستطاعت أن ترفع نسبة التجارة الخارجية في دخلها القومي غير الصافي من 10٪ في عام ١٩٨٠م إلى ٢٧٪ في عام ١٩٨٤م.

ولكن العلاقات التجارية بين تركيا والسودان، وعلى الرغم من أنها شهدت تموجات حسب الأعوام، وأنها قد أظهرت توجهاً نحو الازدياد في العامين الأخيرين، إلا أن حصة السودان من الصادرات التركية خلال العام ١٩٩٩م لم تكن سوى ١٢٠ /١٠٠٠، وحصتها من الواردات لم تكن مسوى 1/1 1 كما أن التطورات الحاصلة في التجارة بين البلدين، ما زالت بعيدة من أن تعكس الطاقة الحقيقية الموجودة لديهما .ويدرك البلدان، أنه يجب أن يكون الهدف المشترك هو بذل الجهود المكثفة من أجل رفع وتتويع مستوى التبادل التجاري بينهما على أعلى الستويات. ويلاحظ أن هناك عاملين رئيسيين يؤديان دوراً هاماً في إبقاء الملاقات الاقتصادية التركية السودانية محدودة جداً، من وجهة النظر التركية، أولهما أن السودان وعلى الرغم من كونه أكبر الدول الإفريقية مساحة التلاثة أضعاف مساحة تركيا) وعدد سكانه حوالي ٢٧ مليون نسمة، فإن نسبة الدخل القومي الفردي تبلغ حوالي ١٠٠ دولار أي أن مجموع الدخل القومي يبلغ حوالي ٢٥ مليار دولار. وهذا يعنى ضعف البنيات التحتية للاقتصاد السوداني وضعف المقدرات الإنتاجية بالتالي. ويعني من جهة أخرى أن حجم التجارة الخارجية للسودان محدود جداً أيضاً ولا يزيد على عدة فإن حجم التبادل التجاري بين تركيا والسودان محدود جداً أيضاً ولا يزيد على عدة منتجات في مجالات الزراعة والمناعة والمادن، أما العامل الثاني فهو عدم وجود أي منتجات في مجالات الزراعة والصناعة والمادن، أما العامل الثاني فهو عدم وجود أي الخطوط الجوية السودانية مرة في الأسبوع وعدم وجود خط ملاحي بينهما (٥٠)

الرؤى السنقبلية للملاقة بين البلدين

المسلحة فقط، هي التي تحرك الملاقة بين السودان وتركيا. (١٠) والعلاقات والمسالح القومية الاقتصادية - التجارية، التي نشأت وستتشأ ويعمل الطرفان على ازدهارها ودفعها، أقوى من الخلاف الأيديولوجي للنظامين اللذين يتريمان على سدة الحكم في كل من السودان وتركيا، ولا قيمة للفكرة أو الأيدلوجية بين البلدين، وتأسيساً على هذه النتيجة فإنه ليس هناك ما بعد من تطور العلاقات بين السودان وتركيا في المستقبل، أو يمنع تقدم هذه الملاقات أو القضز بها إلى الأمام، فالبلدان يعلكان الإرادة المدياسة لتطوير العلاقات العام والخاص في البلدين، يعكنهما تطوير العلاقات الاقتصادية التجارية المائية بينهما مسلحة البلدين، يعكنهما تطوير العلاقات

اللاحظات ترجح جميعها احتمال تنامي الملاقات بين السودان وتركيا مستقبلاً.

السياسة التركية للانفتاح نحو إفريقيا، التي بدأت تركيا تطبيقها بهمة في عقد التسعينات، وخاصة في النصف الثاني منه وترغب عبرها في آن تكون شريكا اقتصادياً لإفريقيا. ترشح السودان لأن يكون باب تركيا المنفتح على إفريقيا خلال المرحلة القادمة، وتدعوه ليكون نموذجاً لعلاقاتها مع بقية دول إفريقيا. وتتمحور هذه السياسة أساسا حول البعد الاقتصادي التجاري، فتركيا ترغب في أن تكون شريكا اقتصادياً لأفريقيا وأن تقدم للقارة التكنولوجيا الرخيصة وأن تساهم في بناء البني التحتية لإفريقيا. كما ترغب في أن يزدهر التبادل التجاري مع القارة، بعد أن وصل حجم تجارتها الخارجية لها، إلى حوالي ٨ مليار دولار في العام، وتنامي طاقتها الإنتاجية الكلية، بحيث صارت أكبر من مجموع تسعة بلدان في الاتحاد الأوروبي. هذا الاقتصاد المزدهر أعطى تركيا الفرصة لتوسيع تبادلها التجاري مع مختلف دول العالم بما فيها إفريقيا، لأنها -أي تركيا- لن تستطيع تطوير اقتصادها وتجارتها إلا بتعية علاقاتها الخارجية .

فالاقتصاد هو المفتاح أو العامل الرئيسي في نهضة تركيا، والانفتاح الاقتصادي الذي حدث إبان حكومة تورقوت أوزال في العام ١٩٨٢ أعطى ثماره الآن. وهو ما تريد تركيا اقتسامه مع القارة الإفريقية.(٥٩) وبالنسبة لتركيا فإن إفريقيا هي قارة المستقبل، وستشهد منافسة من قبل جميع القوي في العالم، الأمريكيين و الأوروبيين والصينيين وغيرهم، ومن الأفضل لها أي تركيا، أن تأتي هي أيضاً وسبيلها إلى ذلك سياسة الانفتاح نحو إفريقيا .

ومن منظور آخر بيدو أيضاً أن التحول السياسي، في مسار ممارسة الحزب الحاكم في السودان، والذي بدأ نهاية السام ١٩٩٩م بمحاولته طرح وتقديم نفسه كحرب براغماتي منفتح على الآخرين من أجل مصلحته، من شأن هذا التحول إضافة إلى المتغيرات والتحولات الاقتصادية في السودان، أن تنتهي بالنظام الحاكم إلى نوع من البراجماتية من شأنها أن تؤدي أيضا إلى ترجيح كفة تقوية أواصر التعاون بين السودان

بل إن إمكانيات تطور هذه العلاقات أكبر وأقوى من احتمالات تأخرها، فسياسياً عبر النظامان، رغم الاختلاف الفكري بينهما، عن رغبتهما في دفع وتقوية العلاقات بينهما، فالرئيس التركي وصف السودان بأنه شقيق لتركيا، وليس هناك معوقات تقف أمام العلاقات بين البلدين، وأكد رغبة بلاده في تطوير هذا التعاون عبر العديد من الأنشطة، وأن تركيا تملك الإرادة السياسية لتحقيق الثقارب أكثر فأكثر مع السودان، وقبل دعوة لزيارة السودان،

ونقل الرئيس التركي للسودان(٥٠) عبر الأجهزة الدبلوماسية أن تركيا، تعد السودان دولة مهمة بالنسبة لها، وأنها ترغب في زيادة حجم النبادل التجاري بينها والسودان، ومن أجل أن يتم ذلك اقترحت تركيا تبادل الزيارات على أعلى مستوى، بين المسئولين في البلدين، وأن يتم مناقشة كل شئ عبر وزارتي الخارجية فيهما، وأن تركيا على استعداد لإرسال شركات للمساهمة في تاسيس البني التحتية في السودان، ومن جهته نقل السودان لتركيا أنه يسعى إلى تحقيق تعاون سياسي واقتصادي أكبر معها وأن تكون له علاقة إستراتيجية معها تستد على الصلات التاريخية القديمة (٥٨)

ويفكر البلدان بأنهما يتمتعان ببيئة مثالية للتعاون، حيث توجد الروابط التاريخية وتنشابه الثقافة وتوجد إلى حد كبير وحدة الإبمان بين المجتمعين، فالسودان يقوم بعملية تحول سياسي واقتصادي كبير، ومن ناحيتها فإن تركيا أيضاً تقوم بتطوير آفاقها السياسية الخارجية وفي نظرتها للعالم، فلا مانع إذن في إمكانية أن يحمّق البلدان الشيء الكثير سوية، وقد سالت الباحثة وزير الخارجية التركي إسماعيل جم، إثناء زيارته للسودان ينابر ٢٠٠١م ما إذا كان الاختلاف الفكري بين البلدين هو الذي يتسبب في عدم تطور العلاقات بينهما فأجاب: إن لكل بلد أسلوبه في اختيار الطريق الذي يعتب يعتقد أنه مناسب لتنميته وليس للأخرين دخل في ذلك. وإن العلاقات الثنائية تبدأ معقيرة ثم يأتي دور السياسيين في تنميتها وإزالة العقبات التي تعترضها، وأنهم في تركيا مبيعملون ما بوسعهم لتطوير العلاقات بينهم وبين المبودان، ويمكن هنا، إبداء العديد من

وتركيا العلمانية،

يرى السودان أن علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية، موضوعية وأن تحالفها مع إسرائيل مبرر من أجل الحصول على التقانة (١٠) ويلاحظ أن السودان ليس ضمن الدول العربية التي تمارس نقدا متكررا لملاقة تركيا بإسرائيل، وقد شكرت تركيا السودان على موققه معها داخل الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي، كما أن الحساسية التركية تجاء العرب غير موجودة بالنسبة للسودان والعسودانيين، وتتسم العلاقة بين الاثنين، بالمودة والصدافة، وهو ما يعزز الظن بتطور العلاقات بين البلدين.

ولا يتوقع للتداخل بين الترتيبات الإقليمية لكلا البلدين، أن يؤدي إلى إضعاف العلاقة بينهما أو تحجيمها. فتعدد هويات تركيا وعلاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى ليست مسألة اختيار للبدائل سواء مع أوروبا أو بالمقابل الشرق الأوسط أو رابطة الدول المستقلة أو جمهوريات آسيا الوسطي أو بلاد القوقاز، كما أن تعدد هويات السودان وترتيباته الإقليمية مع الدول العربية أو الدول الإفريقية أو حتى الدول الأوروبية الشريك التجاري المهم للسودان، ليست على حساب نمو علاقته بتركيا، فالسودان وتركيا ليسا مضطرين، لاختيار بديل بعينه، بل بإمكانهما أن يوسعا نطاق اقتصادهما فتكون لهما علاقة مع كل الأطراف، ويعتمد كل ذلك على سرعة توسع ونمو الاقتصاد والصالح التي يحققها التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع الأطراف الآخرين،

أما من الناحية الاقتصادية، فالتحولات الاقتصادية والمؤسسية الخطيرة التي اصطلع على تسميتها (بالمولة) والتي أخذت في البروز خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، والتي كمنت قوتها في تهاوي الحواجز القطرية والإقليمية أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير الأسواق المالية الماخلية والمولية والتحسن الكبير في تقنيات النقل والاتصالات إلى جانب توثيق الملاقات بين المول، بدأت هذه التحولات تأخذ طريقها إلى تركيا منذ النصف الأول من الثمانينات ١٩٨٢م(١٠) والسودان في النصف الأول من التسمينات ١٩٨٢م(١٠) والسودان في النصف

وأدي اعتماد البلدين سياسات إعادة الهيكلة والتحرر الاقتصادي إلى خلخة كبيرة في البنيات والأنشطة الاقتصادية لهما، تركت آثاراً سالبة على مجمل الحياة الاجتماعية للأفراد في البلدين، لكنها من جهة أخرى أدت إلى تنشيط وتحريك قطاعات الإنتاج والاقتصاد في البلدين، مما جعل من شأن هذه التحولات أن تدفع بالطاقات المنتجة في البلدين أضعافاً مضاعفة، وبالتالي توفير إمكانيات التعاون بينهما، والإبقاء على العوامل التي تكفل دفع واستمرار هذا التعاون. وفي السنوات التي تلت تلك التواريخ، شهد كل من السودان وتركيا عملية تحول سريع نحو سوق متحررة تنافسية لا قيود فيها، ويجري الإمسلاح الهيكلي فيهما على عدة مضامير منها سن التشريعات المحفزة للمنافسة والإشراف على النظام المالي وتحسين النظام الضريبي والتعجيل بنتفيذ برامج التحول القطاع الخاص. كل ذلك بهدف زيادة الإنتاجية وزيادة أرياح الاستثمارات،

ويفضل النتائج المحققة لهذه التحولات. فإن تركيا تعتبر اليوم أحد الأسواق العشرين الكبيرة في العالم والتي يطلق عليها أيضاً وصف (عمالقة الغد)، وهم المنطقة الاقتصادية الصينية بما فيه هونج كونج وتأيوان، والهند، وكوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل. الارجنتين، جنوب إفريقيا، بولندا ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وإذ تضم هذه الدول نصف سكان العالم فإنه ينتظر أن يصل إجمالي الناتج المحلي فيها إلى ٥٠٪ من مثيله في المائم المتقدم بحلول العام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تصل حصة تركيا من الواردات العالمية إلى ٧٪ خلال نفس الفترة، وأن تزيد صادراتها في الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٢٠م من السلم والخدمات بمعدل أسرع بكثير من المعدل العالمي وتتراوح نسبة هذه الزيادة ما بين ٧٠٪.

من جهة أخرى لم تحقق تركيا أكتفاءً ذاتياً(١٣) مثلاً، في مجال النفط والغاز الطبيعي، إذ يبلغ إجمالي الطاقة المنتجة في تركيا نحو ٤٢٪ من إجمالي الإمدادات في عام ١٩٩٥م ومن المقدر أن تتخفض هذه النسبة إلى ٣٨ر٥٪ ولا تنتج تركيا النفط والغاز إلا بكميات محدودة، والفحم هو مصدر الطاقة المحلي الرئيسي .

وقد أدى التمو السريع في الطلب على الطاقة واستقرار إنتاجها، إلى زيادة واردات الطاقة في تركيا، حيث زاد صافي واردات الطاقة في الفترة من ١٩٩٥–١٩٩٥ بنحو ٧٪ سنوياً، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه بسرعة متزايدة في المستقبل(١٧) وهو ما يعكس تسارع عملية التصنيع في تركيا وتخصصها في الصناعات الثقيلة. ومن المتوقع أيضا أن يزيد الاستهلاك النهائي للطاقة زيادة سريعة في هذه القطاعات في المستقبل بالإضافة إلى القطاع السكني، وأن يظل النفط هو الوقود الرئيسي لها، وأن تزيد حصة الغاز الطبيعي المستهلك زيادة كبيرة، ويعني هذا أن تركيا صارت أكثر الأسواق جذباً للطاقة في المنطقة، وبالتالي يترتب عليها أن تضع سياسة خارجية متعددة الأوجه وطويلة الأجل، لقطاع الطاقة فيها، ومن الأهداف التي تسمي تركيا إلى تحقيقها كذلك تأمين إمدادات الطاقة عن طريق تنويع مصادر الطاقة الخارجية لديها بقدر الإمكان .

ووفقا لتوقعات الطلب من المنتظر أن تستورد تركيا في العام ٢٠١٠م، أربعين مليون طن من النفط الخام و٢٠ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، (١٤) وهنا يتوفر مجال كبير للتعاون بين السودان وتركيا، في المجال الافتصادي – التجاري، إذ يمكن لتركيا أن تستثمر في إنتاج النفط والغاز الطبيعي في السودان، ومن المكن أن تستورد حاجتها المتزايدة للطاقة من السودان. فحسب تقديرات وزارة الطاقة في السودان فإن مخزون النفط المؤكد والقابل للاستخلاص حالياً في مربعي واحد واثنين بحوالي ٢٠٠ مليون برميل، وأن الأحواض الرسوبية المرشحة للتنقيب عن النقط هي سنة أحواض في غرب وأواسط السودان، حوض بارا الناصر، حوض ملوط – الخرطوم – الدندر (حوض النيل الأزدق)، حوض الردي، حوض جبل أبيض وقطاعات البحر الأحمر .

من جانب آخر يتفق السودان وتركيا على أن مستوى التعاون القائم حالياً دون طموحاتهما، وأن العلاقة السياسية بين البلدين طيبة ومتطورة ولكن العلاقات الاقتصادية تحتاج لبذل جهد أكبر لدفعها، ويتفق الطرفان أيضاً على أن العلاقات الاقتصادية التجارية الموجودة بين الدولتين بعيدة عن المستوي للرغوب، وأنه يجب أن يتم تطوير هذه العلاقات، وتعرب تركيا في هذا السياق عن رغبة صادقة؛ في زيادة التعاون في المجالات الصناعية والفنية والتجارية بما يتساير مع علاقات الصداقة الموجودة بينهما والسودان، ويوجوب تقييم الطاقات الحقيقية لكلا البلدين في هذه المجالات(١٥)

وتقدم تركبا نفسها، على أنها ثملك بنية اقتصادية متقدمة يمكن أن تسهم في خلق بيئة ملائمة لدعم جهود التنمية الإقليمية عن طريق نشر مبادئ الثماون الدولي ومفهومها للاقتصاد الحر، كما أن رجال الأعمال الأنراك وصلوا إلى مرحلة من القوة من خلال مبادلاتهم التجارية والاقتصادية المنتشرة في ساحات جفرافية عديدة تمكنهم من أن يصيروا شركاء جيدين لرصفائهم في الدول الأخرى، وبالنائي الإسهام في زيادة إمكانيات التعاون وتنشيطه بين البلدين.

ولقت تمكن البلدان من تأطير أوجه التعاون بينهما في العديد من الاتفاقيات والبرونكولات ومذكرات التفاهم. وقعت أغلبها في النصف الثاني من التسمينات، مما يوفر رؤية واضحة الإمكانيات رفع مستوى العلاقة بين البلدين مستقبلاً.

الخاتمة

العلاقات الاقتصادية السودانية التركية شهدت في العشر سنوات الماضية العديد من المتغيرات الحادة والحاسمة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وأبرزت العلاقة الشائية بين البلدين خلال هذه الفشرة، كشافة لم تكن مشوفرة سابقاً في الجوائب الاقتصادية والتجارية، وأن هذه العلاقات مرشحة لتكون أكثر تطوراً وزيادة ،

ولكن ينبغي أن أشير أخيراً إلى أنه وعلى الرغم من أن المعايير الجديدة التي تبلورت في التمامل السياسي والاقتصادي الدولي، تهيئ وتعد المالم لنوع جديد من القوة التي تعتمد على الحيوية والمثابرة الاقتصاديتين. إلا أن العوامل المالية أو الخارجية، سيقدر لها أن تؤدي أدواراً هامة على المستويات المحلية للدول، آكثر مما تؤديه الملاقات الثنائية والمنفردة.

وتعد العولمة هي حجر الأساس لهذه التغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية، فقد صار التناقص التدريجي للمسافات بين البلدان والأقاليم والحكومات والمؤسسات والشركات واضحاً تماماً ليس في التجارة والاستثمارات فحسب، وإنما في استخدام الموارد الطبيعية والبيئية، وساعدت عناصر عديدة على الاتجاه نحو العولمة مثل انتقدم السريع في تقنيات نظم المعلومات والاتصال والنطورات القائمة على قوى السوق، وظهور أطراف فاعلة جديدة في الاقتصاد العالمي، وقد خلقت العولمة فرصاً اقتصادية هائلة أمام التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي عالم يسوده التغير السريع والاعتماد المتبادل، فإن التنمية الاقتصادية لكل من السودان وتركيا قد تؤدى لإحداث تأثيرات هامة في سياستيهما الخارجية، ومع تزايد فوة الاقتصاد، فإن من المؤكد أن يتسع نطاق العمليات الخاصة به، ومن المتوقع أن يسمد البلدان إلى تحسين البيئة السياسية الأساسية من أجل تحقيق مزيد من الانفشاح الاقتصادي والتنوع في العالاقات الاقتصادية. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي والسياسي النشط، فإن الحاجة تدعو السودان إلى وضع مجموعة منسقة من السياسات لتحقيق الأداء الذي يتطلبه النمو المتزايد في الاقتصاد العالمي من جهة، والذي يتطلبه الشعامل مع الاقتصاد التركي النشط أيضاً من جهة أخرى، وأن يهيئ نفسه لمواجهة متطلبات المستقبل بكل ما فيه من تحديات

الهوامش

Alexander, John, "The Ottoman Empire in Nubia: The First Turkia", a Paper presented in a Seminar in Commemoration of the 7th century of The Ottoman Empire, Sharjah Hall, December 1999, University of Khartoum, Sudan, p. 2.

^{2.} Ibid, p. 4.

^{3.} Ibid, p. .9.

٤- أبو سليم، محمد إبراهيم، "دور المثمانيين في إفريقيا وفي السودان على وجه الخصوص "، ورقة مقدمة ضمن سمنار الديد الثوي السابع للدولة المثمانية، جامعة الخرطوم ، قاعة الشارقة ، ٤/ ١٩٩٩/١٠ .

- 5. Alexander ,op.cit, P.9
- 6. Alexander ,op.cit. P.2.

- ٧- ايو سليم ، مصدر سايق ، ص ١٧ ،
 - ٨- تقسيه د من ٢٣ ـ
- ٩- أدو سليم ، محمد إبراهيم ، تاريخ الخرطوم، دار الجبل ديروت، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ ١٩٩٠م ص
 ٢١.
- ١٠ أبر سليم، 'دور العثمانيين في إفريقيا وفي السودان على وجه القصوص ٤ ديسمبر، ١٩٩٩ ، مصدر سابق، ص ١٠٠.
- 11 بشير كوكو حميدة، مالامحمن تاريخ السودان في عهد الخديوي إسماعيل، مطبوعات كلية
 الدراسات العليا، بعث رقم ١٠، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى ١٨٠م
- ١٢ عون الشريف قاسم، إخلاص مكاوي "الحكم الثركي في السودان الأثر الثقافي" ورفة قدمت شمى
 سمنار العيد المثوي السابع للدولة العثمانية، قاعة الشارقة، ٤ ديسمبر , ١٩٩٩ ص ٢ .
 - ١٢ نفس الصدر، ص ٧ ،
- ١٤ سيد أحمد على عثمان العقيد، سياسة سلطنة الفور الخارجية ١٩٩٦-١٩١٦، رسالة ماجستير في
 قسم التأريخ كلية الأداب، جامعة الملك سعود، رجب ١٤٠٤، حن ٢٦٤ .
- 15 Fabunmi, L.A. The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, A Case Study in Power Politics 1800-1956, Longman, London. p. 5.
- 17- إرشيف وزارة الخارجية، الجموعة غرب أوروبا، القسم (٢) نمرة الصندوق ١٣٣ بمرة القطع ١٣٣- إرشيف وزارة الخارجية، المجموعة غرب أوروبا، القسم (٢) نمرة المناطقة على ١٣٣- ١٤٤ رقم الملف وخُرُخُ- أوروبا
 - 10 المندر تقسه
 - ١٨- المندر نفسه ،
 - ١٩- المبدر تقسه ،
- ٢٠ سياسة السودان الخارجية ١٩٧٩/ ١٩٧٩م، تقرير من وزير الخارجية. إعداد وإشراف إدارة البحوث والنشر والتوئيق وزارة الخارجية.
 - ٢١- الصدر تقسه ،
 - ٧٢ الصدر تقسه ،

- ٢٢- المندر تقسه.
- ٢٤- الصندر نفسة ،
- ە۲− ا<u>لصدر</u> ئفسە ـ
- ٢١- الصدر نفسه .
- ٢٧- المنتر تقييه ،
- ١٨٠ إحصاءات مقدمة من السفارة السودائية بأنقرة ٢٠٠٢.
 - ٢٩ الصيدر نفسه ،
- ٣٠٠ إدارة الشئون الأوروبية ، ملف رقم و ع ح /ش أ ، ١٨/١/٥٠.
- ٣١- اتحاد أصحاب العمل السودائي ووزارة العضاعة والاستثمار، ورقة عن "مؤشرات الاقتصاد السودائي وإقاق الملاقات الاقتصادية السودائية التركية"، قدمت ضمن سمنار العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا في الخرطوم ، ٣٠٠٣/١/١٠م، ص ٣٨٠
 - ٣٢- الصدر نفسه ، ص ، ١٤٠
- ٣٢- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، كتيب "أهاق العلاقات الاقتصادية السودانية التركية"،
 سمنار العلاقات الاقتصادية بإن السودان وتركيا في الخرطوم ٢٠٠١/١/١٠ج. ص ١٦
 - ٢٤- المندر نفسه، ص ٣٨،
 - ٣٥- أرشيف وزارة الخارجية.
 - ٣٦– نفسه، ص ٣٢.
- ٣٧- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، كتيب آفاق الملاقات الاقتصادية السودائية التركية"، صفحة ٢٢.
 - ۲۸– المندر نفسه، ص ۲۲،
 - ٣٩- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية، مقسم رقم ٢، اللف الثاني نمرة الصندوق ٦٣ .
 - ٤١- اتحاد أصحاب العمل السودائي ووزارة الصناعة والاستثمار، مصير سابق ص ٢٦٠.
 - ٤١- مقابلة مع بهاء الدين حنفي سفير السودان لدى أنقرة ٢٠٠٢. انقرة ٦
 - 2- اتحاد أصبحاب العمل السوداني ووزارة الصفاعة والاستثمار، مصدر سابق ،

- ٤٢ وزارة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، السودان في أرقام، مايو ٢٠٠١ -
 - ££ وكالة السودان **للأنب**اء، مصدر سابق،
 - 20- وزارة الملاقات الخارجية، إدارة الشئون الأوروبية، ملف وع خ/ ش أ /١٠/١/٥٠.
 - 23- مؤسسة الأبجاث الاقتصادية التركية، مصدر سابق، ص ٢٢٠
 - ٤٧ مقابلة مع بهاء الدين حتمي، مصدر سابق ،
 - ٤٨ -- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، مصدر سابق ص ٣٢ ،
 - ٤٩- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية، مصدر سابق ،
 - ٥٠- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية.
 - ٥١ مؤسسة الأبحاث الأقتصادية التركية ، مصدر سابق، ص ١٣ -
 - ٥٢- ألميدر تفسه، ص ١٢ -
 - ٥٢- ألمندر تقييه، ص ٢٢٠.
 - 05- مقابلة مع بهاء الدين جنفي، مصعر سأبق ص 41-
 - 00 أرشيف وزارة العلاقات الخارجية، مصدر سابق -
 - ٥٦- بهام الدين حنفي، مصدر سابق،
 - ٥٧- إرشيف وزارة العلاقات الخارجية.
 - ٥٨- تفس المبدر،
 - ٥٩- على انجين أوباء مصدر سابق،
 - ٦٠- بهاء الدين خنفي، (مقابلة)، مصدر سابق.
 - ١١- مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، مصدر سابق
- ٢٢- كتاب سفارة تركيا، تركيا والمالم ٢٠١٠ -٢٠٢٠ كتاب سفارة تركيا شركة أي أم ،جرافيك،
 القاهرة، ٨٠٠١٩٩٩ ، ص ٨١.
 - ٦٤- نفس الصدر أص ٨٢.
 - You that Yo
 - ٦٦- وزارة الملاقات الخارجية، إدارة الشئون الأوروبية، مصدر سابق.

ملخص الأرراق الانجليزية والتعقيبات

التجربة العثمانية

تركيا أتوف

تبدأ هذه الورقة بالتأكياد على أن التجاربة المشمانية التي تمتد إلى ٧٠٠ عام هي تجرية تمازج وليست مسراع حضارات. وترجع إلى الآباء البدو المؤسسين في أواسط آسيا الذين تحركوا في ظروف مختلفة نحو الشرق الأوسط والبلقان وسيبيريا وشمال غريي الهند وشمال شرقي أوروبا. وإحدى الجموعات المهاجرة هذه هي التي كونت الدولة العثمانية. وقد حمل الأتراك معهم خبراتهم في تكوين الدول منذ إمبراط ورية الجوكتورك (٥٥٢-٧٤٤) مروراً بالسلاجقة ودور الأنراك في الدولة العباسية حتى انتصاراتهم على البيزنطيين في ٢٠٧١م التي فتحت الباب للأناضول. وكان أن توسعت الإمارة المثمانية على حساب الولايات المسيحية شمالاً وغرياً وامتدت في بيئة ثقافية منخ تلفية شيمات البلقيان ١٢٨٩م ثم ضيمت الشيام ومنصير في عنهيد سليم الأول (١٥١٠-١٥٢٠م) في الفترة بين ١٣٩٩-١٥١٠م كان غالبية سكان الإمبراطورية العثمانية مسيحيين. وتعايش في إطار هذه الإمبراطورية اليهود والطوائف المسيحية مثل الأرمن والأورثوذوكس، باعتبارهم أهل كتاب وموحدين، وعاش اصحاب هذه الديانات في نظام المال الدينية ضمن نظام حكم ذاتي ثحث قيادة الزعماء الدينيين الهذه الملل. ومن ممور التعايش استقرار التركمان في البلقان ولم يعملوا على إبعاد المسيحيين أو إبادتهم أو قسرهم على الهجرة بل ظلوا يمارسون تقاليدهم الخاصة بهم. كما ساهم العثمانيون مع المسيسيين في المشاومة ضد الأعداء ومثال ذلك فتالهم مع البوسنة ضد البوقميل المسيحيين في القرن الرابع عشر، وفي ألبانيا ضد الصرب. وفي معركة أنقراء حارب الزعماء السيحيون إلى جانب الدول العثمانية ضد تيمور. كما ضمنت الدولة الحرية

الدينية للمسبحيين الإغريق، وكانت عوناً لهم ضد ضغوط الكاثوليك من روما . ومنذ عام ١٤٥٢م أبقوا على السلطات الروحية والزمنية التي يمارسها بطريق الأرثوذكس الإغريق في إستانيول على رعيته، كما سمحوا لليهود بتكوين منتهم تحت زعامة وسلطات حاخامهم الأكبر. واعترفت الدولة العثمانية بالكنيسة الأرمنية الجريجورية منذ عام ١٤٦١م كطائفة دينية منضملة بذاتها ولها بطريقها. وكان لكل ملة قوانين تشرعها بنفسها كما اعترفت الدؤلة بوجود الكاثوليك والبروتستانت كمجتمعات متميزة بحقوق وواجبات محددة بضرمانات سلطانية عليا، وكان لكل ملة مؤسساتها الخاصة بها، كما فتحت الإمبراطورية أبوابها لموجات اليهود الذين وفدوا إليها فارين من الاضطهاد في أوروبا وذلك منذ نهاية القرن الخامس عشر، وبعد الهولوكست (١٩٣٠–١٩٤٠م)، وقد ازدهرت المجتمعات اليهودية في الأناضول لالتزام الحكام العثمانيين بالشريمة الإسلامية وإخلاصهم في تطبيقها بكفاءة للنزعة الإنسائية لدى الحكام المثمانيين. وفي القرن السادس عشر صارت استانيول مركزاً حضارياً يعكس الأصالة وعملية التفاعل المشترك يين الحضارات، ومثالاً على ذلك التفاعل بين الممارتين البيزنطية والعثمانية، وخلاصة الأمر إن ما بدا كإمارة صغيرة في عام ١٢٩٩م صار رمزاً للبهاء، في شكل حضارة متميزة ازدهرت بالتعاون مع كل شعوب الإمبراطورية بتعددها الديني والعرقي، حيث إن كل أفراد هذا النسيج المتعدد، تقلدوا مناصب الحكم من الوزير الأكبر إلى أصغر الوظائف، وشهد العهد الذهبي لسليمان الفاتح التوسع الضخم والإشعاع الثقافي للدولة العشمانية. وتطرفت الورقة أيضناً إلى آراء الأجانب المتعاطفة مع العثمانيين وشكل حكومتهم وتراثهم وإنجازاتهم وجوانب شخصياتهم وحياتهم وفنونهم، وأوردت نماذجُ من تلك الآراء المتماطفة.

نشرث الورقة بالانجليزية كاملة في صفحات ٥٩-٦٦.

بمض الأفكار حول الملاقات التركية الإفريقية

على أنجين أوبا

قدمت الورقة للثورة التركية الكمالية التي تمخضت عن قيام دولة تركيا الحديثة والتي تبنت سياساتها وعلاقتها توجهاً نعو السلام العالمي يقوم على المبدأ الذي أرساء اتاتورك "السلام في الداخل والسلام في العالم". واتبعت تركيا منذ الثلاثينيات سياسة حسن الجوار وحل المنازعات بالوسائل السلمية. وفي عام ١٩٣٥م صوتت لصالح العقوبات ضد إيطاليا لاعتدائها على الحبشة، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية اهتمت السياسة الخارجية التركية بالشئون الإفريقية والأسيوية حيث شاركت تركيا في مؤتمر باندوئج عام ١٩٥٤م.

واستعرضت الورقة برامج الحكومات التركية المتعاقبة بين ١٩٦٠–١٩٨٩م المسائدة لقصايا دول عدم الانحيماز والدول الإضريقية والآسيوية ودول أصريكا اللاتينية والباسيفيكي وشرق أوروبا، حيث رحبت باستقلال الدول المستعمرة وسائدت حق تقرير المصير وإزالة الاستعمار، وسائدت تطلعات الدول المستقلة حديثاً تحو الرقي والازدهار، وسائدت أيضاً مشاركة هذه الدول في عضوية هيئة الأمم المتحدة، ورحبت بحقوق السيادة لتك الدول وكانت مواقفها مسائدة لتصفية الاستعمار وإزالة نظام التفرقة السيادة لتك الدول وكانت مواقفها المسائدة المسئية الاستعمار وإزالة نظام التفرقة المناصرية، وبادرت تركيا بإرسال بعثات النوايا الحسنة لبعض الدول الإفريقية بفية إرساء علاقات متيقة معها في المجالات السياسية والتجارية والثقافية، وتعزيز العلاقات الثنائية معها من أجل التحرر والتنمية والسلام والتعاون الدوليين، وتوطيد علاقاتها معها على أساس النوايا الحسنة والصداقة.

فعلت للسودان. ومع خلو صفحة تركيا من الشاكل العرقية وسياسة الفصل العنصري فإنها تنظر الإفريقيا كمجال مناسب للشراكة وهي على استعداد للقيام بدور مهم في هذه القارة الكبرى حتى تصبح نموذجاً للتحديث.

ولخصت الورقة الاهتمام التركي بالتطورات في إفريقيا . وكيف أن جمهورية تركيا وأصلت في سياسة الإمبراطورية العثمانية في علاقاتها مع إفريقيا المتدة من الساحل الغربي وحثى تنبزانياء وكانت الإمبراطورية قد انبعت سياسة المسالح الاسترانيجية فيما يتملق بأجزائها الإفريقية واضعة في الاعتبار مصير الشعوب الإسلامية في هذه المنطقة. وقد شكل الأثر الذي أضررته هذه العلاقات التاريخية مع أجزاء من القارة الإضريقية جوهر اهتمام الجمهورية التركيبة بجانب أنه لم نكن لدي تركيا أي مشاكل مع الدول الإفريقية، وحظيت تركيا بالتعاطف والنظرة الإبجابية من قبل الشعوب الإسلامية في إفريقيا. كما أبدت الشعوب المسيحية الإفريقية نفس الشعور انطلاقاً من التقاليد الثورية وعملية التعديث والتقدم الاقتصادي لتركياء ولذلك اعترفت تركيا بصورة فورية بالدول المستقلة حديثاً في إفريقيا وأقامت علاقات دبلوماسية معها التزمت سياسة تعاون في الأمم المتحدة لدعم هذه الدول. وتنوي تركيا التوسع في التمثيل الدبلوماسي المقيم واعتماد مباشر للسفراء ببعض العواصم الإفريقية لفترة ثلاثة أشهر مع ترشيع فنصل فخري في كل عاصمة توجد بها سفارة تركية وذلك بهدف تطوير العلاقات الشائية. إن اقتصاد تركيا المزدمر يمهد لها المرصة لتوسيع علاقاتها في كافة المجالات مع الدول الإفريقية.

وتطرقت الورقة إلى التعديات الجديدة التي تواجه إفريقيا خاصة في ظل العولة وتحديات إرساء الديمةراطية السياسية والاقتصادية واستعداد تركيا لمشاركة تجربتها مع الدول الإفريقية بإقامة شراكة اقتصادية معها، وذلك بتقديم التكتولوجيا الحديثة بطريقة أرخص، والمساهمة في أنشطة إنشاءات البنيات الأساسية في الدول الإفريقية، مع حرص تركيا على الانفتاح على إفريقيا، حيث ظهرت نتائج هذا الانفتاح في السودان باتجاء الملاقة بينهما نحو النطور المستمر فرصاً للتدريب الفني، ويمكن لتركيا أن تستخدم هذه العلاقة المتينة مع السودان كتموذج لعلاقاتها مع الدول الإفريقية الأخرى، ويمكن لتركيا أن تقدم منعاً وفرصاً تطبعية وفرصاً للتدريب الفني لكل الأفارقة كما

نشر ت الورفة بالانجليزية كاملة في صفحات ١٩-١٣.

فرنساوتحديثالإمبراطوريةالمثمانية جاكتوبي

تناولت الورقة دور فرنسا في نشر الأفكار الجديدة في الإمبراطورية العثمانية ونقل التكنولوجيا والخدمات والتمويل ويناء الهياكل الأساسية وذلك ضمن دول أوروبية أخرى أسهمت في عملية التحديث على المستويين العام والخاص، وساعد فرنسا في القيام بذلك الدور تراث الثورة الضرنسيية وأفكار التتوير وحريات الشموب وحقوق الإنسان والحكومة الثمثيلية وضمان فصل السلطات ونماذج المؤسسات السياسية الغربية العلمانية. إلاَّ أن نمو هذه الأفكار في الإمبراطورية العثمانية واجهته بعض العقبات. ولا يمكن فهم فترة الإصلاح والتحديث بدون الإشارة لتأثير اللغة الفرنسية، فقد صارت اللغة الشانية للمشعلمين الأتراك وغيارهم وتمت بها الاتصالات مع أوروبا وحلت منحل الإيطالية، كأهم أداة للحديث في القطاعات المدنية والعسكرية والسلك الدبلوماسي، وأصبحت نفة الوزراء والقناصل في تعاملهم مع استانبول، واستخدمت في المسائل ذات الصلة بالمشاكل السياسية للإمبراطورية. كما نشأ أدب عثماني يستلهم نتائج الأدب الضرئسي بدل الضارسي، وظهير أدياء استلهموا من المفكرين أمشال روسو وموتتسيكو، وظهرت روايات ومسترحيات انتشرت من خلالها أفكار الحرية والوطن والنظام البترألاني والفلسفة السياسية باستلهام فرنسي. كما انخرط أعضاء جمعية تركيا الفثاة المنفيين في فرنسا في تشر صحف بالفرنسية. أيضاً لعبت المنظمات الماسونية دوراً في التحديث من خلال النتظيمات خاصة في الفترة من (١٨٥٠–١٨٧٥) وتبدَّت تأثيراتها في الأنشطة الخيرية والأفكار الوضعية واللادينية الإلحادية. وكان لهذه الأفكار أثرها في ترسيخ العلمانية لدى التقفين الأتراك بعد عام ١٨٥٠م. وأسهمت شرنسا بإرسال المتخصصين

ونقل الخبرات التكنولوجية والتسليح على الطراز الفرنسي الأوروبي، هانشات مدارس عسكرية جديدة ساهم فيها الضباط الفرنسيون كمعلمين ومدرسين في المدفعية والتعصينات والبعرية والإمدادات العسكرية مع تعليم الطلاب اللغة الفرنسية.

وقد ساهمت فرنسا في إعداد جيش حديث واسطول بحري متقدم للدولة العثمانية ولمسر. جيشاً حديثاً واسطولاً بحرياً وشملت المساهمات الفرنسية التكتيك والمناورات والمدفعية والموسيقى المسكرية والطب العسكري، وتم جلب سفن من فرنسا للبحرية، كما شارك ضباط فرنسيون في بعض العمليات الحربية.

أسهمت فرنسا في تحديث الإدارة المائية في الإمبراطورية وفق النموذج الفرنسي وذلك بإنشاء هياكل مائية حديثة مع إرسال موظفين للتدريب بفرنسا على الإدارة المائية المحديثة. وتم إنشاء الرقابة المائية وإدارة للتشريعات الضرائبية، وإعادة تحديث دور المحاسبة العامة وتنظيم ديوان الحسابات بعساعدة فنية فرنسية. ونظم الفرنسيون سلاح الجو العثماني الناشئ في عام ١٩١٤م بإنشاء مدرسة ومراكز طيران.

كما ساهمت فرنسا في إنشاء الهياكل الأساسية الحديثة بالإمبراطورية على انقاض التخلف التكنولوجي والافتقار إلى رأس المال. وتم خلق جهاز مصرفي جديد، حيث نشأ البنك العثماني برأس مال فرنسي، ثم أنشأ بنك كريدي ليونيه فروعاً بالدولة ولحب دوراً مهما في الخزانة المثمانية والأنشطة التجارية للدولة، وكان لفرنسا دور رائد في تمويل وتقديم القروض للإمبراطورية لإنشاء الهياكل الاقتصادية الجديدة وإعمال الاستقرار في الوضع التقدي والمشاركة في المشاريع، وثم أيضاً إنشاء إدارة للديون المثمانية العامة، وقد أسهمت الاستثمارات الفرنسية في التحديث خاصة في قطاع المكة الحديد والاتصالات والزراعة والموانئ والمناجم، والخدمات خاصة في مجال الغاز والكهرباء وشركات تجارة السجاد الشرقي، وقد لعبت المدارس الفرنسية دوراً كبيراً في التحديث وخرجت موظفين ومديرين أسهموا في المشاريع الحديثة للإمبراطورية.

واختتمت الورقة بتقييم تجرية التحديث بأنه كان انتقائياً ولم يخلق صناعات تتنافس

مع مثيلاتها في عرنسا. فلم تتعد صناعة القطن والحرير مرحلة الفزل حيث كان يتم استيراد النسيج والأقمشة من ليون. كذلك كانت المناجم تستغرج خام الحديد والصلب فقط. كما كان التعديث جزئياً وعلى سبيل المثال ما تم إنشاؤه في مجال السكة حديد لم يتجاوز مصلحة ونفوذ الدول المتبنية لهذا المشروع، وذلك إضافة إلى أن التحديث تم في ظروف جغرافية واستراتيجية سيئة، واتسم بالبطء من جراء النزاعات والحروب التي خلقت مناخاً غير موات للتحديث، ورغم ذلك فقد لمب التحديث دوراً مقدراً في تحرير وقيام تركيا الجمهورية وكان له دوره في تأسيس اقتصادها الوطئي،

الإمبر اطورية العثمانية في النوبة: التركية الأولى

جونالكساندر

قيل ٢٥٠ سنة من الفزو التبركي الصبري للسودان (١٨٢١م) خضعت معظم الأجزاء الشمالية والشرقية من ولايات السودان الحالي للحكم التركي. ومنذ عام ١٥٨٣ كان الشيلال الثالث بمثل الحدود بين الأتراك وسلطنة الفونج وامتد نفوذ الأتراك شرقاً إلى البحر الأحمر عند سواكن. وهذه الفترة أسماها المؤلف بالتركية الأولى"، واستمرضت الورقة الأدلة الأثرية حول قلعتي أبريم ومناي اللتين أقيمتنا لحراسة مصبر من الهجمات التي تشن من جهة الجنوب. ففي ٤-٥٨٥ م وبعد معركة حنك بين المثمانيين والقونج أنشات مبتحقية ايربم وضمت لأبالة مصر وأعيد تجديد قلعة صاي وتسليحها بالمدفعية والبنادق وصيارت خط الدفاع الأول لمصر من الجنوب، وكان أضراد الحاميتين من الجنود الإنكشارية. أما الفونج فقد استحكموا قرب جزيرة أرقو وفي الدبة، وفي الفترة بين (١٥٨٥-١٦٦٠م) كان الفولج في أوج قوتهم خاصة بعد ١٦٠٧م حيث انتصروا في معركة كركوج. كما حدث تمرد في الجيش في مصر السفلي، أيضاً كان لنجاح قورة الشايقية الأثر في زيادة تحصينات الحاميتين التركيتين، أوردت الورفة وصف الرحالة التركي إيليا شلبي لكل من قصر أبريم وصلى: واستمرت الحاميتان في استلام رواتبهما من القاهرة حتى عام ١٦٩٤م. وتزايد استيماب أطفال وأقارب الإنكشارية كجنود في الحاميتين، وهناك أدلة على وجود جنود في الحاميتين من الهوارة والكنوز والمجريين (الذين اشتهروا محلياً بالمجراب)، وأشارت الورقة إلى أن زوال التهديد الجنوبي أدى إلى التقليل من إهمية صنجهية أبريم بين الشيلالين الأول والثالث. وأن الإداريين بالمنطقة كانوا في

وضعية شبه مستقلة عن القاهرة، وصاروا حامية معزولة، بيد أن الأراضي في المنطقة ظلت نفلح بواسطة الجنود وذراريهم، لذلك ورث الجنود بيوت الحاميتين. وفي الفترة بين (١٦٤٠-١٣٩٨م) تضاءلت الأهمية العسكرية للحامية ودخلت في عزلة تامة ولم تصلها أي تعزيزات من الشمال. وأخذ الناس يتداولون اسم (فلعجي) للإشارة لسكان القلعة وهم النخبة المُالكة للأرض والبيوت داخل القلعة. وهي ١٧٩٩م احثل الفرنسيون أسوان مما أضعف منتجقية أبريم حيث السحب الماليك للجنوب وسائدت الحاميتان الجهاد ضد السرنسيين لمدة ثلاث ستوات حتى ١٨٠٣م. ولم تساهم القلمة في حصار معمد على باشا للمماليك في قصر أبريم في عام ١٨١٢م. ولكن الماليك عاملوا أهلها كأعداء وفرضوا عليهم جزية، بيد أنهم لم يخربوا سواقيهم وحقولهم. ومن سخرية الأقدار أن الهجوم الوحيد على القلعة في ظرف ثلاثمائة عام كان من قبل قوات عثمانية. وفي عام ١٨٦٢م ثم تسريح الإنكشاريين من قبل السلطات وزالت كل امتيازاتهم واختفت الحاميات رسمياً.. وبدأت التحصينات في الانهيار واختارت معظم الأسر العيش في القري على ضفة النهر بدلاً عن القلعة. و11 غزا محمد على السودان لم يكن لحطام قلعة صاي أي دور في الحملة. ووفقاً للروايات الشفاهية كانت هناك حياة في قلمة صاي خلال القرن التباسع عشير وظل مستجدها يؤمله المصلون حتى نهاية القرن التاسع عبشير. وانتهي احتلال قلعة صاي بتقدم قوات المهدية في عام ١٨٩٤م حيث فرّ سكانها شمالاً وعادوا بعد عام ١٩٠٠م، ولم يتم ترميم البيوت وصارت خراباً بعد نزع الأخشاب من سقوفها . وفي الخشام فإن المؤشر الوحيد لتطورات المنطقة من خلال الشلال الأول إلى الشلال الثالث بين ١٥١٧-١٨٢١م. هو ألوجود العثماني، ومن المحتمل أن يكون له أثر كبير خاصة على مملكتي المحس ودنقلا، ومتالك حاجة لمزيد من الأبحاث الأثرية والوثائقية واللغوية لمرفة تفاصيل هذا الأثر على المنطقة وعلى السودان الحديث.

تمقيب على ورقة

البروفسيرجاك توبي

فرنساو تحديثالا مبراطورية العثمانية

فيصرموسىالزين

استخدم البروفسور جاك توبي في ورقته المدخل التاريخي في مسالجة كل من الجوائب الثقافية والسياسية في السلاقات المثمانية الأوروبية بدون أي انقسام ثنائي، وحاول تسليط الضوء حول الساهمة الشرنسية في صنع الدولة التركية الحديثة، وهذا يعني ضمنيا مساهمتهم في تقتيت العالم المثماني القروسطي والتقليدي، وحاول المؤلف أن ينسب إلى فرنسا دوراً يعتقد بأنه كان إيجابياً واسهم في تطوير الحضارة والمجتمع في العالم المثماني، ولم يحاول النظر إلى هذا الموضوع على ضوء العلاقات الاستعمارية بفرنسا أو في إطار الصراع التقافي الإسلامي المسيحي أو على الأقل على ضوء التفاعل والصراع بين الفرب والشرق، وريما كان مرد ذلك يرجع جزئياً إلى منهجيته الوصفية.

وورقة توبي هي مساهمة رائعة هي كتابة التاريخ الثقافي. وهي مكرسة كلية لإثبات وجهة نظر واحدة، بأنه كان للقرنسيين اليد العليا في العملية التاريخية لتحديث الإمبراطورية العثمانية وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد المؤلف أن التأثير الفرنسي تم ضمن التأثير الأوروبي العام: الإيطالي والبريطاني والأمريكي، الخ....

ولدراسته الوصفية السريعة فإن البروفسور توبى قد فتح الباب لإجراء معالجات

نشر التعليق بالانجليزية كاملاً في معفجات ٥٦-٥٨.

تحليلية أكثر عمقاً لهذا الجانب. وقد يلاحظ المرء في ورقته ما يلي:

أ- إن المنحى التوثيقي للورقة مقنع، وريما كانت هناك حاجة لمزيد من المعرفة حول أسباب الظاهرة التي هي قيد الدراسة.

- لماذا وقع اختيار السلطات العثمانية خاصة في عهد سليم الثالث على خبراء
 من غرنسا في مجالات الجيش والمالية والبنيات الأساسية وليس من أي دولة
 أوربية أخرى؟
- لماذا تحول الأتراك العثمانيون من اللغة الإيطالية، وتبنوا اللغة الفرنسية بدلاً
 عنها في القرن التاسع عشر؟

ب- أشار البروفسير توبي للصعاب التي اعترضت عملية التحديث والتغريب التي حدثت في الإمبراطورية العثمانية ولكنه لم يشرح بصورة مفصلة تلك الصعاب، والمرء قد يتساءل مشلاً حول نوع المقاومة والصعاب التي اعترضت عملية التحديث ولماذا؟ وهل نشأت أي صراعات اجتماعية وثقافية وسياسية نتيجة لسياسات التحديث تلك؟ ولأي مدى يمكن أن تربط هذه الصراعات أو المقاومة بطبقة أو طبقات اجتماعية معينة؟.

الحديدية والاتصالات والبنوك والتجارة الخ.. كانت مرتبطة بمصالح رأسمالية معينة. الحديدية والاتصالات والبنوك والتجارة الخ.. كانت مرتبطة بمصالح رأسمالية معينة. فإذا وضعنا في الاعتبار أن الإمبراطورية العثمانية كانت تعتمد إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي التقليدي حيث تصدر المواد الخام وتستورد البضائع المنسفة؟ هل هذا يدعم التحليل الماركسي المتعلق بالعالاقة بين الرأسمالية والعالم غير النامي، علماً بأن الإمبراطورية العثمانية لم تكن مستعمرة آنذاك؟

٣- ماذا يعني مصطلح 'الإمبراطورية العثمانية' المستخدم في الورقة؟ تركز الورقة على تركيا، ولكنها في بعض الأحيان تشير إلى مصر كجزء من الإمبراطورية العثمانية، وفي بعض المواضع تعتبر مصر بمثابة كيان مستقل. من الصعب اعتبار مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فعصر منذ تسلم أسرة محمد على باشا الحكم فيها عام ١٨٠٥م

كانت تتمتع بوضع فريد وعلى درجة من الثمقيد في كل من القانون الدولي والواقع السياسي.

٤- ما هي الروابط والاختلافات بين مصطلحي التحديث والتفريب اللذين وردا في الورقة؟ هل كان في مقدور المثمانيين الاستفادة من التكنولوجيا الفربية بدون أن يتأثروا بالأخلاق والقيم الفربية، أم أن العمليتين متكاملتان وغير منقصلتين؟

٥- بدعي الكثيرون من منتقدي نظام أتاثورك أن التغيير الذي حدث في تركيا من النظام المثماني إلى النظام الجديد، بعلمانيته وتوجهه الغربي، كان مؤامرة خططت لها ونفذتها الدول الغربية وذلك بغية تفتيت الوحدة الإسلامية ووراثة المتلكات العثمانية. ولقد قامت ضرنسا، وفقاً لتلك الغرضية، بدور رئيسي في المؤامرة، ما هي الصلات التي تربط بين العلاقات الفرنسية والعثمانية في مجالات الاقتصاد والتكتولوجيا... الخ، وبين التعلقات العامة في السياسات الأوروبية المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية؟.

7- ماذا عن دور الماسونيين في السياسات الأوروبية المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية؟ فقد نوهت الورقة بالدور المهم الذي قام به الماسونيون الفرنسيون في نشر الأفكار الثقافية ضمن عملية تحديث الإمبراطورية العثمانية، هل لذلك أي صلة بالفكرة السائدة في العالم الإسلامي، بأن الصهيونية واليهود قاموا لأسباب دينية وسياسية، باستخدام التحديث كأداة لتعطيم القوة الإسلامية والمتمثلة في الإمبراطورية العثمانية وهده الفرضية تنطوي على فرضية أخرى، أن الماسونيين الأحرار كانوا على صلة باليهود أو بالحركة الصهيونية. لأى مدى يمكن لفرنسا أو الفرنسيين أن يرتبطوا بهذا الموضوع؟

تمقيب على ورقة الدكتور علي أوبا بمض الأفكار حول الملاقات التركية الإفريقية

بدرائدينالبيتي

اهتمت الورقة بتقديم بيان بالسياسات والرغبات والنوايا الحسنة التي عبرت عنها الحكومات التركية المتعاقبة من ١٩٦١ وحتى ١٩٩١ حول علاقاتها بإفريقيا، وأشارت أيضاً إلى الجهبود التي قامت بها هذه الحكومات ضد الاستعمار وسياسة القصل المنصري في إفريقيا، وأن تركيا كانت معط نظرات الإعجاب والتعاطف في إفريقيا، وأكدت الورقة بأن بعض المثقفين الأفارقة اعتبروا أن الحركة الكمالية هي الأيدلوجية التي تناسب إفريقيا السوداء، وخلصت الورقة للدعوة للتعاون المشترك بين تركيا وإفريقيا.

وياستقراء الماضي، فإنه لم يكن هناك وجود هام لتركيا في إفريقيا جنوب الصحراء، بل اقتصر وجودها على شمال إفريقيا، وساحلها المتوسط وفي بعض الأجزاء الصغيرة في شرق إفريقيا، ومنذ الحرب العالمية الثانية أخنت تركيا تصبو نحو الغرب، سعياً للانضمام لعضوية السوق الأوروبية المشتركة، ومنذ عام ١٩٥٢م كان طلبها يقابل بالرفض، ولم يكن مرد ذلك لاقتصادها المتهالك ولكن السبب الرئيسي هو الطابع الإسلامي للدولة وتوجهها الشرقي، هل تخلت تركيا عن سعيها للتوجه نحو الجبهة الأوروبية؟ ألا يمكن القول بأنها تأخرت أكثر مما ينبغي للحاق بإفريقيا؟ ما مدى جدية

تركيا في توجهها نحو إفريقيا، وبالوضع في الحسبان أن تمثيلها الدبلوماسي لا يتعدى الاثنثي عشر سفارة في سائر أنحاء القارة؟.

الملاقا تالاقتسادية

الآن صارت هناك سوق واحدة في العالم، ففي عصر العولمة، وتجارة الإلكترونيات، واقتصاديات الاتصالات وتطور الاقتصاد العالمي، يمكن إثارة الأسئلة التالية حول علاقات تركيا الاقتصادية مع إفريقيا

- اليزات التنافسية التي ثمتلكها تركيا؟
- ٢- ما هي الميزات المقارنة التي تمتلكها بالنسبية للمصطبن الكبار في الاقتصاد المللي؟
- ٣- هل في استطاعتها تقديم الأعضل في مجالات الاستثمار الدولي والإنتاج الدولي
 ونقل التكنولوجيا؟ أم أن الأفارقة سيقيلون بالأفضلية الثانية؟
- ٤٠ هل تمثلك تركيا المقدرات الخدراق القطاعات الاستراتيجية للاقتصاديات الإفريقية؟ مثلاً قطاعات النفط أم أنها ستركر فقط على التجارة وعلاقات التبادل؟

الأبعانالسياسية

- -التقارب مع إسرائيل، والحلف المسكري الذي نشأ بين الولايات المتعدة وإسرائيل وتركيا.
 - الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا شمن حلف معاهدة شمال الأطانطي.
 - الاستمرارية بين الإسلام العلماني والإسلام 'الأصولي' داخل تركيا.
- الجهاز العسكري والضفط الذي يمارسه على الحكومات في اتجاه تحقيق تركيا
 المظمى (الأفكار التوسعية).

كل الأفكار المذكورة أعلاء لن تجد القبول في أوساط الدول الإسلامية ودول الشرق
 الأوسط، خاصة لدى الدول العربية الإفريقية شمال الصحراء.

الجانبالثقافي

تماني تركيا من أزمة هوية، نابعة من الانقسام الثنائي بين الغرب والشرق. فإذا انضمت تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن صلاتها الثقافية بالدول الإسلامية والشرقية سوف تتضرر بشدة لأن هذه الدول لن تقبل بالتشريعات والقيم الغربية.

وفي تقديري الشخصي أنه من الأفضل لتركيا أن تتواصل مع الشرق، والعالم العربي الإسلامي وإفريقيا، كما أن الأسواق الإفريقية والإسلامية والعربية ذات إمكانيات كبيرة، على تركيا أن تختار؛ غرباً أو شرقاً،

لا أود أن أخوض في العلاقات السودانية التركية لأن ما يحير حقيقة أن الحكومات الإسلامية الأصولية تشعر بارتياح شديد في الانسجام والتمامل مع قلعة العلمانية في الشرق الأوسط.

نشرت الررقة بالانجليزية كاملة في صفحات ١١-١١٠

The Cultural Impact of the Turco-Egyptian Rule in the Sudan*

Ву

^cAwn Al-Sharif Qasim

and

Ikhlas Makkawi

Summary

The Turks gave the Sudan a new concept of government and administration. Their institutions and system of administration resulted in social and cultural changes in the Sudanese society, especially in the northern Sudanese communities. Their political, military, security and fiscal policies caused an intense internal flight and migrations. On the positive side, these policies effected a change in the prevailing social, cultural and political concepts, though this cultural change was casual; it was a by-product of the political and administrative practices. These effects were evident in construction and buildings, agriculture, education, language, communication, transportation and the legal domain. In education the Turkish administration subsidized and supported the prevailing system of traditional religious education in the country, that is by opening new schools in some towns; thus ushering the beginning of the new civil education. A legal system was established, with judges, 'ulama and local and appellate courts. Sufi sects from both Egypt and Arabia were encouraged to come and establish themselves in the Sudan. The country was connected with a network of roads and river routes and mail and telegraph services were inaugurated. They introduced the first lithographic printing press into the country and a paper factory was established. The regime stimulated agriculture by bringing Egyptian farmers to teach the Sudanese more advanced methods of cultivation. Irrigation was developed new crops were

The full text of this paper is given in Arabic on pp. 103-119

introduced. It extended cotton cultivation, and started ginning, and established factories for the manufacture of Indigo. The Turkish government explored the Nile sources and founded new stations, thus opening the country for travel and exploration; a movement, which resulted in valuable travel literature. In construction, the regime founded Khartourn as the capital of the country (1834); new building materials were introduced, and many public buildings, like mosques, schools, hospitals and barracks were constructed in main towns. Notable of these construction efforts is the Governor General's Palace. The construction work and the considerable care given to Khartoum made it a microcosm of all races and cultures, thus encouraging the dissemination of different cultures. The paper elucidated the Turkish linguistic effect on the Sudanese colloquial tongue. Turkish words and expressions entered the local palaver by way of Turkish correspondence and by time, these expressions became wide-spread and quite understandable. Also the colloquial language was enriched with some words and with nomenclature and designations of the administrative apparatus; words of military denominations, names of food and some social and economic practices also found their way into the Sudanese colloquial usage.

The Sudanese Turkish Economic Relations*

By Ishraqa Abbas Abd el Rahman

The paper started with an outline of Turco-Sudanese historical relations since 1530. After Sudan's independence, Turkey opened an embassy in Khartoum in 1956 and Sudan reciprocated by opening its embassy in Ankara in 1970. During the period between 1970-1990 the two countries entered into moderate trade and exchange relations. In 1980 these relations were expanded when the two countries signed the first Trade Protocol for commodity exchange. The volume of trade increased to US \$3.814.000. After 1980 a number of economic, technical, cultural and scientific agreements were signed between the two countries. In 1988 Turkey granted the Sudan a loan of US \$ 40.000.000 of which Us \$30,000,000 were earmarked to finance capital goods and US \$ 10.000.000 to finance consumer goods. The period between 1990-2001 witnessed an activation in the bilateral relations. A number of 25 agreements and protocols were signed between the two countries, 10 of them were in the economic sector. Turkey granted a loan of US \$ 20.000,000 to the Sudan. The cooperation extended to embrace various sectors, e.g. air-transportation, quality control, oil and mineral

By 1995, 35 Turkish and Sudanese companies started to invest in both countries. The paper covered the technical cooperation which was extended into the medical, artistic and educational sectors. A number of agreements and protocol were signed to that effect. The paper surveyed the exports, imports and halance-of-payment between the two countries. It tackled the prospects for the Sudanese Turkish economic relations. The Sudanese aspire to attract Turkish investments to the Sudan, mainly to finance infrastructure projects, roads-building, dams, sea-ports, educational and health projects etc..., and to open the Turkish market to the Sudanese products and commodities, especially agricultural and animal products. Turkey was interested to increase its volume of trade and investment in services and commodities in the Sudan. The paper includes four tables and a bibliography.

^{*} The whole text of this paper is presented in Arabic on pp. 121-154.

Suwakin and Masawwa^c during the Turco-Egyptian Rule*

By

^cAwad Abd-al Hadi al ^cAta

Summary

Early in the sixteenth century, the Ottoman state sensed the menace of the Portugese control in the Red Sea; it expelled them and established its authority on the African coast and the Red Sea. Its authority was centred between Suwakin and Masawwa^c and it held the sovereignty rights on the coast. The area was garrisoned and a political administration was established in it. Suwakin, Massawa^c and Zayla^c served as military bases. Suwakin was developed as a commercial and administrative centre serving considerable sections of the Red Sea and the hinterland of Eastern Sudan. Masawwa^c influence was extended to embrace Bab-el Mandab and the Danakil. Both areas assumed a new importance under the Turks. They carried out a medical survey and installed ginning factories using local labour. Roads were paved, and they constructed schools, hospitals, mosques and barracks. A regular sea line was established between Suez and the ports of Suwakin and Masawwa^c. Both ports of Suwakin and Masawwa^c were under the jurisdiction of the Ottoman vali of the Hijaz and in 1866 their administration was coded to Egypt under the Ottoman suzerainty. A new administrative structure was tailored and it undertook the improvement of buildings and roads. It constructed hospitals, mosques, churches and it improved the supply of drinking water. Also Masawwa^e got its new administrative structure and the paper illustrates the new military fortifications, the development of the towns' suburbs and the organization of its revenues and collection of taxes. A system of local courts was established in both towns; these courts also operated interchangeably as courts of appeal with judges, fundas, local merchants and notables acting as their members. Troops stationed in both garrisons were reorganized, and

The full text is given in Arabic on pp. 71-99

apart from security functions, these soldiers were engaged in other duties like cultivation.

Also the paper elucidates the various coins in circulation on the coast together with the regulations of their exchange value. It describes the financial system and enumerated the economic activities in both towns. Finally it illustrates some of the aspects of social and cultural life in Suwakin and Masawwa^c. These aspects include education, health and religious festivals.

The Role of the Ottoman in Africa and especially in the Sudan*

By

Mohamed Ibrahim Abu Salim

Summary

The paper broached the Ottoman expansion in Europe, the East and in North Africa. Also the Ottomans annexed Egypt, Suwakin and Masawwa^c and established their authority in the Red Sea. The paper illustrated the characteristics, methods and attitudes of the Turkish regime in governing the people and lands under their occupation. The Turkish rule in the Sudan was an indirect one. It aimed at consolidating its authority, security, tax collection and the judicial affairs. It did not affect the life of the ruled people much, for their policies were entrenched in the principle of separation between the ruling elite and the ruled classes. Also, the Turkish military bureaucracy adopted the system of (millet) in which each sect practiced their own customs. In north Africa the Ottomans were centred in Algeria to counter the Spanish expansionist policy towards Morocco. The distribution and division of power between the valis, the commandant of the fleet and the head of Janissary greatly weakened the Ottoman presence in north Africa. Selim I occupied Egypt and reduced it to an Ottoman province. Before the Turco-Egyptian conquest, the Ottomans annexed Suakin and Masawwa^c in 1520 In 1530 Ottoman troops settled in Derr and Say. Their authority and influence extended as far south as the 3rd cataract, and they intermarried with the Nubians. Being an illiterate folk, their culture did not supersede the Nubian's one. In 1820 the northern Ghuz surrendered to Ismail Pasha, while the Kashif of Say resisted the expedition. At that time the Funi Kingdom was already in the last stages of dissolution, and its rulers submitted to Ismail Pasha. The country was occupied in four stages; first they took the riverain areas, then the castern region; Equatoria and lastly Darfur. administrative establishment was created; the country was divided into

The full text of this paper is given in Arabic on pp. 47-65.

provinces and qisms. The military and the legal systems followed the Egyptian ones and the country assumed its borders and political entity. Trade was developed, new crops were introduced and modernization was manifested in postal services, telegraph lines, schools and the local courts. Sudan became a dependency of the vilayet of Egypt and its people were subjected to a deplorable system of administration, exploitation of their resources, levying of excessive taxes and collecting it by force. The slave trade was rampant and these conditions caused instability and emigration and led to foreign intervention. The paper elucidated the Sudanese resistance to the Turkish rule, which culminated in the restoration of the country's independence by the Mahdist revolution. Apart from the progress in construction works and buildings as one of the rulers' achievements, the encounter of the Sudanese with the Egyptians enabled them to easily manage to identify themselves with the latter during the condominium rule, and through the Egyptians the Sudanese intellectuals were orientated and drawn more nearer to the Arab world. Extensive use of Christians from both Egypt and Europe aroused the Sudanese hatred and resentment. Also the Sudanese disliked some of the Turkish customs and social behaviour, and they rejected the European attitudes and the new secular codes of law. The Turco-Egyptian rulers subsidized the schools and some of the sufi sects, and they used to interfere in the letter's affairs. Most of the government officials were drawn from the Mediterranean races of the Empire with few Egyptians. Nevertheless, the rule left important administrative traditions, e.g., administrative structures, methods, institutions, designations nomenclature, and this heritage persisted throughout the Mahdist state and the Condominium rule. The paper pointed to the development of the port of Suwakin to serve trade and other strategic considerations. The paper concluded that the conquest of the Sudan was an Egyptian undertaking and not an Ottoman enterprise and it left an historical and cultural heritage.

The Ottoman State, its Origin, Rise and Evolution*

Ву

Yusuf Fadi Hasan

Summary

The paper briefly sketches the Turkish origin, the rise of the Ottoman State, the expansion of the Ottoman Principality in Anatolia, through the conquest of Constantinpole in 1453, and the subsequent expansions made by Sulcyman I (the Magnificent). It traces the Turkish names and origins from the Gokturk Empire to the Great Seljuk's and their successors. It elucidates the Turkish role in the spread of Islam in Khorasan and Transoxania and their assumption of the role of protectors of the later Abbasid Caliphs. The Turkomans, the normadic warriors, continued their move toward the west till they settled in Asia-Minor. In 1040 the Seliuks consolidated their rule and defeated the Byzantine Empire in Manzkert (1071), battle 1071 that led to the arrival of the first Crusaders in 1098. The formation of the Seljuk Empire of Rum in 1077, and the thrust of the frontiers' ghazis in Anatolia in the beginnings of the eleventh century were all significant developments.

The twelfth and the thirteenth centuries formed the transitional stage from Byzantine to Turkish hegemony. In 1242 the Mongols appeared into the scene and they defeated the Seljuks of Rum. The Turkoman Beys managed to establish their independent principalities on western Anatolia; e.g., Menteshe, Aydın, Saruhan, Karesi and the principality of Osman. In 1299 the Ottoman principality established itself in northern Phrygid. Posting as commanders of the ghazis, they expanded in western Anatolia and the Balkans. They defeated the Crusaders in Nicopolis in 1396. The Timurids conquered them in Ankara in 1402. Following the defeat of the First

The full text of the paper is given in Arabic on pp. 17-42.

Ottoman Empire: Bayezit I (1389-1402), and the interregnum (1402-1413). Mehmet I united and reorganized the Empire and resumed military campaigns in Europe. After its restoration, 1413-1451, the Empire reached its apogee of power. Mehmet II, the Conquerer, took Constantinpole in 1453, and tightened his grip on Anatolia and the Balkans. With the support of the powerful Janissary corps, he later organized and consolidated his empire under the Shari'a. He established his capital at Istanbul and reconstructed it to its former grandeur. His reign was characterized by enormous construction works and artistic activities. Availing himself of the Islamic spirit of tolerance, Mehmet Fatch encouraged the peaceful coexistence of all religious denominations, millet. The Empire expanded in the eastern front and in the Arab world in the reign of Selim I (1510-1520); defeating the Safavids of Iran in 1514, and the Mamluks in Marj Dabig in 1516. The Empire consolidated its rule in Egypt, the Hijaz and Yemen. Its influence extended to embrace lraq, north Africa, the northern parts of Nubia and it occupied Suwakin and Masawwa^c.

The paper also illustrates the campaigns of Sulcyman, the Law-Giver in Europe, conquering Belgrade and Rhodes in 1521 and he also annexed Hungary. He ventured between 1551-1571 to secure the Mediterranean middle straights. The Ottoman fleet was routed in the Battle of Lepanto, 1571. The Empire launched successful campaigns to close the Red Sea to the Portuguese and to counter their menace in the Indian Ocean. The paper concludes with the renaissance and flourishment during the reign of Sulcyman, the Law-Giver, especially in law codes (Kanunname), artistic life constructions and architecture, together with the prevalence of an atmosphere of tolerance and coexistence between all (millets).

severely on its cultural ties with the Islamic and oriental countries that would not accept to be overwhelmed by Western legislations and values

My own judgement is that it is better for Turkey to identify with the Orient, the Islamic Arab World, and Africa if it wants to win the future. The African market and African potential are great. The Islamic and Arab markets are also very wide. Turkey has to make a choice: occidental or oriental.

I don't want to dwell on the Sudanese Turkish relations: because it really puzzles me that a fundamentalist Islamic government is feeling very comfortable to accommodate and deal with the fortress of secularism in the Middle East.

Comments on the Paper of Dr. A. Engin Oba Some Thoughts on the Turkish African Relations

By Badreddin Elbeiti

In reference to his excellency's presentation, I will throw up a few remarks and questions which I would like to share with the respectful audience

In summary, the paper, almost wholly, is giving policy statements, wishes, and goodwill expressed by successive Turkish governments from 1961 to 1991 regarding their relationship with Africa. The paper also refers to efforts made by Turkish governments against apartheid and colonialism in Africa. The paper goes on to assert that Turkey is perceived with admiration and sympathy in Africa. Another assertion is that Kamalism is seen as a recommendable ideology to black Africa by some African intellectualism. The paper ends with calls for mutual cooperation between Turkey and African countries.

Drawing on the past, there is no significant Turkish presence in Africa south of the Sahara. Such presence was limited to North Africa, the Mediterranean and some small parts in East Africa. Since the Second World War Turkey is thinking West; seeking admission to the European Economic Community [EEC] membership. Since 1952 Turkey has been denied access to the EEC, not because Turkey has an ailing economy but mainly because of the Islamic character of the country and her oriental cultural orientation. Has Turkey given up on the European front? Isn't it? Too late for Turkey to think of Africa now? How serious is Turkey about Africa, with just twelve embassies in the whole of the continent?

Economic Relations

Now the world has almost one market. In this age of globalization, electronic commerce and cyber economics, the following questions emerge regarding Turkey's economic relations with Africa:

- i. What competitive advantages does Turkey possess?
- ii. What comparative advantages does it have in relation to the great actors of the world economy?
- iii. Can Turkey offer the best in the arena of international investment, international production, and technology transfer? Or will the Africans accept the second best?
- iv. Has Turkey the capabilities to penetrate the strategic sectors of the African economies? E.g. the extractive industries, plantations and oil sectors; or will it just concentrate on trade, services and exchange relations?

The political Dimensions

- 1. Turkey's rapprochement with Israel, and the emerging military pact (USA, Israel and Turkey).
- 2. The geopolitical significance of Turkey within NATO
- The confrontation between secular Islam and 'fundamentalist' Islam inside Turkey.
- 4. The military establishment and the pressure it exercises on governments, pushing for greater Turkey (expansionism sentiments).

All the above facts will not be met with favour within the Islamic and/or Middle Eastern countries; specially the Arab-African countries north of the Sahara.

On the Cultural Side

Turkey is living a crisis of identification; stemming from the Occidental/Oriental divide. If Turkey is admitted to the EEC, this will touch

Turkey could provide scholarships, education opportunities and technical training to all the Africans as it did for Sudan. Having no apartheid nor racial problems in its background, Turkey looks to Africa as a field of partnership.

Turkey, against the view presented by Mr. Harberson, thinks that it could play an important role in this big continent in order to expand its economic relations and become a model of modernization.

Reference

- 1. Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1961, p. 473.
- Ibid., p. 476 and Vladimir I. Danilov, "Le Kemalisme et la paix mondiale", Atatierk fondateur de la Turquie Moderne souss le direction de Ali Kazancigil et Ergun Özbudun, Masson, Paris 1984 p. 102.
- Mohamed Sadig, The Turkish Revolution, A Perspective on ideological change in Turkey, Macmillan India Ltd; 1997 Preface VII.
- 4. Ibid, p. preface XII.
- Taner Timur, Türk Devrimi ve Sonrasi, İmge kitabevi, Ankara, 1993, p. 296.
- Foreign Policy of Turkey, Directorate General of Press Information, Ankara 1999, p. 3.
- Kemal Girgin, T.C. Hükümetleri programlarında Diş Politikamiz, Ankara, 1993, p. 28.
- 8. Ibid, p. 35.
- 9. Ibid, p. 37.
- 10. Ibid, p. 40.
- 11. Ibid,
- 12. Ibid, p. 43.
- 13, Ibid, p. 50.
- 14. Ibid, p. 53.
- 15. Ibid, p. 54.
- 16. Ibid, p. 57
- 17. Ibid, p. 66

- 18. Ibid, p. 68.
- 19. Ibid, p. 75.
- 20. Ibid, p. 84.
- 21. Ibid, p. 94.
- Numan Hazar, Turkish Policy of Opening Up to Africa, address at Center for Strategic Studies, Khartoum, 22 April 1999, p.5
- 23. John W Haberson and Donald Rothchild, Africa in world Politics, Post-Cold War Challenges, SA, 1995, p. 311.

the same time we are willing to nominate in every capital, where there is no Turkish Embassy, an Honourary Consul.

6. According to Last Year's World Bank Report, Turkey is the 16th biggest economy and the Turkish Economy is also one of the ten emerging market of the world. Turkey has become as well a member of the G.20, a new group established by G-7 countries in order to discuss all aspects of the global economy and the international finance system. Besides this, the trade volume of Turkey has reached 80 billion dollars. Turkey's energy production is more than the total of the 9 European Union Countries. This flourishing economy with its very important strategic role in international relations, gives Turkey the chance to enlarge its relations in every fields including Africa.

When we throw a glance at world politics in order to analyse the role of the African states, we will recognize their peripheral role since independence. As it is pointed out, by John W. Harberson and Donald Rothchild, "African states will likely continue to be marginalized as Cold War tensions disappear and economic and political ties to the industrialized world weaken". (23)

In fact, post-cold war challenges of Africa, such as political and economic democratization, constitutes a profound drive for these countries.

The Republic of Turkey, with this very rich historical background and revolutionary tradition is willing to share its experience with all the African countries and it is also willing to be present as an economic partner of the Africans.

Turkey is able to offer up-to-date technologies in the cheapest way. Turkey with its unique and very rich-constructing capacity will be able to be present at the infra-structure work and construction activities of African countries. Our practice on democracy, in human rights and our commitment to Europe are very attractive assets for all African countries. For realizing all these targets, Turkey is very keen on opening itself to Africa. This opening that we are pursuing is showing its very concrete results in Sudan. As we are witnessing the skyrocketing relations between the two countries, Turkey could use this very close relation with Sudan as a model for its relations with other African countries.

Indeed, the Republic of Turkey as a continuation of the Ottoman Empire, has followed in a sense, the policy of this Empire's relations with Africa stretched out from the West of Africa to Tanzania. The Ottoman Empire has pursued a policy of strategic interest with regards to its African part from Algeria, Tunisia, Egypt to Sudan, Djibouti, Eritrea, and partly Ethiopia. At the same time as Caliph, Ottoman Sultans have never forgotten the fate of the fellow Muslims in Africa. The impact of these historical ties, with a part of the African continent, no doubt constitutes the core of the source of interest of the Republic complied with its Revolutionary tradition as it is quoted clearly in the programme of the First Demirel Government in 1965. Besides this, Turkey never has problems with African countries and has good relations with them.

Indeed, the Republic of Turkey has perceived in Africa with admiration and sympathy. Muslim countries of this continent have shown an admiration to Turkey as a follower of the great Ottoman Empire. Christians of Africa have exhibited as well a warm interest and sympathy to Turkey due to the revolutionary tradition, modernization process, progress enregistered in many fields especially in the economic ones. Furthermore, Kemalism, the principles which were behind the Turkish modernization movement, is seen as a recommendable ideology to black Africa by some African intellectuals. (22)

Moreover, before decolonization, Turkey always supported the right of Africans to independence and it recognized immediately the newly independent countries and established diplomatic relations. It tried to follow a policy of cooperation within the United Nations by supporting them and opening Embassies to enhance bilateral relations. Turkey had in time 15 Embassies in Africa namely, Egypt, Algeria, Morocco, Tunisia, Libya, Sudan, Ghana, Zaire, Somalia, Senegal, South Africa, Kenya, Tanzania, Nigeria and Ethiopia.

The Embassies in Accra and Dar Es Salam were closed due to Economic reasons, and that in Mogadishu because of the civil war. Today the number of resident Turkish Embassies is 12. We think that this is not enough and we want to open new Embassies according to realist plans and to realize direct accreditation of Ambassadors to some capitals for 3 months in a year in order to hold contacts to develop bilateral relations. At

The Third Ismet inönü Government: (25.12.1963-20.12.1965)

We welcomed the sovereign rights of the newly independent countries of Africa which were joined to the United Nations. It will take an important place among the works of the Government to set up progressively relations with these countries in the political, commercial and cultural fields. It is our hope that these countries play a constructive role in the progress with harmony of the international relations. (12)

The First Süleyman Demirel Government: (27.1.1965-3.11.1969)

Our Government will target to develop its relations with the Afro-Asian countries. Turkey, as the first country in the world which gave the example of national struggle, has welcomed the independence of the countries in these two continents.

Our Government strongly supports the complete liquidation of the colonization and eradication of apartheid, which is incompatible with human rights and dignity. We will try to enhance friendly relations with all of the Asia-African countries according to the UN and the Conference of Bandung principles. We believe that it will help a lot to the world peace and general development to explain the experiences and thoughts of Turkey to the new countries which shows serious effort in the fields of liberty, democracy, independence, economical and political developments. (13)

The Second Süleyman Demirel Government: (3.11.1969 - 6.3 1970)

We will continue to develop our relations with the Eastern world, Arab, Asian, African and Latin American countries which help to strengthen the international cooperation climate. We are cooperating and sharing the same views with the Afro-Asian countries in order to liquidate the colonization.

The Third Süleyman Demirel Government: (6.3.1970 – 12.3 1971)

Within the policy to modern the frame of our international relations based on the principle of a multifaceted foreign policy, we will continue to strengthen our bilateral relations with the countries of the Eastern World, Arab, Asian, African and Latin American countries. (16)

The Ferid Melen Government: (22.5 1972 - 15.4.1973)

Our Government gave special attention to the existing relations with the Latin American, Asian and African countries and we are resolute to develop these relations. (17)

The Naim Talu Government: (15.4.1973 - 26.1.1974)

Our Government is determined to strive to develop more the relations among African and Asian countries based upon bilateral good will and friendship.⁽¹⁸⁾

The Sadi Irmak government: (17.11.1974 – 31.3.1975)

Atatürk's Turkey feels natural closeness to the non aligned and especially newly emancipated countries. Our government without taking into consideration the geographical barriers, will give priority to develop speedy relations with these countries. Within the same political thought, we will not spare our support to the efforts to liquidate apartheid and colonialism.⁽¹⁹⁾

The Fifth Süleyman Demirel Government: (21.7.1977 - 5.1.1978)

We will give importance to the non aligned countries out of region and especially we will try to develop and widen our relations with the newly independent countries.

Another paragraph is consecrated to the developing countries and within this, there is a reference to the efforts against apartheid and colonialism. These efforts should bring solutions acceptable to the contemporary understanding of human dignity, right and independence. (20)

The Second Turgut Özal Government: (22.12.1987 - 10.11.1989)

Our Government will strive to develop as well relations with Far Eastern, Latin American and African countries.

The Government of Mr. Yildirim Akbulut: (10.11.1989 - 23.6.1991)

As reference to African countries, in a paragraph dealing with Pacific Age, Asia and Latin America: We will give importance to the continuation of the dynamism within our relations with African countries. (21)

5. This brief study, is clear enough to show us an important interest of the Republican Government in African Affairs. This attention to development in Africa, is not a new phenomena in Turkish History of Foreign relations.

Some Thoughts on the Turkish African Relations

By A. Engin Oba

1. The Turkish Revolution which led to the foundation of modern Turkey began, according to Bernard Lewis, in the formal Ottoman Empire in 1908. Indeed, the emergence of modern Turkey from the ashes of this Empire, after a war of independence, was a fundamental change from an Islamic Empire to a national Turkish State. The Kemalist revolution and transformation, undertaken under the leadership of the Great Atatürk, is seen by some observers as the prototype of the nationalist movements and struggle of the countries under western domination. Furthermore, this revolution was the first of its kind in the Muslim World and unique "in the annals of revolutions". It has succeeded to escape the fate of the other contemporary revolutions of its time.

Prof. Timur, in his work on "Turkish Revolution and Afterwards" argues that the Turkish Revolution has a strategic place in the history of mankind especially in showing people under colonial rule that they can mobilize their efforts for national independence of their countries and reach to victory. (5)

2. Despite this revolutionary background, modern Turkey ever since its foundation has pursued a policy aimed at international peace based on the principle of "Peace at home and peace in the world" that was laid down by Atatürk. Turkish foreign policy seeks to establish and maintain friendly relations with all states, "in particular with neighbouring countries, to promote and to take part in international cooperation schemes in all fields, to resolve disputes through peaceful means, and to contribute to regional and global peace, stability and security and shared prosperity". (6)

The young Republic of Turkey has always followed this policy and in 1932, it joined the League of Nations. In 1935 it voted for economic sanctions against Italy, when this country attacked Abyssinia, Ethiopia of today.

- 3. After the turbulent years of the Second World War, Turkish Foreign Policy has shown an interest in African and Asian Affairs by participating in the Bandung Conference in 1954. Indeed, the programme of the Fourth Adnan Menderes Government was stipulating that Turkey was willing to fulfill its obligations within this Conference according to its capacity. On one hand by fulfilling this task, Turkey will look after the continuity of its role in the European community. (7)
- 4. If we take into consideration the other programmes of the Turkish Government from the point of view of the reference to Africa, we will have the following result:

Cemal Gürsel Government (30.5.1960 – 4.1.1961)

We would like to turn our attention to Africa. We sincerely wish the development of these countries. (8) The First Ismet Inönü Government: (20, 11, 1961 – 26, 6, 1962)

We welcome the decolonization and the independence of many countries and their participation in the United Nations. It is our sincere wish that these countries obtain their sovereign rights and progress in the field of prosperity and happiness.⁽⁹⁾

The Second Ismet Inönü Government: (25, 6, 1962 – 25, 12, 1963)

We welcomed the participation of the newly emancipated countries to the UN by obtaining their sovereign rights and sincerely wish the progress of these nations in the field of prosperity and happiness. The Good Will Missions, which were forwarded to young countries of Africa in order to show them our close attention, build, and develop various commercial and cultural relations, have returned home by fulfilling their duty with success. We are satisfied with our contacts. We will strive for the mutual development of those relations.⁽¹⁰⁾

Furthermore, the programme of this Government makes reference to Algeria, to the referendum which gave way to the independence of this country.⁽¹¹⁾

western countries, so as to dissolve the Muslum unity and to inherit the Ottomans' properties. According to this hypothesis, France played a central role in this conspiracy. If this is so or not, what are the links between the French - Ottoman relations in the areas of economics, technology . . etc and the general trends of the European politics concerning the Ottoman Empire.

8. What about the role of Free-masons in the European policies concerning the Ottoman Empire? The paper mentioned an important role played by the French free-masons in the dissemination of cultural ideas within the process of modernization of the Ottoman Empire. Has this any connection with the general notion in the Muslim world, that Zionism and the Jews for political religious reasons, used modernization as a tool to ruin the Muslim Power by destroying the Ottoman Empire? This hypothesis implies another hypothesis, that free-masons have connections with the Jews or with the Zionist Movement. To what extent can Urance or the French be linked to this matter?

These remarks are by no means meant to undermine or lessen the academic importance of this balanced and well written paper of professor Thobie. Rather, they tend to draw the attention to other interrelated aspects. They were generated mainly by the ideas and data provided by professor Thobie in his valuable work.

Comments on the Paper of Professor Jacques Thobie: France And the Modernization of the Ottoman Empire,

Ву

Gaysar Musa Elzein

Professor Thobie's paper represents a base-work on the Ottoman – European relations. It treats both culture and politics, without any dichotomy, using a historical approach and methodology, it tries to shed light over the contribution of the French in the making of modern Turkey. This means simply their contribution in the disintegration of the traditional and medieval Ottoman World. From his own point of view, the author tries to attribute to France what he thinks of as its positive role in the development of civilization and society in this part of the world. He never tried to view this matter in the light of the colonial relations of France or the Muslim/Christian cultural conflict or at least in the light of West/Orient interaction and conflict. His descriptive methodology, although it implies hidden ideology, is perhaps partially responsible for this situation.

Thobie's paper is a beautiful piece of work in the writing of cultural history. It is devoted totally to prove one point of view, that the French had the upper hand in the historical process of modernizing the Ottoman Empire. In spite of this, the author emphasized that this French influence was within the context of a general western influence: Italian, British, American.... etc.

Professor Thobie had opened the door for further works to indepth his descriptive sketch and to develop it into a more analytical treatment. In this respect one can mention the following brief remarks in a form of points or questions, directed to the author after he completed his presentation of the paper.

- The documentary tendency in the paper is convincing but one needs to know more about the causes of the phenomena under treatment, such as:
 - Why did the Ottoman authorities-especially in the reign of Selim III- chose the French experts in army, finance, infrastructure and not other Europeans?

- Why did the Ottoman Turks turn from the Italian language to the French language in the 19th century?
- 2. Professor Thobic mentioned that the process of modernization and westernization met difficulties in the Ottoman I mpire, but he did not claborate on that For example, this raises some questions, such as what type of resistance and difficulties? From whom? Why? Were there any social, cultural or political conflicts developed as result of these policies of modernization? To what extent can we relate these conflicts or resistance to certain social strata?
- 3. It is clear that most of the French investments, such as in railways communication banking commerce …etc. were related to certain capitalist interests, given the fact that the Ottoman Empire by that time was to great extent a traditional agricultural area, used to exporting raw materials and to importing manufactured goods. Does this support the famous Marxist point of analysis, concerning the relationship between capitalism and the underdeveloped world, although the Ottoman Empire was by no means a colony?
- 4. What is the meaning of the term "Ottoman Empire" as used in the paper? The paper emphasizes Turkey here but refers sometimes to Egypt as part of the Ottoman Empire. Other times it considers Egypt as an independent entity. Egypt under the dynasty of Muhammad Ali Pasha, since 1805, had a unique and a rather complex position in both international law and political reality of that time, and it is difficult to consider it as part of the Ottoman Empire.
- 5. To what extent can one consider the modernization of the Ottoman Empire as a factor in its collapse? This goes with the idea that this modernization had created the base of a new social, economic and political regime since the revolution of 1908.
- 6. What are the links and the differences between the two terms in the paper: modernization and westernization? Was it possible for the Ottomans to make use of western technology without being affected by western morals and social values, or were the two processes integrated and inseparable?
- 7. Many critics of Atatork's regime claim that the change in Turkey from the Ottoman regime into the modern one, with its secularism and western orientation, was a conspiracy designed and executed by

- 8. Robert Mantranm, "Les débuts de la question d'Orient ", in R. Mantran, op. cit., p 426.
- 9. 9. See Samir Saul and Jacques Thobie, " les militaries Français en Egypte des années 1820 au années 1860 " (46 typed pages), in Actes du colloque international d'Aix-en-Provence, 5-7 July 1998, La France et l'Egypte A l'époque des vice-rois 1805-1882, Daniel Panzac and Andro Raymond eds., forthcoming. This passage, of course, takes its inspiration from it.
- 10. See J. Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman 1895-1914, Imprimerie Nationale, Publications de la Sorbonne, 1977, pp. 616-621. French specialists play also an important role in the reorganization of the Ottoman police force in Macedonia, beginning in 1909.
- The Tanin, 7 September 1910, article written by the editor-in-chief, Hussein Djahid.
- Jolly was succeeded by Alfouveau de Montreal in March 1913. Steeg was replaced first by Lejosne, then by Cillière in May 1914. In August 1913, Perier was named Public Prosecutor on the Court of Accounts.
- 13. Jolly was succeeded by Allouveau de Montréal in March 1913, steeg was replaced first by Lejosne, then by Cifhère in May 1914 in August 1913, Perier was named Public Prosecutor on the Court of Accounts.
- 14. J. Fhobie, op. cit., pp. 684-689.

broadened, sometimes without authorization. Included were a large majority of congregational schools, those of the Mission Larque Française and the Alliance Israélite Universelle. The Christian brothers and the Alliance very soon opened commercial and technical sections. Saint-Joseph University of Beirut, the Galatasaray Lycée of Constantinople, the Law School and the Archaeological institute of Cairo, should also be mentioned. In 1912, French schooling in the Ottoman Empire was close to 88,000 students and 20,000 in Egypt, totaling 108,000 students made up mostly of members of minority groups. For the Ottoman Empire, we can estimate that this school population represented 50% of the total of student population in foreign schools and 10% of total school population in the Empire. (12)

Conclusion

This modernization of economic structures on the Ottoman Empire presents some characteristics that permit us to put its result into perspective.

This modernization was selective. Creating business that would complete with metropolitan industries was out of question. In the cotton, or the silk industry, some French enterprises operated at Bursa and in the Beirut area, but did not get past the spinning stage. The threads were then exported and the Empire imported fabrics from the Lyon area. The same seenario exists for the mines, whose potential was halted at the extraction stage. There could be no question of producing iron and steel. The only notable example of industry was the Egyptian sugar refineries.

This modernization was partial. Thus, in the railroad domain, requests for concessions and construction of rail lines occur in connection with the commercial interests of builder-countries and, with the tracing of sphere of influence. We cannot, therefore, talk about a rail network in 1914, in the sense of a decisive tool for the emergence of a national market. It existed simply as lines for somewhat divergent interests. It took almost ten years to lay on the ballast the two hundred meters of railroad tracks that joined, at Afyon, between Smyrne-Cassaba (that was French) and the Anatolian Railroad (that was German). The Bagdad line could have become the backbone of an Ottoman network, but it was still under construction in 1914.

Finally, modernization took place in deplorable geo-strategical conditions. It was at first slowed down, paralysed and then reduced to naught

by the outbreak of insurrections and wars. Beginning in 1910, there were incessant conflicts that including the war in Yemen, the war with Italy in Tripolitenia and the Balkan Wars. These conflicts created a climate and a financial scarcity that were unfavourable to new ideas. Even so, that is without saying anything about the disastrous choice of 1914.

However, in describing these deficiencies and failings, the beginning of modernization, despite the blow delivered by World War I, played a not insignificant role during the War of Liberation and permitted Republican Turkey to benefit from some foundations for establishing an eventual national economy.

Notes:

- I. Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, OUP, 1968, p. French translation under the title Islam et Laïcité, Fayard, 1988, p.55.
- Cited by Roderic H. Davison, "The French Language as a Vehicle for Ottoman Reform in the Nineteenth Century", in J.L. Bacqué-Grammon et E. Eldem, eds.., De la Révolution française à la Turquie d'Ataturk (Istanbul-Paris, ISIS, 1990), 129.
- Bernard Lewis, id., pp. ; Fr. tr., pp. 125-133.
- 4. See Gérard Groc, "La prese June-turque de langue française, in Première rencontre international sur l'Empire Ottoman et la Truquie moderne, E. Eldem et IFEA ed., Isis, Istanbul Paris, 1991, pp. 429-440. It is necessary to mention the existence of a substantial press (newspapers, magazines, brochures) that was published in French in the Ottoman Empire and in Egypt, that, even though it was subjected to diverse restrictions supported and developed French influence (G. Groc. I. Caglar, La presse française de Turquie de 1795 à nos jours, histoire et catalogue, ed. Isis, Istanbul, 19885, 261 oages).
- Robert Mantran, "L'Etat Ottoman au XVIIIè siècle: la pression europèenne ", in R. Mantran ed., Histoire de l'Empire Ottoman, Fayard, 1989, p. 277.
- 6. Bernard Lewis, id., pp. ; Fr. Tr., pp. 48-52.
- 7. 7. Id., pp. ; Fr. tr., pp. 57-60.

services, 8 % for ports and 6 % for mining. The remaining 8% went to diverse specific and notably commercial enterprises.

If we take into account the Imperial loans reserved for this sector, it is surprising that more than half of the funds borrowed are assigned to railroads. It was necessary to complete the links in the European network with the Salonique-Monastir (1890) and the Jonction Salonique-Constantinople (1892), and also, for an Empire specializing in agricultural exports to bring the wealth of the hinterland to the best-equipped port, with the Smyne-Cassaba and extensions (purchased from the British in 1894, the Beyrouth-Damas Hauran et Biredjik sur l'Euphrate (1890), and the Jaffa-Jerusalem (1892); we may also had here that access to the Holy Places was also necessary because they attracted numerous pilgrims. Finally, in 1913, the concession of Chemins de fer de la Mer Noire, 2400 kilometers of roads with Samsun at the head of the line, was obtained. In 1911, a vast national program to build and renovate roads was undertaken, in which French capital was predominant.

In the first place, services included two companies that concerned the Empire overall. The Régie cointèresée des Tabacs de l'Empire Ottoman (1883), where the IOB owned half the capital, was created within the framework of the Administration of the Debt, and thus controlled one of the principal sources of wealth. L'Administration des Phares de l'Empire ottoman (1855) was managed by a French company, the Société Collas et Michel, that was very profitable and had the unique quality of functioning without capital. As for municipal services, whose capital was often shared with the Belgians, there were numerous examples including the Eaux de Constantinople (1885), the Gaz de Beyrouth (1887) and the Tramways de Salonique (1891). French capital was also involved in the Consortium de Constantinople (1891) that created the Société des Tramways et de l'lectricité de Constantinople (1913). The same phenomenon took place in Egypt with the Eaux du Caire (1870) the Tramways d'Alexandrie (1895) and the Gaz Lebon, 14

French capital was strongly evident in the three most important concession enterprises: the Quais de Smyrne (1869), the Port de Beyrouth (1892), the Quais de Constantinople (1895). In 1913, within the framework of the Consortium des Ports de l'Empire Ottoman, some French companies obtained contracts to modernize the Eregli, Inebolu, Haifa, Jaffa and Tripoli

III. The Establishment of Modern Infrastructures

Technological lag and the lack of accumulated capital in the Ottoman Empire and in Egypt, created a situation that imposed on both these countries that wished to implement modern economic structures, the necessity of borrowing funds for these acquisitions. The convergence of those needs with the existence of surplus of capital in the industrialized countries opened, beginning in the 1850's a period of Ottoman and Egyptian state loans, "in a continuous stream", where the French held a predominant position. Thus, for example, at the moment of the expected Egyptian and Ottoman bankrupteics in 1875, French capital accounted for 40 % of the 6 billion franes lent to the Ottoman Empire. It should be explained that most of these sums were not used for productive investments, but served, more or less, to deal with budgetary deficits and current administrative expenses.

In order to inspire confidence to Western investors and merchants, a modern banking structure had to be created. Thus, in 1863, the Imperial Ottoman Bank (IOB) was born. Originally a private bank whose capital was French and British, it signed a contract with the Constantinople government that made it a state Bank. In return for operating loans to the state and opening branches, the IOB obtained the privilege of banknotes and played an important role in the Ottoman treasury. In addition to its commercial banking activities, the IOB also undertook three principal missions: to stabilize the monetary situation, organize state loans abroad and participate in business enterprises. General management in Constantinople followed instructions from Committees in Paris and London. Beginning in 1875, the Crédit Lyonnais opened branches in Constantinople and Alxandria, Smyma and Jerusalem, In the spring of 1914, the Ottoman Credit Foncier opened. It was by no means equal to the Credit Foncier Egyptian, which was created in 1881 and which accounted for 43,4 % of French investments in Egypt, "a flagship" according to Samir Saul.

The IOB played a paramount role in the 1881 establishment of the Administration of the Ottoman Public Debt (AOPD), created by the decree of Muharrem. This Administration is responsible for the reimbursement of the old debt, reduced by half. This cosmopolitan body, chairmanship being alternatively French and British, managed six forms of revenue (tobacco, stamps, alcoholic beverages, silk ...) that were conceded to it, and transferred the product to the banks of the creditor countries. Thus, 25-30 %

of Syria ports. We should also rember that champion of all maritime communications, the Suez Canal in Egypt.

French capital took an interest in the Ottoman Empire mining wealth, including the sliver reserves with the Mines de Balta-Karaydin (1892), the Mines de Cassandra (1893), coal with the Mines d'Heraclée (1896), a company controlled by the IOB, whose modern method seemed full of promise. Copper was much sought-after, in association with German capital in the Mines d'Arghana-Maden (1914). It should be noted that French capital was conspicuous by its absence from oil exploration.

As for diverse business, commercial companies are especially noticeable including l'Oriental Carpet that sold rugs, and the Etablissements Orosdi-Back (department store established in 1895), that are also found in Egypt. Outside the tobacco company, there are almost no industrial companies with French capital in the Ottoman Empire, contrary to the situation that existed in Egypt where, from 1892 on, there was a large company called les Sucreries.

Students frequenting "French" Schools in the Ottoman Empire and in Egypt in 1912

Country	Boys	Girls	Total		
Ottoman Empire	49.389	38.354	87.743		
Egypt	13.114	7.255	20.369		
Total	62.503	45.609	108.112		

Source: Maurice PERNOT, Rapport sur un voyage d'étude à Constantinople, en Egypte et Turquie d'Asse, janvier-août 1912, Furmin-Didot, 1913, 338 pages.

We must say a word about French schools and those where teaching was actually done in French. They played an important role in the modernization of the Empire by providing not only the employees and the managerial staff that would eventually be recruited by the new enterprises operating in the Empire and in Egypt, but also produced high-level civil servants who contributed to the development of dynamic French influence. At the same time that the Empire undertook to modernize its education system, the foreign school network, particularly French institutions,

of Empire revenues went out of the hands of the Ministry of Finance. In 1914, the AOPD employed 5000 people. Its regular operation, a guarantee of security, permitted the resumption of state loans. Between 1881 and 1914, out of 34 operations, 25 directly concerned the Parisian market and represented 70 % of Ottoman flotations.

It also, although to a lesser degree, facilitated business investments, thus encouraging the establishment of modern economic structures. The table below gives the results in figures of the involvement of French capital in total Ottoman imports of foreign capital.

The French Portion of Ottoman and Egyptian Loans Placed Abroad in 1914 (in millions of French francs)

	Total			French Portion				
	Ottoman Emp.	Egypt	O.E + Egypt	Ottoman Emp	%	Egypt	0/0	O E.+ Egypt
State Loans	3.689	2.355	6.044	2.196	59,5	1.257	5.3	3.453
lavesmornts	1.787	2.358	4.173	893	50	1.199	50	2 093
Total	5.476	4.740	10 217	3 089	56.4	2.456	52	5 546

Source: Samir SAUL, op. cit., pp. 528-529 and 569-569 and Jacques THOBIE, op. cit., pp. 303-315 and 476-482.

This Table demonstrates that the 3 billion francs invested in the Ottoman securities (bonds and shares) represented 56 % of all foreign investments; while in Egypt the percentage was 52 %. It follows that French capital was first among the foreign holders of Ottoman securities, ahead of Germany and Great Britain. We can estimate that only 20 % of the 2,2 billion francs placed in state loans and related funds, contributed directly to the modernization of the Empire, most notably in the railroad sector.

Direct French investments in the Ottoman Empire may be broken down as follows: 48 % in the communication sector, rail and roads; 19 % in banking (of which we have already spoken) 11 % for state and municipal

determined to save the Empire and to maintain Egypt in its vassal status. France also rallied to this objective. The Egyptian Army that still numbered 50,000 men in 1842, would be reduced to 18,000 beginning in 1851, as per the 1841 Accords. As for the navy, from 1841 on, it was almost completely disarmed or converted into commercial activities. It was for Egypt – and, to a lesser degree for France – a serious reversal.

There was another sector where France provides the model and that is in financial administration. The modern financial structure that was established in Constantinople (and of which we will speak later on), had only little effect on internal financial administration functioning, the *Maliye*. (11)

Instead of the Englishman, Babington Smith, the constitutional government favoured the Frenchman, Charles Laurent, who reached Constantinople in October 1908. Inspector of Finances, former first president of the Court of Accounts and director of numerous companies, C. Laurent had a sensitive mission: to transform the outmoded and ossified *Maliye* corps into a modern financial administration while avoiding giving offense to the national feeling which aroused revolutionary events. C. Laurent did not see his mission as feasible without the agreement with the Imperial Ottoman Bank that was then the privileged target of the Committee of Union and Progress.

The first stage that of establishing a real budget was quickly passed. Supported by the Grand Vizir, Himi Pasha, Laurent presented the first modern Ottoman state budget in April 1909. The organization of a financial inspectorship was facilitated by sending to France, for training, a dozen of young civil servants.

In July 1909, a service for "Financial control of the Empire" was organized. Heading it was Inspector of Finances Jolly. Finally, there was a commission on which sat a third Frenchman, Louis Steeg. Its mission was to study charges for fiscal legislation.

The last section of reform was the most sensitive issue. It consisted of defining the rules for public accounting, reorganization of the Court of Accounts and normalization of Treasury functions. The first of these resulting in a text patterned on French rules. Despite the fact that they were voted upon, by the Ottoman parliament, they were not applied because of the opposition of civil servants concerned. By May 1910, the last two great

reforms were brought to a halt. The effort to transfer effective control of power to the Court of Accounts initiated a lively opposition in the Ministry. In particular, the project to give control of the Treasury to the Ottoman Bank unleashed a negative reaction in the Young Turk press, that accused both the bank and Laurent of wanting "to place within their clutches the finance of the young Turkey". During discussions for an eventual Ottoman loan, Laurent and Cochery, the French Ministry of Finances made Constantinople's acceptance of a text placing public accounting and the Court of Accounts under the direct authority of French civil servants, a precondition to approval of the loan. On 2 October, the House rejected the text that was, according to the Deputies, "dedicated to the takeover of Turkish finances by France". Laurent was recalled to Paris and the Turks reorganized their Treasury and Count of Accounts with the help of French civil servants, whose role remained essentially technical. (13)

Even though the Germans had the upper hand in the Ottoman arm, the Schneider Company, nevertheless, succeeded in selling mountain canons. Even though the English were in charge of keeping an aircady weary navy operational, the shipyards of Normandy and of Penhoët obtained construction of some gunboats. It was Frenchmen, on the other hand, who, without serous competition, organized the young Ottoman air force. (14)

In April 1914, Captain de Goys de Mezerac was made available to the Ottoman government to organize the Turkish military air force. Beginning with earlier suggestions from the Morane-Saulnier Company, the main base was installed in San-Stefano (Yeshilkeuy) where a school was set up. Two small aviation centers were installed near Smyrna and the Dardanelles; difficulties did not arise from the financing of materials, the amounts being relatively modest, but from the competition that arose among numerous French builders. In keeping with the wishes of Enver Pasha, who envisaged purchasing fifty airplanes, de Mezerac ordered six Moranes, six Caudron and thirty Nieuport Hydroplanes. His decision to refuse three Bériots because of serious defects brought strong protests from the French builder. That did not call the development of this sector of Franco-Ottoman cooperation into question. Rather, it made a conspicuous beginning. On 4 August, all French officers serving in Turkey were recalled to France.

a contingent of military experts. After four years of interruption, cooperation resumed and culminated with General Sebastian's mission to Turkey in 1806-1807 (5)

At this time, the new infantry corps included 22,700 men and 1590 officers⁽⁹⁾ Young army and navy officers, familiar with certain aspects of Western civilization through reading and personal contacts, no longer looked with scorn at the West as an infidel and barbarian. Instead, they became allies of proponents of Western civilization and discovered that Europe had more to offer than, mathematics and ballistics. Nevertheless, opposition from Janissaries and the long reactionary period that followed the removal of Selim III, ushered in a period of ongoing of dismantling of his work, a situation not unrelated to the dismal performance of the Ottoman army in face of the more flamboyant Egyptian army.

Here, as well, France played a considerable role in the creation of a modern army and fleet in Mehmet Ali's Egypt. This cooperation resulted from the arrival of a new Egyptian Pasha, who came to power in 1805 and wished to set up a modern army with the availability of French soldiers dismissed following the defeat of Napoleonic Empire. With the departure of the French army in 1801, that marked the military defeat of Bonaparte's expedition, around two hundred French soldier deserted and remained in Egypt. About half of these put themselves in the service of the diverse factions fighting for power. After 1805, these "French Marneluks" of whom at least five were officers, entered the Pasha's armies and participated in the Arabian and Sudan campaigns. It was precisely at this moment that Mehmet Ali systematically called for foreign, particularly French soldiers. This policy started with the fortuitous arrival, in 1819, of Lieutenant Joseph Sève, who soon became responsible for establishing of the framework for putting the new army into place.

From 1820 to 1849, 56 ranking officers were, with the agreement of French authorities, in the Viceroy's service: 36 were recruited between 1820 and 1826 that marked the end of the Boyer mission; 20 others followed until the end of the reign. This figure represents a little more than fifty per cent of all foreign soldiers in Egyptian service. The proportion is still much higher in the navy where, out of the 29 sailors in the Pasha's service, 25 (19 officers and 6 petty officers) were, French. Mehmet Ali wanted to build his navy on the French model. The real instructor of this venture was captian J. Besson.

In all, 81 officers of the French army served in Egypt between 1820 and the mid-1840s. This cooperation continued, even as the army and the navy contracted, according to the Viceroy's will and resources. In the end, the French military mission was withdrawn during the Franco-Prussian War of 1870: the necessity to attend to more urgent matters put an end to an institution that had endured for more than half a century. (9)

Almost everything had to be created and was to function basically along the lines of the French model, adapted to Egyptian realities. Theory, regulations, exercises, man ocuvres and tactics were those of the French army, as much for the infantry as for the artillery and fortifications. All of the schools, from the Staff School to the School of Military Music, as well as the four Practical Schools and the School of Military Medicine followed the French model. The results are remarkable: the regular Egyptian Armed Forces made up of that contained 20,000 men in 1822, increased to 60,000 in 1831 and to 156,000 in 1838. The pavy was also trained on the French model. From the beginning, vessels purchased were built in France, and after the Navarino disaster of 1827, that saw the departure of most of the French naval officers, construction of shipyards for the production of vessels destined for the Egyptian navy began at Alexandria under the direction of the engineer J.C. Lefébure de Cerisy. Thus, despite Navarino, warships, as distance from transport vessels, increased from 22 in 1822, to 24 in 1830 and to 32 in 1838. The numbers of sailors went from 9, 400 in 1830 to 19,500 in 1838

Many officers participated in war operations. I will only recount here the role played by Joseph Séve, known as Soliman Pasha, who had collaborated at the highest level with Ibrahim Pasha, the commander-in-chief of the Egyptian Armed Field Forces, since 1824, when the latter took the Frenchman with him to Morea. Brigadier-General in 1829, Major-General in 1833, Séve played an important role in the victory of Konya on 21 December 1832, that opened the route to Constantinople to Egyptian forces. However, the Peace of Kütahya (5 May 1833), which awarded Syria to Mehmet Ali, permitted the evacuation of Anatolia. Six years later, Mahmud, believing that the moment of revenge had finally arrived, attacked Ibrahim who, thanks to an excellent tactical manocuvre by Séve, inflicted a severe defeat on the Sultan's armies at Nisib, on 24 June 1839. This victory could, however, be made the most of, because England and their allies were

Turks to ideas of liberty and homeland, as well as to the virtues of a parliamentary regime that was adapted to Islamic traditions and outlook. If his political philosophy was of French inspiration, the English Parliament remained his model for a representative government.

The young Turks, many of whom were in exile in Paris beginning in 1895, took up, in some way, the methods of Young Ottomans, through publication of newspapers in French that were usually of short duration. Among the thirteen newspapers that claimed to represent the spirit of Young Turkey, published totally or partially in French, some arose from individual initiatives such as La Turquie Contemporaine, La Turquie Libre, the Yildiz, published between 1891 and 1893, the Osmanli (1897-1899) and La Fédération Ottomane (1903) published in Geneva. On the other hand, organs of the Committee, the Mechveret Supplement Français, printed in Paris, appeared from 1895 to 1908, and the Idjithat was published in Geneva, in French and Turkish from 1904 to 1910. Without succeeded in becoming the political militant spokesman that it desired to be from its inception, this press still managed to contribute to Young Turk propaganda, and provided an external press based on ideas and serious news. (4)

The French Masonic lodges that existed in the Empire played an indisputable role in the process of modernization. During the Tanzimat period, especially between 1850 and 1875, Franco-Ottoman Masonic lodges underwent rapid growth. Among the numerous Masonic traditions, the Grand Orient of France and the Grand Orient of Italy maintained dominant positions. In Istanbul alone, five French lodges are active throughout the second half of the nineteenth century. These were the Star of the Bosphorous, the Orient Union, Ser (Love), I Prodos (Progress) and La Renaissance. Other lodgers operated in Smyrna, Beirut and Salonika. Their political influence was particularly important prior 1876. Next to their philanthropic activities, these lodges attributed an important role of speculation. It was just in this way that the positivism and antitheism of the Grand Orient of France provoked some friction. It is nevertheless true that "it was in the lodges of the Grand Orient that the new ideas impregnated with positivism and anti-clericalism were developed by the Ottoman intelligentsia of the second half of the nineteenth century. (5)

We see, therefore, the numerous ways in which the dialectic linking modernization and use of French words. In fact, knowledge of the French

language became one of the necessary elements for professional promotion in the Administration and in commerce and industry. Thus, in 1905, the German ambassador had to explain to his Kaiser why the two languages that were officially used on the Baghdad Railway were Turkish and French It seems, therefore, difficult to imagine the period of reform and modernization of the Empire without reference to the influence of French.

Sending of Specialists and Transfer of Know-How

When Selim III officially requested help from France to reform his army, the Empire had already begun to experience the results of French influence. Without dwelling on the role of Frenchmen in the development of print (especially in Constantinople and in Beirut), or the futile attempt of Officer Rochefort in 1716, to implement a distinctive foreign engineering officer corps in the Ottoman Army, let us mention a few examples. In 1720, a Frenchman (David) Guertchèque organized a fire brigade in Constantinople. The Count of Bonneval, after a stormy military career, took refuge in Turkey, where he adopted the Muslim faith and entered the Sultan's service. In 1731, he was given the job of reforming the lancers regiment on the European model, after which he became a General of the highest rank. (6) Later on, from 1773 to 1775, the Baron de Tott, a French artillery officer, took part in training a new military engineering and artillery corps, and reorganized the Tophane foundry. Finally, in 1784, with the help of the French Ambassador, a new training programe was established under command of two French officers from the engineering corps. (7)

After an exchange of correspondence with Louis XVI, Selim III accepted the advice of an army committee that included the French officer Bertrand, and decided to create a new infantry, trained and equipped in European style. Following a number of civil and military measures called the New Order (Nizam-i Djedid), army affairs were accorded priority and new military and naval schools were created. French officers served as teachers and instructors in artillery, fortifications, and navigation and commissarial, and all the students were required to learn French. The change of regime in France did not modify in any way this program to which the army was committed. In 1793 and 1795, the Ottoman government sent lists of officers and technicians that it wished to recruit and, in 1796, the French Ambassador General Aubert Dubayet arrived in Constantinople with

completely stopped. The 1908 and 1909 revolutionary movements and the reinstitution of a constitutional regime only served to underline the resurgence of reformist and liberal ideas in a context of irresistible decline.

One of the most effective means toward the development of French influence in the modernization of the Ottoman Empire, and one that made possible all the others, was language. During the ninetcenth century, French became the second language of educated Ottoman subjects, Turks and non-Turks. It was through the use of French, that the Ottomans communicated with the Europeans, either directly or, indirectly through the drogmans (interpreters). In the eightcenth century, Italian was the Western language that was most used in the Ottoman Empire. When the Ottomans and Russians signed the Kutchuk-Kaynarji Treaty in 1774, the official text was in Italian. Following this period. French progressively began to replace Italian and became one of the major instruments of modernization and Westernization of the country during the Tanzimat period, during the Young Turks Revolution and until the end of the Ottoman Empire.

It is interesting to note that ordinary agents of modernization and also the reformers understood and used French. A very large number of foreign technicians and specialists who were sent of the Empire, as well both in the civil and military sectors, communicated in French with their Ottoman colleagues. That was also the case at the highest levels. Thus, Mahmud II, who knew little French, still encouraged it. Abdül Mejid, without doubt, was the Sultan who best understood French during this period. Abdül-Aziz, who visited Paris, London and Vienna, has only an average knowledge of it. As for Abdül-Hamid, he understood French, although he did not speak it. As for the great Reformers, they all spoke French. Rechid Pasha learned it by himself during his tenure as Ambassador in Paris. According to his contemporaries, his mastery of French, was almost perfect. Ali Pasha was less at ease with speaking, but his written French was excellent. Fuad Pasha was well-known for his witty remarks in French. According to a correspondent from the Times, "Fuad spoke French so fluently that, but for his Fez, he might have passed as a Frenchman". (2) Midhat Pasha was able to follow a conversation in French without an interpreter, but he never spoke it fluently. Lastly, Djevad Pasha, a lawyer, tasked with putting a civil code into effect, did not speak French well, but was able to read it easily.

Diplomats and upper civil servants in the Ottoman Ministry of Foreign Affairs especially used French. Both the Ottoman and French archives show that it was the language Ottoman ambassadors, ministers and consuls used to communicate with Constantinople. Notes sent by the Ministry of Foreign Affairs to other departments are mostly written in French. It was really an attempt at standardization because French was the language of diplomacy. After the Congress of Paris (1856), the Ottoman Empire emerged as a great power, and joined the European concert, its statesmen, and diplomats using French.

Moreover, in another route toward modernization, French was, henceforth, used in the discussion of problems related to the political status of the Empire and in the manner of proceeding to try to find a solution for it. This was particularly clear beginning in 1867, the year when Paris pressed the Ottoman government to accelerate the 1856 reforms, and a period during which Turks, such as Namik Kemal, Ziya and Alı Suavi, escaped arrest by going into exile in Paris to continue to fight there. In 1867, the Letter addressed to His Majesty the Sultan by H.H. Prince Mustala Fazil Pasha, was reprinted in French, as well as in Turkish translation. It contains several famous aphorisms such as: "Sire, the thing that has the most difficulty entering the palaces of princes is truth", or: "the first teacher of the people is liberty". Shortly after, a Reply to His Highness Mustafa Fazil Pasha in Connection with his Letter to the Sultan, was circulated and was attributed. wrongly, no doubt, to Ali Pasha. In response to French pressure, the Ottoman embassies abroad were asked to make known the Considerations on the Application of Khatti-Humatoun of 18 February 1856. Among the many other brochures in French, we note the publication in Paris, in 1868, by Hayureddin Pasha, of Reforms Necessary to the Muslim States, in 1869 of Political Will attributed to Fuad Pasha, and the publication, in 1910, of another Political Will, dated 1871 and falsely attributed to Ali Pasha.

A new Ottoman literature was born in which young writers sought models and inspiration from French literature rather than those of the Persian classics.⁽³⁾ The founders of this movement were Ibrahim Chinasi (1825-1871), Ziya Pasha (1825-1880) and Namik Kemal (1840-1888), the first two being protégés of Rechid Pasha. These three authors had more or less lengthy stays in Paris. Inspired largely by Montesquieu and Rousseau, N. Kemal, in his articles, novels, plays and poems, introduced the Muslim

France and The Modernization of the Ottoman Empire

By

Jacques Thobie

This paper covers the numerous angles arising from questions surrounding the progress and development of a country on the periphery. It brings together the influence of new ideas, personalities, technology and services, finances and the creation of infrastructures. France did not participate alone in the changes in the Ottoman Empire that was generally undertaken within a more or less severe competitive climate. We must then attempt to assess the French role, both on the state and private levels, in the economic, financial and cultural domains. Therefore, this paper consists of three parts, ideological influences, transfer of aid and know-how, and the establishment of infrastructures.

The Dissemination of New Ideas

France did not hold the monopoly over the dissemination of new ideas in the Orient, part of which must be attributed to Great Britain or, even, to the U.S., but the Enlightenment and the French Revolution did play a major role in this domain. Even though the Renaissance and the Reformation passed completely unnoticed among Muslims, the ideas underlying the Declaration of the Rights of Man and the methods for applying them, found a favourable welcome among administrators and Muslim thinkers and affected, more or less strongly, all strata of Islamic society.

We should briefly note, at this point, the great themes that dominated the end of the eighteenth century. Liberty first and foremost, individual liberty, without doubt, but also people's liberty that underlay the call to arms against internal despotism and external imperialism. To give reality to this concept of liberty, a new framework and new norms of organization of the state had to be established Drawing up constitutions specifying rules of representative governments guaranteeing separation of powers, irrespective of religious considerations. All that implied the definition of a new legal framework as well as the appearance of a new group of jurists different from the legal scholars of the Shari'a and the agent of autocracy. Equality had, without doubt, less of an impact because under-development reduced the gulf between the rich and the poor, not to mention the existence of moral and charitable Islamic traditions. The new concept of the nation, emanating from the French Revolution, and the plans of European-educated intellectuals to transpose Western models of political organization that were free from religious reference, collided with formidable obstacles.

Moreover, for the first time, it is the secular nature of ideas generated by the French Revolution that, according to Bernard Lewis, explain their success in the nineteenth-century Muslim world, even if the reinforcement of material power and institutions of economic, political and military European supremacy in good many Muslim countries, must be taken into account. In effect, in the face of the divorce between the new ideas and Christianity, the Islamic world could still hope to "find the unknown secret of Western power without compromising its own beliefs and traditions". (1)

Of course, the progression of new ideas in the Ottoman Empire did not proceed in a regular manner. The opening of the reign of Selim III, who came to power in 1789, was a favourable period, only interrupted by the Franco-Ottoman War resulting from Napoleon's Egyptian Campaign (1798-1801) a very ambiguous intervention that combined colonial mercantilism and would-be liberating Westernization. Selim's removal in 1807, began a period of reaction in Constantinople that terminated with the liquidation of the janissaries by Mahmud II in 1826, preparatory of the long Tanzimat era, itself marked by the work of the great reformers, Rechid Pasha (1800-1858), Ali Pasha (1815-1871), Fuad Pasha (1815-1869) and Midhat Pasha (1822-1884). The latter undertook to modernize all sectors of the Ottoman administration on the basis of two founding texts, the Noble Rescript of the House of Roses, in December 1839, under Abdul Mejid (1839-1861), and the Imerial Rescript (Hatt-i humayun) of 1856, the culminating point of the reform being the promulgation of the constitution prepared by Midhat Pasha in December 1876. The Ottoman parliament was dismissed by Abdul Hamid II (1876-1909) in February 1878, even though the reform movement was not

Bibliography

- Abir, M., 1980. Ethiopia and the Red Sea, London.
- Ahmed, L., 1978 Al Idara fi misr Fi l'asr-uthmani. Calro.
- Qasr Ibrim". African Archaeological Review, 6, 73-90.
- , 1986, "Excavations at Qast Ibrim 1984-6". Journal of Egyptian Archeology, 70.
- 2nd international conference on Ottoman Archaeology, Zagortan.
- Adumotu. 1. Riadh.
-, and Schlee, D., 2000, "Survey and excavation at Qalc'at Say" (Forthcoming).
- Anonymus Venitian, 1971, "Voyages en Egypt. 1589", In Voyageurs Occidenieux en Egypt", Cairo
- Bonner, C., (ed). 1990, Enules Nubienne, Geneva.
- Burckhardt, J.L., 1819, Travels in Nubia. London
- Cengiz Orhonlu, 1974, Osmanti Imparatorlugu'nun Guney Siyaseti Habes Eyaleti,
- Costaz, J. 1829, "Memoire sur la Nubia et les Barabus". In Description de l'Egypte XII, 249-60. Paris.
- Crawford, O.G.S., 1951, The Fung Kingdom of Sennar. Gloucester.
- Djévad Bey, A., État militaire Ottoman Istanbul.
- Evliya, Celebi, 1938, Seyahatnamesi: Misr. Sudan, Habes, 1672-80," Istanbul.
- Fatovich, R., 1990, "Archaeology and History of the Qash Delta". In Bonnet, C.,
- Fedor, 1., 1966, "Hungarians in Nubla" New Hungarian Quarterly, 7.24.
- Forster, E., (ed). 1949, The Red Sea and adjacent countries at the close of the 17th Century, London
- Garcin, J.C., 1974, Emirs "Hawaras et Beys de Girga: 16 and 17 Siecles". Annals Islamologiques V.12.
- Hanotaux, G., (ed) 1940, Histoire de la Nation Egyptienne, Vol V. Paris.
- Hinds, M., and Sakkout, H., 1986, Arabic documents of the Ottoman Period from Qasr Ibrim, London.
- Hinds, M., and Ménage, V.L., 1992. Quar Ibrim in the Ottoman period: Turkish and further Arabic documents, London.

- Yenisehliobioglū, F., 1989. Ottoman Architectural Works outside Turkeu., Istanbul.
- Youssef Kamal, (ed) 1951, Monumenta Cartogaphica Africae et Egypti. Tome V. Fasc 1, Cairo.
- Zimova, N., 1973, Les Relations entre les Turcs ottoman et l'Afrique Noir. Yedinici Turk Tard Kongresi Bildirelei, Istanbul.

Hinkell, F., (ed), 1994, The Archaeological Map of the Sudan, VI. Berlin

Holt, P.M., 1967, "Selim I and the Sudan", Journal of African History, 8,1, 19-23

., 1970. "Nile Valley", In Cambridge History of Islam. Vol II Cambridge.

Homani, I. B., 1737, Imperium Turcikum, Cairo.

Inalicik, Halil., 1994. In An Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1914, Cambridge.

Lesure, M., 1976, "Un document ottoman de 1525 sur l'Inde portugaise et les pays de la Mere Rouge", *Mære Luso-Indicum III*.

Linant de Bellefonds, L.M.A., 1958, Journal d'un voyage à Meroe dans les années 1821 et 22, Khartoum.

MacMichael, H.A., 1922, The History of the Arabs in the Sudan, Cambridge

Mallinson, M., 1999, "The Saukin Project" Paper given at the Khartoum Conference on African Civilisation.

Ménage, V.L., 1988, "The Ottomans and Nubia in the 16th century", Annols Islamologiques. XXIV.

O'Faltey, R S. and Spaulding, J.L., 1974, Kingdams of the Sudan, London.

Orhonlu, C., 1974, Osmani Imparatoriuqu'nun Guney Silyaseti Habes Eyaleti, Istanbul.

Osman, A., 1978 "The post-medieval Kingdom of Kokka" In Plumley J. M. (ed).

Osman, A., 1982, Islamic Archeology in the Sudan. London

Paul, A, History of the Beja Tribes of the Sudan, Cambridge.

Pitcher, D.E., 1972, An historical geography of the Ottoman Empire, Leiden.

Ponçet, L., 1971, A voyage to Aethiopia made in the years 1698-1700. in Foster, W. and Villamont, J. (ed).

Prokosch, F., 1994, Ins Land der Geheimnisvollen Func, Graz,

Rossi, L., 1949, A Turkish 1685 map of the Nile Valley. Imago Mundi 6, 73-5.

Rossini, C., 1992, Lu Guerra turco-Abissinia del 1578. Rome

Shaw, S.J., 1962, The Finances and Administrative Organisation of Ottoman Egypt: 1517-1798, Princeton.

Shaw, S.J., 1968, The Budget of Ottoman Egypt 1596-97, The Hague.

Trimmingham, J.S., 1962, Islam in the Sudan, Oxford.

Udal, J.O., 1998, The Nile in Darkness: 1500-1898, London.

Waltz, T., 1979, Trading in the Sudan in the sixteenth century", Annals Islamologiques, 15.

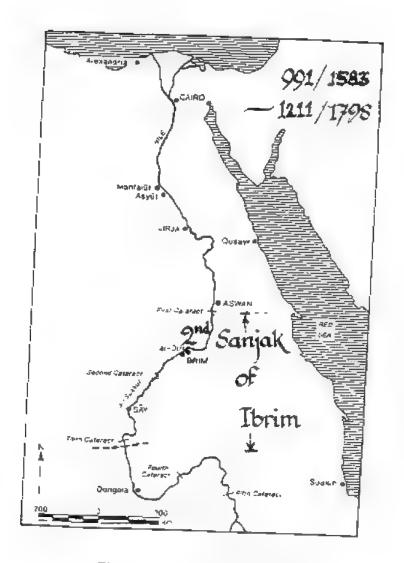


Fig 7 Period II: 1583-1798

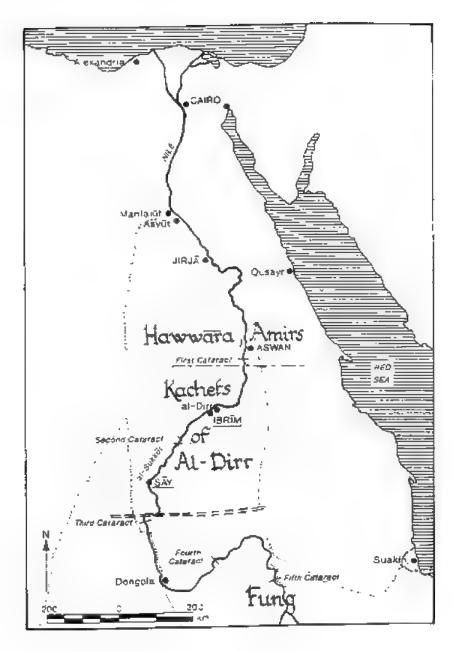
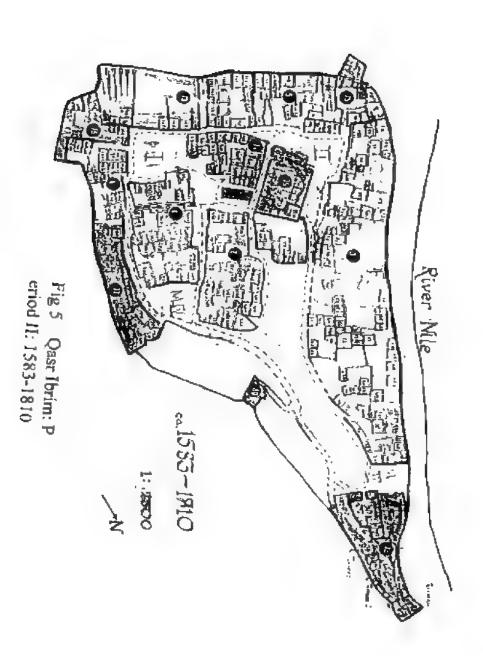


Fig. 8 Frontier in Later 18th Century



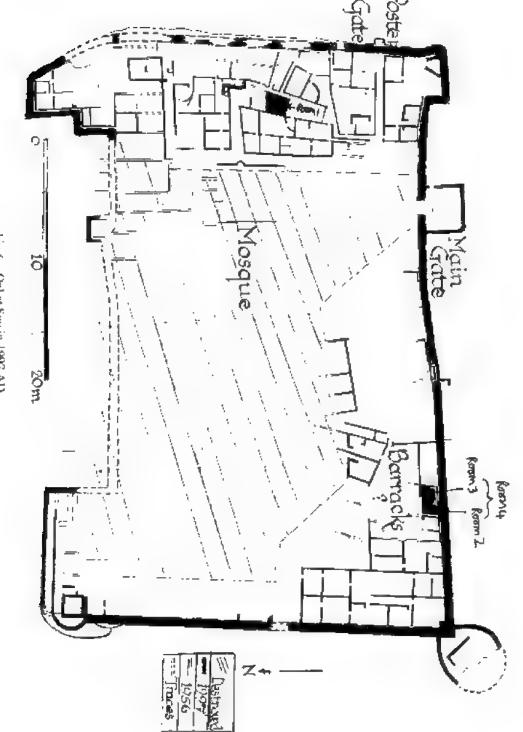
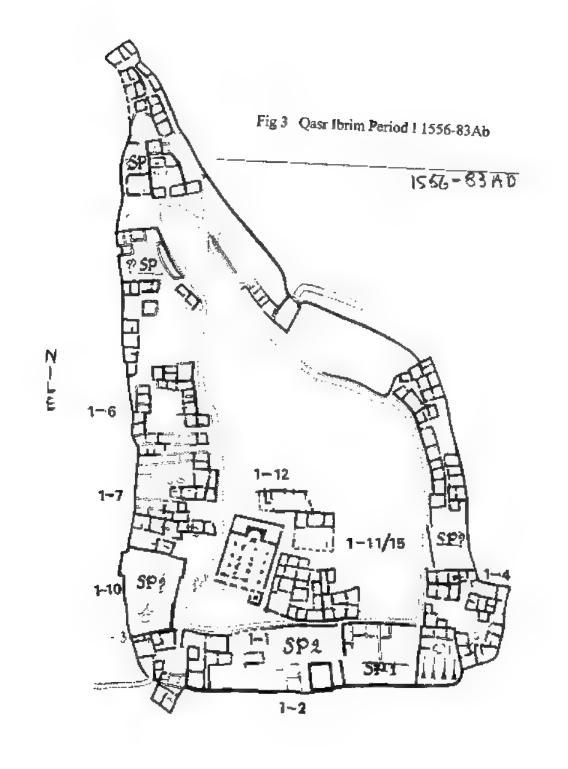


Fig. 6 Qal at Say in 1997 AD



991 | 1583 Eyelat of Misr Eyelat of Ibrim Sanjak

Fig 4 The advance of the Ottoman Frontier To 3rd Cateract

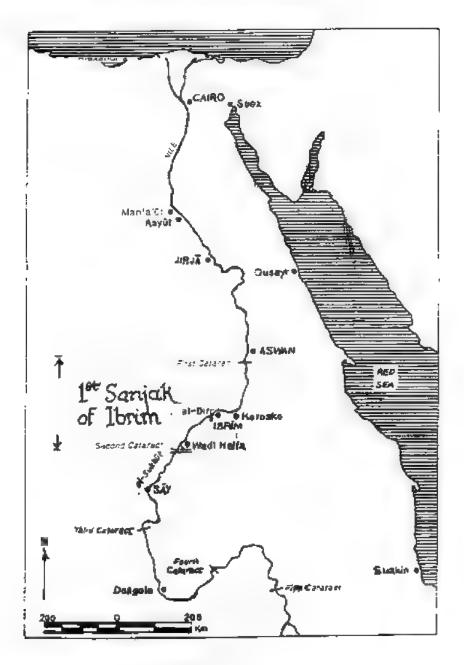
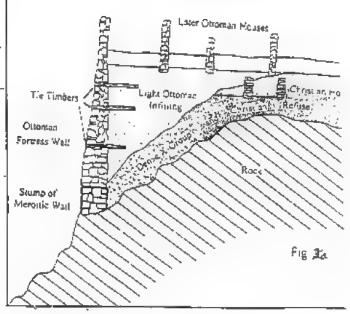
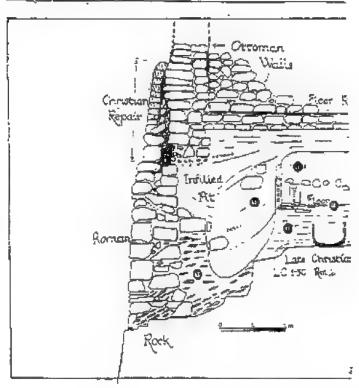


Fig 1 Period 1: 1566 = 83 Ad 3-4 The Frontier Sanj ak

Period I Sketch Section X-X' (after Adams) The Repair of the Western Wall







to retain their lands, but lost all special privileges, perhaps at the disbandments of the janissaries in 1827.

Local oral tradition recorded in 1997 on Gezira Say affirmed that Oalast Say was lived in throughout the 19th century and it was said that's its mosque continued to be served until the 1890s when, at the advance of the Mahdists, the Iman led the inhabitants into exile in Egypt. The strongest local tradition was of a pre 1894 local leader, Hakim Wurdi 'Pasha' who was killed by government soldiers when the nearby village of Adu and its mosque were destroyed. The circumstances of the attack were not known. Ruins of adu village, as yet unstudied, extend southwards from near the fortress to the presently occupied houses and include a ruined mosque. Two gubbas of Dongolawi style west of the fortress, lie in a cemetery which is probably that of the garrison; they were said to belong to the 19th century and to be those of a rich landowner and his two wives. A number of families on the island have Turkish names; (e.g. Kurdi, Aeradi, Abecki, Gamgam) but among those interviewed there was no claim to, or knowledge of, an Ottoman military ancestry. The only genealogy recorded went back four generations. The traditions of the Meks of Kukka (Mahas), which go back twelve generations, give a better idea of local conditions in this period (Osman, A. 1978).

The end of the occupation of the Say fortress came with the advance of Mahdi's forces in 1894. At the advance it is reported that its inhabitants fled to the north and only returned after Kitchener's advance in 1896. The houses were not restored and it is probable that their destruction by the removal of all the timber in them took place in this phase.

Throughout the whole period Suwakin remained under Ottoman control but no archaeological study has been carried out there and few buildings survive (Yenischiologlu, F, 1989, 93-5 and Mallinson, M, 1990).

not destroyed. It is ironic that the only attack on the fortress seems to have witnessed in three centuries should have been by an Ottoman force.

In 1813 the Ibrim kal ajis were "well armed" but "not numerous" and cannot have been paid for nineteen years; their enemies included the Kachefs of Al Dirr. The legend of their being a unit of Bosnian origin was a fabrication, except perhaps for one or two lineage's, it was probably intended to match the similar pretensions of the kachefs of Al Dirr and to be a bid to be considered fellow countrymen by Mohammed Ali Pasha and his Albanians. The claim of the kal acr to special military status and to special administrative treatment though their firmans lapsed in 1826 when the Janissaries were disbanded, and they became civilian landowners like their neighbours although still calling themselves "Ottoman".

Burckhardt passed by Say Island in 1813 on his journey into Mahas without meeting or mentioning the garrison. In Mahas he found a Kachef of Al Dirr asserting his authority over this region. Burckhardt reported meeting the Mek of Mahas, Ali Osman's Mek of Kukka, (1978 p 150), who claimed to be paying a substantial annual tax to the Ottoman Kachefs at Al Dirr. Although these were still officially addressed as Sanjek Beys of Ibrim, as Kachefs they had long assumed a semi-independent and hereditary status which they lost in 1820 when one became a pensioner of Mohammed Ali Pasha and another an official in Sukkot.

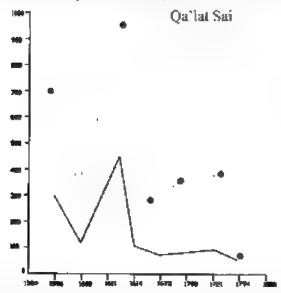
Nothing of this phase could be recognized in the 1997 survey at Say unless some of the alterations to the dwellings, new doorways being opened and older ones blocked, here. With the decline in the number of soldiers many buildings in the fortress may have been abandoned, although from de Bellefonds' 1823 drawing those on the cliff edge appear to be in good shape. The fortifications may also have begun to fall into ruins and many families, if they had not done so already, may have preferred to live in the riverside villages, especially Adu, rather than in the waterless fortress. There were still cannon in the fortress in the 19th century, some of them at least of 16th century date, and from 1813-20 there may have been a need to defend the island from the Mamlûk rebels who were raiding out of Dongola.

Effective Ottoman control of Egypt from Istanbul was never permanently re-established after the French occupation, and Mohammed Ali Pasha's conquest of the Funj Sultanate in 1822-3 was a largely independent venture in which there was no role for the remnant of the garrison at Say whose allegiance might be doubtful and who had not been paid for twenty-two years. The ex-military families were probably, as at Oasr Ibrim, allowed

some at least of the lands of the Wadi Ibrim were being farmed throughout by soldiers and by descendants of soldiers.

Evidence of the garrison comes from Cairo archives (Shaw, S.J. 1962; Ahmed, L. 1978) and the military documents at Ibrim but is somewhat confusing since "Ibrim" without qualification may mean the Sanjak, the Wadi or the Fortress. The size of the "Ibrim" garrison in 1718 is given by Shaw as 187, subdivided by Ahmed into 55 for Ibrim and 87-99 for Say. Both agree that in the later 18th century 150 was the combined total for Ibrim and Say.

The comparative Strengths of Garrisons at Qasr Ibrim and



Calculated from the Cairo Archives (Shaw, S.J. 1962, p 212 and 395)

	Period II a			Period			
		IBRIM	SAY		İBRIM	SAY	ASWAN
	1596	290	709	1721	907	347	
Γ	1600	104	270 _	1794	56_	98	100
	1611	471	946	<u>L. ——</u>	,		
	1614	109	239		•		
	1673	70	313		:		

For most of the period 1640-1798 A.D. the isolation of Qasr Ibrim seems to have been almost complete and the military competence of the garrison was probably greatly reduced; by 1794 only 56 men were being paid. Although Turkish remained the official language and there are references to individual böllöks of units in Northern Egypt, there is no evidence of reinforcement or replacements (except for minor military criminals) and houses inside the fortress were owned, and lived in for generations, by the same families. These same families owned in the Wadi Ibrim. The study of over a thousand names from Qasr Ibrim in this period showed that there were several men from local "Arab" communities, one at least from Hungary and one from Bosnia (Hinds, M. and Sakkout, H. 1989) and 1698) when the rules for enlistment into the Janissaries were suspended (except for Negroes) The presence of "Rum uşaği", free-borne Muslims from SE Europe (Holt, P.M, 1973, 236-7), might explain family claims to Bosniak origins. He says that "in the Qasimiyya faction of grandees of Egypt from about the mid-seventeenth to mid-eighteenth centuries a Bosniak element is very noticeable; it had close links with Janissary units and its clients were enrolled in them". It seems possible that at Qasr Ibrim rank and unit were beginning to be inherited and that the garrison, some of it Bosniak, was becoming a locally based one. The name 'kal'aci' or qui'aji (fortress people) may well have come into use for the land-owning élite who possessed houses inside the fortress and were nominally soldiers of the garrison.

From the 1680s onwards the military rôle of the Say fortress was minimal, neither the Funj nor Ottoman Sultanates showing any interest in the region, although the garrison continued, like that of Qasr Ibrim to be paid until the 1790s.

The arrival of French troops in southern Egypt in 1798 A.D. and the defeat of the Aswan garrison by de Farchout must have affected the whole Sanjak of Ibrim since the remnant of the garrison and several Mamlûk households retreated there. It is to be expected that the Qasr Ibrim and Say garrisons gave their support, some perhaps as soldiers, to the Jihad against the French until 1802. They withdrew it when the French had gone and the Mamlûks controlling Al Sa'id resisted the imperially appointed Valis, especially Mohammed Ali Pasha. There is no evidence that the kal ajis took an active part in the fighting or the siege of Qasr Ibrim in 1812, which followed, but they had been treated as enemies (although not perhaps military ones) by the Mamlûks by whom they were held to ransom and robbed of their animals but, significantly, their palm groves and sagias were

For well over a century there was now peace on the frontier and merchant caravans passed between Suwakin, Aswan and Sennar. Those to and from northern Egypt used the desert routes in preference to the valley (Forster E, 1949) and were regular annual events (Austen 1992).

In the frontier zone, from the 1670s, Qasr Ibrim and Qala't Say remained military establishments whose wages, according to the archives in Cairo, continued to be paid from Cairo until at least 1794 but by 1704 neither fortress was included in the Imperial Register of Fortresses and there are no records of payments for repairs or refurbishment in the rest of the century (I am grateful to Dr. Hinkell for this information). The continuing disturbances in Lower Egypt probably encouraged an increasingly local recruitment in the garrisons from among the children or relatives of former janissaries (Djevad Bey, A, 1885) (Goodwin, 1994). The manuscripts found at Qasr Ibrim confirm this.

Recruitment to the garrison was certainly in part.hereditary and in part local, since individuals from the Kanz Hawwari and Hilati are mentioned. The oral tradition recorded in 1813 of a Hungarian soldier setting at Ibrim in the reign of Selim II (1566-74) seems supported by a contemporary manuscript and suggests an unbroken connection (Hinds, M. and Ménage, V. L., 1992 p 90 quoting Fedor, I, 1966). The distinction already made in the 16th century between the field army and garrison troops (kalfaci) in the Sanjak was no doubt maintained and only the latter, after the 1590's are likely to be present at Ibrim (Shaw 1968, 174-7). The Kale Azaplani and Göllülluyan mentioned in the documents certainly had this rôle. By the later part of this period inherited land, and houses in Qasr Ibrim, were being bought and sold by members of the garrison and their heirs (Hinds, M and Sakkout, H. 1986 p.9-10). Land was being irrigated by sagias, slaves were owned, a mosque was in use and a pattern of life, which seems similar to that reported by Burckhardt in 1813, existed. As well as land-holdings the garrison may have been supported by contributions from trading caravans or individual villages as well as salaries.

The Sanjak/vilayet of Ibrim, the frontier zone between 1st and 3rd Cataract seems to have been left largely to its own devices by the government in Cairo in this period (Fig 8) its relative isolation between the semi-independent Banu Hawwara to the north and the Dongolawi to the south may explain why foreign observers saw it as outside the Ottoman Empire (i.e. Pitcher D.E. 1972). If this was in some way true of the Sanjak/vilayet it does not seem to be true of the Wadi Ibrim or the fortress within it or of Say, for garrisons were still maintained at the fortresses and

The soldiers were probably, like the garrison at Qasr Ibrim, composed of detachments (böllöks) from the janissary units stationed in Lower Egypt.

In Qasr Ibrim the changes in Ottoman army regulations which permitted soldiers to marry and their sons, if of Turkish or Arab mothers, to join the army, resulted in houses being built from soon after 1600 A.D. and many documents found at Qasr Ibrim give details of their lives through five generations in which sons succeeded their fathers in the garrison.

The period when the greatest precautions would have been needed on the frontier was between 1585 and 1660 when then the Funj state was at its most powerful, especially after 1607 when Sultan Adlan subdued his rebellious northern subjects at the battle of Karkoj. Mutinies in the army in Lower Egypt at the time might well have encouraged a move against Qalact Say and the Cairo archives show (Shaw J.S., 1968) that its garrison was temporarily increased from 230 to 900 men, perhaps because of the Abyssinian attacks on the Funj in 1615-18 which penetrated to Fazougli and Kassala.

The main Funi trade routes continued to be to Suwakin whence came the many Muslim holymen who are reported to have settled in the sultanate at this time (Holt, P.M, 1970). About 1580 the Funj sultanate is reported to have shared the revenue of the port of Suwakin with the Turks (Hinkell F, 1994, 217). Any serious pressure on the Ottoman frontier must have been relieved after 1660 by the successful revolt of the Shayqiyya confederation living between Jebel Dayki and 4th Cataract which retained a virtual independence until 1820 (MacMichael C, 1922, 218). This resulted in inserting an extra barrier between the sultanates and in separating the Funi heartland from the Mekdoms of Dongala and Mahas. Funi ambitions were increasingly restricted to the savannahs, especially Kordofan although Eyliya Celebi's circumstantial account of the power and independence of Mek Kor Hussein of Mahas suggests that it had become a buffer state, with closer links to the Funj than to the Ottomans by the 1670s. A Mahas mek's capture of Say, recorded on a map of ca. 1685(Rossi, C. 1949) even if temporary will need more evidence before it can be accepted, for the Say garrison in 1673 was c.300 if the Cairo records are correct. (I am grateful to Professor Ménage for this information). In 1698 the meks of Mahas and Dongola had no cannon, only muskets according to Poncet L. (1971), and evidence from Kukka (Mahas), suggests that the mekdom, in the 17th century, had Ottoman connection. (Osman, A, 1978). Reports from Egypt from 1587 onwards record caravans from Sennar sending slaves to Cairo (Austen 1992).

probably indecisive since there was no further advance. Within the next year the Imperial Divan abandoned the whole project replacing it with a "passive" defensive one. The new policy, presumably after negotiation with the Funj, resulted in the frontier between the sultanates being fixed near Hannek (10 kms south of 3rd Cataract) where it remained officially until 1820 and is still marked by a position of strength. A useful reconsideration of the Funj Sultanate has recently been made by Udal (1998, 148-166).

Behind the new frontier the Eyalet of Ibrim was immediately abolished (December 1585) and rejoined to the Eyalet of Egypt. A new Sanjek of Ibrim was created and it now extended from 1st to 3rd Cataract, 600 kms from the future Khartoum. Close to the frontier on Gezira Say, one of the largest islands in the Nile, a pre-Muslim mud-brick fortress was refurbished as the main forward defensive post. Although it stood on the cliff edge of a plateau facing the river it was much less formidable than Qast Ibrim, but defended by artillery and muskets would have been a deterrent to attackers without a siege train. In other respects the site was well chosen (Vercouter 1958) since from it riverine and descrt caravan routes could be controlled while a land-tax on the cultivation in the region could supply much of the needs of the garrison. Qast Ibrim now 180 kms from the frontier, became a supply base and a second line of defence. (Alexander J, 1996). (Fig 5).

Funj reactions to the new frontier can only be guessed at present. They probably included the establishment of a customs post at Umma (near 3rd Cataract) where the western desert route from Lower Egypt reached the Nile and where it was in 1696 (Ponçet. L, 1971). A fortress nearby on Argo island (perhaps that named after Melek Tombol) and a Funj settlement at Debba, where its descendants still claim Funj origins, could have controlled the Mek of Dongola and blocked the main routes to the south, may also belong to this time. (Fig 7).

Recent survey and excavation (Alexander, J and Schlee 2000 forthcoming) have shown that Qala°t Say, as the new Ottoman fortress was called, was renovated to allow it to be defended by firearms, especially artillery (Fig 6). The main alterations made the four corner bastions suitable for cannon, provided the main gate with a loopholed exterior barbican, and rebuilt the curtain walls. The Cairo archives show it to have had in 1604 a garrison of about 800 men; three time that of Qasr Ibrim.

In 1572 a reinforcement of 200 men marched there from Qasr Ibrim, which was probably a staging post for troops from Lower Egypt since Evliya Celebi reported that men were still being posted from there to the fortresses.

advance to 2nd Cataract would have given control of the Wadi Sabua caravan route but in the Athara Valley and Gash Delta the Dugein Kingdom seems to have been under Funj control (Fattovich R. 1990.25), Ottoman aggression on the Red Coast had also alarmed the Beja tribes of the Suwakin hinterland and there was continued fighting there in which the Funj took part. (Paul L. 1954 76-7). It is possible in the light of the arrangements made in 1584 that the supplies to Habesh went by boat through Aswan and then by caravan to Kusayr and so by sea to Suwakin.

The attempt to conquer Abyssinia from the Red Sea coast failed and was abandoned in 1579 with Ridvan Pasha's defeat and death in battle. The united Southern Frontier Command was broken up in this year and the Sanjak of Ibrim formally restored to the Eyelat of Egypt, although for a short while, it was still administered from Habesh. By 1583 it was back in Egyptian control and a previous Sanjak-Bey, Mohamed Bey, who had fought the Funy, restored to office. He continued to fight local battles in the south, taking Circe and killing a local "rebel" ruler probably in Sukkot (Orhonlu C. 1974.113).

In parallel with these Ottoman moves, the Funj Sultanate also strengthened its position.

The two-year period 1584-5 was the most decisive one in the "First Turkia". In February 1584 the Imperial Divan created a new African province, the Eyalet of Ibrim (Fig 4). Two sanjaks, Al Sacid and Ibrim (Fig 3), and part of the Red Sea Coast, which included the port of Kusayr, were subtracted from the Eyalet of Egypt and an experienced frontier Berlerbey, Hizar Pasha appointed to command them. A sanjak of Mahas was to be added as it was conquered. Stretching over 500 kms the new Eyalet was, as the Eyalet of Habesh had been previously, a base for future conquests, in this case the Funj Sultanate not Abyssinia. No doubt the wealth of the Funj in controlling resources of gold, gum, ivory and slaves had been assessed through the Suwakin trade and an advance into the savannahs decided upon in Istanbul. This policy of setting up powerful frontier eyalets was a well-tried Ottoman one, for between 1539 and 1570 these had already been installed in South Arabia (Yemen), the African Red Sea Coast (Habesh), and the Persian Guif (Basra), Ibrim was the fourth. (Inalcik, H, 315-24 1994).

The advance must have been in preparation for some time, for in the same year (1584) the attack on the Funj was launched, apparently with many difficulties over transportation through cataracts (Anonymous Venetian 1589,p 49) and strong resistance in Dar Mahas. Near the 3rd Cataract, a Funj army was met at Hannek and the fierce battle, which took place, was

success would have ensured Ottoman control of the whole of north-east Africa with its resources of gold, gum, and enslavable populations. The plan as it developed included the creation of two new provinces (Eyalets); this was the prerogative of the central government and can thus be seen to be a central government initiative. The first was the Eyalet of Habesh (1555) with its headquarters and supply base at Suwakin and an experienced Beylerbey, Ozdemir Pasha, as its governor-general. His campaigns in Bahr-Midir (on the Eritrean plateau) met with initial success followed by defeats until his death in 1560 (Abir A. 1980, 124-126) Supplies and reinforcements were sent to him from Egypt in 1562-3 showing that Nile Valley resources were committed to the plan.

If Evliya Celebi's 1671 computation was correct, the revenue being transmitted annually to Istanbul from Habesh before 1556 was 1.800.000 asperse, only a little less than that of Rumeli (S.E.Europe) and more than Syria.

Ridvan Pasha, one of Ozdemir's successors as Beylerbey of Habesh continued the campaigns in Eritrea but now Nubia in the Middle Nile Basin was involved. If the evidence of Orhonlu C. (1974, 112-114) is incorporated with what is known from other sources (I am indebted to Professor Ménage and Dr K Fleet for Turkish translations), five stages in the fast-moving events of 1565-85 can be recognized.

While Ottoman forces advanced into Eritrea, ca. 1565 an advance in the Nile Valley, previously attempted by Ozdemir Pasha, was sanctioned and a region south of 1st Cataract was added to the Eyalet of Egypt as a new "Sanjak of Ibrim". (Fig 1) its southern boundary was probably at 2nd Cataract but one of its governors at this time, Mohammed Bey, "fought with Arab tribes and rulers subordinate to the Funj" (Orhonlu C. 1974.113). This suggests that the Funj boundary was in Sukkot south of 2nd Cataract and was no doubt partly due (as the oral tradition repeated to Burckhardt in 1812 suggests) to Dogolawi/Funj advance northwards. The refortification of Qasr Ibrim (Fig 2) certainly belongs to this phase and, probably with posts at Faras and Jebel Adda, it guarded the approaches to Egypt (Alexander J. 1988). Excavation has shown that this strong fortress was very efficiently refurbished to make it suitable for defence by artillery (Fig 3).

As part of the attempt to conquer Abyssinia through Eritrea the Istanbul government transferred the Sanjak of Ibrim from the Eyelat of Egypt to the Eyelat of Habesh in 1573, so giving Ridvan Pasha control of the whole southern frontier from the Nile to the Red Sea; supplies were sent to him from "the villages of (the sanjak) Ibrim' (Ménage V. 1988). The

extending it. The part Egypt was to play in this became clear from the administration introduced (Holt P.M. 1967 and Ménage V. 1988). It was to become a tax farm and a base from which fleets and troops could counter the Christian Empire of Abyssinia (Habesh). As part of the successful campaign to close the Red Sea to the Portuguese, the port of Suwakin was garrisoned close the Red Sea to the Portuguese, the port of Suwakin was garrisoned for Alotha (Arken 1950). Suwakin was, as well as the pilgrim port for Jeddah and the Muslim holy places, the entrepôt for an important export trade in gold, slaves, ivory and gum from the recently established Funj Sultanate on the Blue Nile and beyond.

It was this occupation of Suwakin, which brought the Funj, and Ottoman Sultanates into direct contact for the first time and a document of 1525, Suilman Reis's report to Ibrahim Pasha the Grand Vizir at Istanbul, gives the best idea of frontier strategy. (Lesure 1976, 137-60). It included a proposal to conquer the land between Suwakin and the Nile, including the Atbara Valley, said to be the source of gold and ivory exports. Fighting between the Sultanates in the hinterland of Suwakin may have broken out in the 1530s (Paul A. 1954, 7 6 and 82) but Funj control of it was not broken and was complete after the battle of Asaramaderheib (c.1580).

In the Nile Valley small kingdoms (mekdoms) occupied the 1st-5th Cataract region, which separated the two Sultanates at this time. The Fungruled their northern province through the Sheikhs of the "Abdallab confederation whom they had defeated, and the Ottomans somewhat similarly controlled their southern frontier. They continued the defensive frontier policy of their Mamlûk predecessors in Egypt in which direct control was limited to sixteen sanjaks north of Assuit while south of it as far as Aswan the seventeenth, at Sacid, was governed by a "Sheikh at 'Arab", leader of the Banu at Kanz, a local tribal confederation. South of Aswan the nearer Mekdoms may have acknowledged Ottoman sovereignty while the Aswan-based Sheikhs at 'Arab raided into "Nubia", probably south of 2nd Cataract, for slaves (Ménage V. 1988).

Expansion of the Funj Sultans seems to have resulted in their acceptance as overlords by the Meks of Dongola by the 1550s and to clashes between their clients and the Ottomans' in the 1st-2nd Cataract region (Burckhardt J.1819).

Between 1556 and 1584 a series of aggressive campaigns in north-east Africa were authorized by the Imperial Divan in Istanbul. They were intended to conquer the Empire of Abyssinia and the Funj Sultanate and

The Ottoman Empire in Nubia: the "First Turkla"

By John Alexander

In the Republic of the Sudan the term "Turkia" has always been used to describe the period 1821 – 1885. This began with the conquest of the Middle Nile as far south as Sennar by Mohamed Ali Pasha, Vali of the Ottoman Eyelat of Egypt and ended with the establishment of the Anglo-Egyptian Condominium. It should really be known as the "Second Turkia", for the previous two hundred and fifty years saw much of the northern and eastern provinces of the present day republic under Turkish rule with, from 1583, the frontier between the Turks and the Funj Sultanate at 3rd Cataract only 600 kms from the Blue-White Nile junction whilst a continuation of the frontier between them lay inland to the Red Sea coast at Suwakin. (Fig 4) Considerable influence on both sides of the frontier is likely to have been exerted on local Nubian-and Beja-speaking peoples, although this has been little studied by archaeologists or historians. This period should be called the "First Turkia".

A significant contribution to knowledge has been made in the recent years by archaeological research in Nubia at the two Ottoman fortresses, which guarded Egypt from attack from the south; Qal^eat Ibrim (today Qasr Ibrim), and Qal^eat Say. (Fig 1). At Qasr Ibrim, where the climate conserved organic materials, many dated documents in Turkish and Arabic were found (Fig 2), and have been published (Hinds M.and Sakkout H. 1989, Hinds M. and Ménage V. 1992). They allow, with the excavation reports, (Alexander J. 1996 and 2000) a detailed analysis of the garrison; survey and excavation have also been carried out at Qala't Say (Alexander J. and Schlee D. forthcoming). A new assessment of the evidence of foreign visitors to the region between 1521 and 1815 has also been made by Udal (1998, 7-148).

The Ottoman conquest of Egypt from its Mamlûk rulers reduced it to a province (Eyalet) in a powerful empire governed from Istanbul whose Sultan became Caliph of Islam and assumed the world role of defending and

people holding no prejudices". Edson I, Clark portrayed (1900) them as "serious, honest and straightforward". He added: "For the first century following the fall of Constantinople, the Turkish dominions were better governed and more prosperous than most parts of Christian Europe". He referred to both Muslims and Christians as enjoying "a large measure of private liberty and the fruits of their labour". According to Harold Lamb (1951), few of the Europeans realized that Sultan Sülcyman was the "head of the most democratic government of their time". He continued: "Süleyman had fought for an intangible thing - the right ... racial toleration ... the right of individuals to be protected by law, regardless of religion... There was something quite modern in the spirit of his Turkey". Cambridge Modern History wrote (1907) "Under the early Ottoman rulers, the administration of justice in Turkey was better than in any other European land". Alexander Pallis thinks (1951) that the splendid monuments "bear witness to the genius of the Ottoman architects". O.G. De Busbecq writes in his "Turkish Letters" (1555-62): "No one holds a position higher than another just because he is the son of somebody... Many high dignitaries of the Sultan are of humble origin... Dishonest, lazy and inactive people get nowhere in Turkey". Skarlatos Vizantios, a well-known Greek historian wrote (1852) as follows: "The Turks' kindness and generosity are extended even to the animals". The following is the judgement of Hammer-Purgstall (1835), the Austrian orientalist whose 18-volume History of the Ottoman Empire is a classic: "Some of the works of Turkish hands are today the flower of our civilizations". Herbert Melzig expressed (1938) the opinion that the "Turks created brilliant cultures". Chateaubriand shared the opinion that the Turks "let live truths in which they do not believe side by side with their own beliefs" (1841).

Mankind is trying to learn even today to transcend actions caused by ethnocentrism and agree on certain values as individuals, and global citizens. It may be appropriate to remember that the dialogue between the various communities within the Ottoman Empire, established 700 years ago, was remarkable especially in the conditions of the age in which it rose to prominence.

What had started in a small principality in the year 1299 had matured into such excellence and refinery. The Ottomans had created this impressive civilization in cooperation with all the peoples of the grand empire who had come from different ethnic and/or religious stocks. The empire was governed by the "Ottomans", not necessarily the Turks. The sons of the conquered peoples could hold positions right up to the top level as Grand Vizier. The non-Muslims entered freely all walks of life as merchants, bankers, professionals and bureaucrats.

A specifically majestic age was that of the Ottoman Sultan Süleyman the Magnificent (or the Lawgiver), who is perhaps remembered more as a conqueror. It is true that he had inherited a vast state on three continents, and that he had enlarged it. But the geographical extension from the outskirts of Vienna to the shores of the Indian Ocean and from the huge hinterland of the Crimea to the frontiers of Morocco was only part of the story. That immense state also provided the setting for a cultural explosion that took place. Sülcyman was possibly the most important spirit that supported the activities of a host of artists. The sultan himself was a poet like his father (Selim I), grandfather (Bevazid II), great grandfather (Mehmed II), and his son (Selim II). Süleyman's age was one of giants in the realm of arts. The great Sinan, the master of monumental constructions and complexes, was the sultan's royal architect responsible for over 300 buildings from the Danube River in the heart of Europe down to Arabia near the Indian Ocean. The Ottoman "Community of the Talented" included all trades from calligraphers, wood workers and weavers to jewellers and bookbinders. Some provincial centers became well-known worldwide in the production of particular wares. For instance, Iznik was outstanding in tiles, Usak in rugs, and Bursa in textiles. The productions of Süleyman's time were technically unsurpassed. Some of that epoch's best examples were recently exhibited in the leading world capital cities and drew the admiration of experts as well as the general public.

In spite of reverses in later times, especially in the 19th century, and although there has been frequent lack of fair treatment of Ottoman intentions and policies, quite a few foreigners passed sympathetic judgements about the Ottomans, their form of government, heritage, achievements, character, life and arts. For instance, Thumama bin Ashras, theologian of the liberal movement under the early Abbasids, described the Turks as "open-hearted

expertise on Ottoman and Turkish history, reprinted the letter by Rabbi Yitzhak Sarafati to the Jewish communities in Europe inviting his coreligionists to seek safety and property in Ottoman lands. When Mehmet II took Istanbul, he encountered the oppressed Romanist (Byzantine) Jewish community which welcomed the Ottomans with enthusiasm. The Jews expelled from Bavaria (1470) also found refuge in the Ottoman Empire Finally, those escaping from the Spanish Inquisition found their way to the Ottoman state, which was a haven for living, working and protecting their traditions.

Especially in the 16th century, the metropolis of old Istanbul was in incomparable magnificence as the center of civilization. After the Ottomans took this city, the way they tried to adjust to their new identity goes to prove the authenticity and the depth in the mutual interaction process among civilizations. The celebrated Church of St. Sophia there, that sacred architectural masterpiece of the Christian world at the time of the city's conquest, was a challenge to the Ottomans. Western European architectural circles could not even dare to create a monument similar to what seemed to be the insurmountable St. Sophia. The great Ottoman architect Sinan (1490-1588), on the other hand, tried to achieve even greater things than those characteristic of that Byzantine building. The Ottoman quest to "conquer", so to speak, Byzantine architecture as well was a race, in positive terms, among civilizations.

Although the four semi-domes buttressing the main dome of Sinan's Sehzade Mosque surpassed the two semi-domes in the sense of changing St. Sophia's axial symmetry into a perfect central symmetry, it was still less grand than the Byzantine masterpiece. The same was true with Sinan's design of the Mihrimah Mosque with a dome resting directly on walls without the support of the semi-domes. Sinan's Süleymaniye Mosque repeats St. Sophia's structural scheme with the addition of novelties such as the exquisite calligraphic presentations of Karahasan, the "Lord of all Calligraphers". But its dome was slightly smaller than that of St. Sophia. It is generally believed, however, that only with the construction of the Selimiye Mosque in Edirne (1569-75) did Sinan, and through him, Ottoman architecture surpass the Byzantine genius.

The Ottoman State recognized the Armenian Gregorian Church, monophysite in character and therefore unacceptable by the Orthodox church, as early as the year 1461 as a separately organized religious community and gave its Patriarch authority over his followers as well, similar to those enjoyed by the /Greek Patriarch and the Grand Rabbi of the Jews, all of whom had permanent high positions in the state bureaucracy. The laws of the non-Muslim millets were worked out and enforced by their own leaders. The Sharifa was the Muslim religious law and it was left to the non-Muslims to define and regulate their own law and institutions. The Ottomans also acknowledged the existence of the Catholics and the Protestants as distinct communities, whose rights and obligations were defined clearly in imperial edicts. Each millet established and maintained its own institutions. Thus, the Ottoman millet system contrasted with the Floly Roman Empire's principle of cuius regio eins religio (the people's religion is the ruler's).

It may be appropriate to remember here once more that many Jews were attracted to the Ottoman lands from the very far corners of Western Europe such as Spain when they were subjected to new waves of persecution. It was the Turks who opened their gates widely to the Jewish victims in Europe at the close of the 15th century (and also before and during the notorious Holocaust of -modern times- the (1930s and the 1940s). The year (1492) Christopher Columbus embarked towards the yet unknown New World from a relatively small scaport, the shipping lanes in larger harbours were clogged with the expelled Sephardic Jews. The eighth sultan of the Ottoman dynasty (Beyazid II) extended an immediate welcome to this persecuted people. The year 1992 was the Quincentennial of the first incident that brought together mankind with the Turks and world Jewry.

This humanitarianism was consistent with the goodwill displayed previously by successive Ottoman rulers. Jewish communities in Anatolia flourished in cooperation with the Ottomans. When the latter took Bursa and made it their capital, the Jewish community, oppressed under the Byzantine rule, had welcomed the Ottomans as saviours. The Jews from Furope, including the Karaites, migrated to Edirne, when it was made the new Ottoman capital. Similarly, when Jews had been expelled from four European countries (between 1376 and 1420), they all fied to the Ottoman capital city of Edirne. Bernard Lewis, a British scholar well-known for his

It is not a stretch of the imagination to state that the Ottoman Turks were "invited" by a number of Christian groups or nations to help them sustain the resistance against their adversaries or exploiters, as the case may be. For instance, the Bosnians of the 14th Century embraced Islam on their own because they were already suppressed for the revolutionary teachings of "Bogomilism", which was a form of opposition to feudal exploitation. Going beyond the initial confines of Macedonia and reaching Bosnia, thus becoming a force that stirred up waves of new thinking, Bogomilism shook the very foundations of church dogma in Europe. By the time the Ottomans reached Macedonia, Bosnia and its environs, most of the Bogomil Christians, who had become a part of a mass movement, converted to Islam. Likewise, the lord of the central regions of Albania (Charles Thopia), invited the Turks, who were then campaigning in Macedonia, to assist him in his struggle with the powerful Scrbian lord of Shkoder and all northern Albania (Balsha II). After the Battle of Vijose (1385), most of the Albanians recognized the Ottoman Sultan Murat I as the ruler, and kept their ancient possessions undisturbed. Many of the Christian Albanian lords continued to rule locally and only the second generation opted to become Muslim. Although the Albanian Prince Skenderbeg of the Kastroit family later (1430) rebelled against Ottoman rule, the main motive was neither religion nor nationalism, but the fact that the family had lost part of its possessions to a more equalitarian Ottoman land system Further, in the Battle of Ankara against Timur (1402), many Christian chiefs stood in the field with their total forces on the side of the Ottomans.

Having encountered the Christian Greeks from the early years of its existence, the Ottoman Government assured the Greek clergy its religious freedom, internally as well as against the pressure for union with Catholic Rome. Sultan Mehmed II, who added (1453) the fabulous city of Constantinople (now Istanbul) to the Ottoman possessions, allowed the chief opponent of union (Gennadius Scolarious) to become the Orthodox Patriarch and to enjoy, not only religious but also civil authority over this own subjects. These rights, soon extended to all sizable self-government peculiar to the Ottoman circumstances of some centuries ago. The Jews were allowed to form their own millet led by their own Grand Rabbi with powers over his own flock.

neighbours, this small principality expanded against the Christian feudatories in the north and the west, changing itself from a nomadic to a more settled existence in the process. The new Ottoman State, emerging on a soil of different cultures peculiar to border areas, consequently spread and enlarged mostly in Europe. After the fall of Bursa (1324), the last important isolated Byzantine city, to the Ottomans, the victory at Sirp Sindiği (1364) ended the first phase of the conquest of Bulgaria, and the capture of Filibe (Philippopolis) opened the way to Serbia. The Battle of Kosove (1389) was decisive since it destroyed the last organized resistance of the Balkans and opened northern Serbia to Ottoman conquest. In about thirty years after the Turks crossed into Europe, they were in control of almost all of South-Eastern Europe. It is significant that until the Ottoman Sultan Selim 1 (1512-20) turned cast and added predominantly Muslim lands from Syria to Egypt to his domain that the overwhelming population of the empire was Christian for 218 years (from 1299 to 1517).

Both Jews and the various denominations of the Christians in the Ottoman Empire could co-exist within the framework of the same state because the Muslims believed that all three communities belonged to the "People of the Book." From the Muslim perspective, the monotheistic idea that Judaism had started and organized was later developed by Christianity, to be further cultivated and amplified by Islam. The Ottoman Jews and the Ottoman Christians, including the adherents of the Armenian Gregorian Church, were all recognized as autonomous "religious communities" (millets). The Muslim Ottoman Turks established a system of "self-government" under religious leaders of all the major non-Muslim groups in the empire.

Although some Turkomans from Anatolia were settled in the new Balkan areas, especially in and around the major military centers, the conquered Christian people remained in their original places. In the 14th century Muslim-Turkish rule, they were not physically exterminated or forced to migrate, as it was the case in our contemporary times in Bosnia and Kosovo. The conquered provinces witnessed a survival of their own traditions. Mystic Islam absorbed elements from other religions and equated a number of Christian saints with its own.

Saka Turks felt safer in moving to the inhospitable cold climate of Siberia. Still others carried one campaign after another to the rich and vast lands of India. Some found dynasties in Egypt.

At first, they were strangers to the peoples of more or less settled civilizations located on the borders of the Central Asian steppes. Some of these migrating waves kept moving towards the west. It was one of these Iurkish groups that founded the Ottoman State named so after the first sovereign Uthman (Osman), the same as the Third Caliph of Islam.

The religion of the Turks was Islam only at a later stage. The earlier ones in Central Asia, where the primitive people's livelihood came mainly from raising flocks, worshipped elements of nature. Some flirted with Buddhism, and later with Christianity. The overwhelming majority of them, however, embraced Islam, then little known in other lands. Some Turks, who reached South-Eastern Europe probably from a route other than Persia, joined the Greek Orthodox Church, and are now known as the Gagauz with their autonomous republic in part of present-day Moldova, north of Romania. But the bulk of the Turks became great as Muslims, and made Islam even greater. They served Islam for centuries with piety and skill. Even when the Turks separated the religious structures from the state, thereby pursuing secularism under the Republican regime, they denied, even ridiculed, the notion that they had renounced Islam, either individually or nationally.

The Turks also exhibited abilities to form states. The earliest known Turkish state was the "Göktürk Empire" (552-744 A.D.) that engulfed the lands between the black sea across Asia almost touching the Pacific Ocean. The Seljuk Turks, or a group of Oğuz warriors, rose initially as guards in the service of other Middle Eastern states. They also assumed the role of protectors of the Abbasid Caliphs of Baghdad. Soon, however, they established their own legal formations. The victory of the Seljuks against Byzantium in the year 1071 opened the doors of Anatolia widely to the Turks. A group of Seljuk Turks captured Jerusalem from the Crusades, and ended the last Christian feudal state in Edessa (now Urfa in Turkey).

The Ottoman Empire, mighty in civilization as well as in physical force, started in two small Anatolian districts, where Uthman, the founder of the dynasty was born. Avoiding conflict with the more powerful Turkoman

The Ottoman Experience

By Türkkaya Ataöv

It is generally assumed that the "Ottoman experience", a fascinating chapter in world history, had started way back in the year 1299, whose 700° Anniversary we are observing this year. As we enter into the Second Millennium, that rather lengthy and broad Ottoman experience, with its philosophy and interests, skills and challenges, encounters and contributions as well as its expansion and demise, is unique in many ways. While we appraise the merits and the demerits of Samuel Huntington's concept of "Clash of Civilizations" in our contemporary times, to suggest that the Ottoman experience proves that civilizations may blend more than they clash is not false colouring. The idea of "Ottomanism" and the sub-structure of the Ottoman State on which it was built and modified may be described as a value system of mutual adaptation and accommodation.

It is true that the forefathers of the Turks who founded the Ottoman State were nomads who roamed in Central Asia and even further east close to present-day Outer Mongolia. Altered climatic, political and military conditions in this original homeiand made some of these primitive Turks belonging to a mobile civilization, to move in all directions in successive waves. Under different names such as the Turkomans, Turks or Oğuz, designated by themselves or by others, they entered new lands, be they the Middle East, North-Eastern Europe, the Balkans, North-Western India or Siberia. Today's Turkmen, Uzbek, Kirghiz, Kazakh and a host of their subdivisions are the descendants of those Turks who stayed behind in the original homeland. Some like the Azeri Turks circumvented the Caspian Sea in the West and established themselves in the Caucasus. Others like the

With great pleasure we are holding this Seminar in the biggest African State and in one of the oldest and finest Universities of the African Continent.

Sudan became a part of the Ottoman Empire between 1821-1885. According to Sudanese historians, this period is seen as the beginning of modernization and state organization of the Sudan. The capital of one of the provinces of the Ottoman empire, which was called Habesh, was in Suwakin, today a Port on the Red Sea.

Few people know the Ottoman relations to Africa and by holding this Seminar, the honourable learned participants will shed light on a less known aspect of this great Empire. A cooperation agreement on archives between Turkey and Sudan will be signed in the middle of this month.

As it is pointed out by a famous Turkish historian, Cengiz Orbonlu, in his monumental work called South of the Ottoman Empire -Habesh Province: "It will not be possible to write the history of the North, East Africa and the Red Sca, without consulting the Ottoman archives."

This Seminar will constitute a step forward to understand and research on the Ottoman history in Sudan. Furthermore, through the Turkish archives, the Sudanese by using them, will be able to write in details the history of their country and the politics of North and East Africa as well as the Red Seg.

I am very pleased also to underline the setting up of the Turkish Studies Chair at the Afro-Asian Studies Institute of Khartoum University which will play an important role towards understanding Turkish-African relations. This Chair will provide opportunities to contribute to further develop economic and cultural relations between Sudan and Turkey and Africa. We are willing to make this Chair as an attractive academic center for African students willing to be acquainted with Turkish affairs.

Mr. Chairman, Ladies and Gentlemen, I would like to use this opportunity to thank Mr. Vice Chancellor, Professor El Zubeir Bashir Taha, former Chairman of the Turkish Studies, Prof. Al Tayeb Zein Al Abidin, Prof. Yusuf Fadl Hasan and all the members of the Committee who realized this Seminar. I would also like to extend my thanks to the French Ambassador, H.E. Mr. Michel Raimbaud, who contributed to have a French Scholar to take part in this conference. I extend my gratitude also to all the others who assisted in realizing this Seminar especially the Buruj Company and its Chairman, Mr. Feridun Terzioğlu.

Speech of the Turkish Ambassador

Dr. All Engin Oba

Mr. Chairman,

Mr. Undersecretary, Minister of Foreign Affairs

Mr. Vice Chancellor, University of Khartoum

Ms. Ambassadors,

Honourable Professors, Academicians and Guests,

It gives me a great pleasure to address today this seminar on the occasion of commemorating the 700th anniversary of the foundation of the Ottoman Empire.

The Ottoman Empire played an important role in the formation of the Mediterranean, European and some parts of African culture and civilization over 624 years.

This great Empire, which for many centuries controlled a wide geographical area, was the meeting point of three seas, and three continents, such as Europe, Asia and Africa and various cultures, has influenced the present life of many countries which emerged like Turkey from its ashes. There is no doubt that this great Empire will continue to affect our future as well.

The Ottoman State developed first as a Balkan State. After Istanbul became its capital, it was converted into an European and a Mediterranean power. Furthermore, after having incorporated the Arab lands in 1517, it became the most powerful State in the Muslim world. Today it takes its place on the stage of world history.

- 3. The initiation of mutual visits and interconnections of Turkish and Sudanese professors and specialists in the various spheres of research and knowledge in order to teach some courses, give seminars and share experiences
- 4. Building a library specialized in Turkish studies to be a major reference in research on contemporary Turkish issues.
- Establishing combined research projects between researchers from both countries.

We, in the university of Khartoum, shall endeavour to implement and realize these proposals in every possible way.

In conclusion, I would like to express our grantude to His Excellency Aii E. Oba, the Ambassador of the Republic of Turkey, for his highly valuable efforts, in all spheres and in particular, in the academic sphere, which has reached this level we entertain today.

Speech of the Vice-Chancellor University of Khartoum

Professor Al-Zubayr Bashir Taha

Ladies and Gentlemen,

Assalamu Alikum wa Rahmatu Allah wa Barakatu.

As we all know, the Sudanese Turkish relations date back to the early decades of the 19th Century, when in 1820, Mohamed Ali conquered the Sudan and annexed it to the Ottoman Empire.

The Islamic state, established there, in North Anatolia by the Ottomans had, at that time, a universal awakening effect on the Islamic world. The history of almost all Arab countries cannot be adequately studied without proper appraisal of that era.

The Turkish culture had since then left its thumb-print on the political and social life of almost every Arab community. It goes without saying that the Sudan has, likewise, been affected.

As a result of its recognizable historic culture, its unique geographic site, its rapidly expanding economy, and its academic advancement and enlightment, Turkey has now become a global power. As amply manifested now, Turkey is playing an ever increasing role, in world affairs, and international politics.

In Sudan, we highly appraise Turkey's friendship. We are very grateful for its increasing generous grants in the academic field, particularly the establishment of the chair of Turkish studies, and for the scholarships offered to students to continue their postgraduate studies in the distinguished Turkish universities.

In this respect, we also propose the following:

- 1. The exchange of periodicals and other publications.
- 2. The support of other projects of joint publications.

Contributors

Al-Zubyer Bashir Taha,

Professor, Vice Chancellor, University of Khartoum.

Ali Engin Oba

Dr., Turkish Ambassador, Khartoum.

Awad Abd Al-Hadi, Professor of History, Omderman Islamic University.

Awn Al-Sharif Qasim, Professor of Arabic Language, Former Minister of Religious Affairs.

Al-Fatih Al-Zain, Dr., Department of History, University of

Al-Amin Abd Al-Karim, Dr., Department of History, University of Khartourn.

Turkkaya Ataov, Professor, International Relations, University of Angara.

Ikhlas Makkawi, Archivest, National Records Office.

Ishraqa Abbas Abdalla, Journalist, Sudan News Agency.

Muhamed Ibrahim Abu Salim, Dr., Former, Director, National Records Office.

Faysal Muhammad Musa, Dr., Department of History, Nileen University.

Jacques Thoble, Professor of Archeaology, Cambridge University.

Qaysar Musa, Dr., Institute of African and Asian Studies, University of Khartourn.

John Alexander, Professor of Archealogy, University of Cambridge.

Badreddin Elbeiti, Dr., Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

Yusuf Fadi Hasan, Professor of History, Chairman, Turkish Studies Chair, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

Contents

Opening Speech by the Vice Chancellor,		
University of Khartoum,		
Professor Al-Zubyer Bashir Taha,		7
A Speech by the Turkish Ambassador,		
Khartoum.		
Dr. Ali Engin Oba		9
The Ottoman Experience		
Turkkaya Ataov		11
The Ottoman Empire in Nubia: the First		
Turkia		
John Alexander		19
France and the Modernization of the Ottoman		
Empire		
Jacques Thobie		39
A comment: Qaysar Musa		56
Some Thoughts on the Turkish African		
Relations		
A. Engin Oba		59
A comment: Badreddin Elbeiti		67
Summaries of Papers in Arabic	1000	71

Published By: Khartoum University Press

P. O. Box 321 Khartoum Tel:(249183) 781806 _ Fax 780558 e-mail: k.u.press@ Sudanmail. net

History of the Ottoman Empire Some Aspects of the Sudanese-Turkish Relations

C Turkish Studies Unit Institute of African And Asian Studies University of Khartoum Turkish Studies Series No. (1) Institute of African And Asian Studies University of Khartoum

History of the Ottoman Empire

Some Aspects of the Sudanese-Turkish Relations

Edited by

Yusuf Fadl Hasan

University of Khartoum

